٥ ر.س

رسائل ودراسات في منهج أهل السنة (٢٦)

قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد

الرسالة الثانية

إعداد: / عثمان علي حسن

وطن للنشر

أ.د/ الحسين شواط

منهج أهل السنة والجماعة
في الاستدلال على مسائل الاعتقاد

قواعد الاستدلال على مسائل الاعتقاد

إعداد:

عثمان علي حسن

الرسالة الثانية

دار الوطن
الرياض ـ شارع المعذر ـ ص.ب: ٣٣١٠
☎ ٤٧٩٢٠٤٢ ـ فاكس: ٤٧٦٢٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ

توزيع مؤسسة الجريسي
الرياض : ت ٤٠٢٢٥٦٤ • جدة : ت ٦٨٢٦١٠٥
الدمام : ت ٨٢٧١٨١١
القصيم : ت ٣٦٤٤٣٦٦ • أبها : ت ٢٢٢٠٤٨٥

مطبعة سفير تلفون ٤٩٨٠٧٨٠ - ٤٩٨٠٧٧٦ * الرياض

مقدمـــــة

تقدّم في الرسالة الأولى بيان المصادر التي يَستقِي منها أهل السنة مسـائل الاعتقاد، ولا شك أن الكتاب والسنة هما العمدة في هذا الباب، وغيرهما من المصادر تابعة أو معضدة، **وفي هذه الرسالة** بيان المنهج السّنِّي في التعامل مع نصوص الكتاب والسنة، هذا المنهج هو الـذي مايز بينهم وبـين غيرهم من أهل الأهواء والبدع، إذ كلهم يدّعي الانتساب إلى الكتاب والسنة؛ لكن لكل منهجه في التعامل مع هذين المصدرين، والمقصود هنا بيان منهج أهل السنة والجماعة، وبضدّها تتميَّز الأشياء.

وقـد جمعت في ذلك عشر قواعد هي بمثابة المعالم الرئيسة لهذا المنهج، ولا أزعم في هذا العدد الحصر، ولا القصر، لكنه غاية ما وصل إليه تتبُّعي واستنباطي. والله من وراء القصد.

القاعدة الأولى

الايمان بجميع نصوص الكتاب والسنة

صورة القاعدة: إن كل ما أخبر به الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن ربه - تعالى - فإنه يجب الإيمان به - سواء عرفنا معناه، أم لم نعرف - لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة وجب على كل مؤمن الإيمان به، وإن لم يفهم معناه، وكذلك ما ثبت باتفاق الأمة وأئمتها، مع أن هذا الباب **(مسائل الاعتقاد)** يوجد عامته منصوصًا عليه في الكتاب والسنة، متَّفقًا عليه بين سلف الأمة[1].

المبحث الأول

فقه القاعدة

آمن أهل الإسلام بأن الله - تعالى - ربهم، ومليكهم، وأنه حكيم، عليم قدير، رحمٰن، رحيم، أرسل الرسل لهدايتهم، وأنزل معهم الكتاب والميزان، فما أخبر به الرسول عن الله فالله أخبر به،

---

(١) مجموع الفتاوى ٣/ ٤١ (بتصرف).

وهو ـ سبحانه ـ إنما يُخبر بعلمه، ويمتنع أن يُخبر بنقيض علمه، وما أمر به الرسول فهو من حكم الله، والله أمر به، وهو العليم الحكيم. قال ـ تعالى ـ: ﴿**لكن الله يشهدُ بما أُنزل إليك أنزله بعلمه والملائكة يشهدون وكفى بالله شهيدًا**﴾. [سورة النساء، الآية: ١٦٦]. وهذا يقتضي أن ما بلّغه الرسول، صلى الله عليه وسلم، حقّ من عند الله، يوافق علم الله ومراده، فالواجب على كل أحد أن يُقابل ما أخبر به الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن ربه بالتَّصديق الجازم والتسليم المؤكّد، وأن يُقابل ما أمر به، أو نهى عنه بالطاعة والانقياد، فمن قبل عن الرسول ما أخبر به فعن الله قد قبل، ومن أطاع الرسول فيما يأمر به فقد أطاع الله.

والإيمان بالنصوص على ضربين:

أحدها: إيمان مجمل، وهذا من فروض الأعيان، فيجب على كل مؤمن الإيمان بنصوص الكتاب والسنة، سواء أُظهرت له معانيها ووضحت مدلولاتها أم لا، فهذا حظ العامة، ومن لا يفهم العربية، ومن في معناهما ممن اشتبه عليه معنى آية أو حديث، فما زال كثير من الصحابة ومن بعدهم يمر بآية أو لفظ وهو لا يُدرك معناه، إلا ويؤمن به، ويكل أمره إلى عالمه. كما وقع لأبي بكر الصديق، وعمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ[١].

(١) انظر: مجموعة تفسير ابن تيمية ٣٣٣، وتفسير القرطبي ١٩/٢٢٣.

وهذا لا يعني أن في النصوص ما لا يُدرك معناه بحال، بل معاني النصوص مفهومة من لغة التخاطب، لكن قد يقوم بالشخص من عوامل القصور ما هو مَدْعَاة لعدم الفهم، ووضوح الخطاب عنده.

فالواجب على المسلم الإيمان بالنص ـ بعد معرفة صحة مخرجه ـ إيمانًا عامًّا مُجملاً، من غير اشتراط فهم معناه، أو إدراك حقيقته أو سلامته عن المعارض العقلي ـ كما يقوله أرباب الكلام ـ[١] أو موافقته للذوق والكشف ـ كما يقوله غلاة المتصوّفة ـ[٢].

ثانيها: إيمان مفصل، وهذا من الفروض الكفائية، وهو خاص بكل من قام عنده الدليل، وبان المدلول، وظهر معناه، فإذا حصل ذلك عنده، صار الإيمان في حقه فرضًا متعيّنًا، وإلا فالأصل فيه أنه كفائي. لكن من قدر عليه وجب عليه تحصيله؛ طلبًا لحماية الدين، وكفاية المسلمين بتعليمهم وتفهيمهم إياه، وهو بحر تتفاوت فيه همم الطالبين، وتتطاول عنده أعناق الراغبين، وبقدر المعرفة به تكمل المعرفة بالله وبدينه، قال ـ تعالى ـ: ﴿**يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أُوتوا العلم درجات**﴾. [سورة المجادلة، الآية: ١١].

---

(١) راجع القاعدة السادسة.

(٢) راجع الرسالة الثالثة: الكشف والرؤى.

المبحث الثاني:

أدلة القاعدة

أولاً: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

(ا) ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿فلا وربّك لا يُؤمنون حتى يُحكِّموك فيما شجر بينهم ثم لا يَجِدُوا في أنفسهم حرجًا مِمَّا قضيتَ ويُسلِّموا تَسليمًا﴾. [سورة النساء، الآية: ٩٥]. فهذا قَسَمٌ من الله ـ تعالى ـ بذاته الكريمة، مما يدلّ على عظم الأمر المقسم عليه، وخطورته، مع تقدّم «لا» على القسم دلالة على النفي، وإظهارًا لقوته، ثم تكرارها بعد القسم زيادة في التأكيد على النفي، فنفى الله ـ تعالى ـ الإيمان عن كل أحد، وعلّق حصوله ووقوعه على التحاكم للرسول، صلى الله عليه وسلم، وذلك في جميع الأمور الإخبارية والإنشائية، وقد يحصل هذا التحاكم عند كثير من الناس من غير مواطأة القلب لذلك، وانشراح الصدر به، فهذا يكون مُسْلِمًا في الظاهر، كما هو حال كثير من المنافقين، ومن شابههم من الزنادقة، فيبقى الإيمان منتفيًا حتى يعمر القلب بالرضا والتسليم، والقبول والإذعان.

(ب) ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات مُّحكمات هُنَّ أمُّ الكتاب وأُخَر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكّر

إلا أولوا الألباب﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧]. فالشاهد أن الراسخين في العلم يتلقون جميع النصوص بالإيمان والتصديق؛ فيؤمنون بالمحكم ويعملون به، ويؤمنون بالمتشابه ويفوضون العلم بحقيقته وكنهه إلى المتكلم به ـ سبحانه ـ ومن هنا كان امتداحهم وجعلهم في درجة الرسوخ، والتمكن من العلم، حيث عرفوا قدرهم، وشدّوا الأمور إلى معاقدها، ولم يحرفوا الكلم عن مواضعه.

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

روى الإمام أحمد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، أنه قال: لقد جلست أنا وأخي مجلسًا ما أحبّ أن لي به حُمُرَ النَّعم أقلبت أنا وأخي، وإذا مشيخة من صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جلوس عند باب من أبوابه، فكرهنا أن نفرّق بينهم، فجلسنا حَجَرة، إذ ذكروا آية من القرآن فتماروا فيها، حتى ارتفعت أصواتهم، فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مغضبًا قد احمرَّ وجهه، يرميهم بالتراب، ويقول: «**مهلًا يا قوم! بهذا أُهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يُكذّب بعضه بعضًا، بل يُصدّق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»[1]. يقول ابن

(١) المسند ١٠/٢٢٨ ـ ٢٣٠ رقم ٦٧٠٢، وصحح إسناده شاكر، وأصله في مسلم ٤/٢٠٥٣ رقم ٢٦٦٦.

تيمية ـ رحمه الله ـ: «فهذا الحديث ونحوه مما يُنهى فيه عن معارضة حق بحق، فإن ذلك يقتضي التكذيب بأحد الحقين، أو الاشتباه والحيرة، والواجب التصديق بهذا الحق، وهذا الحق، فعلى الإنسان أن يُصدّق بالحق الذي يقوله غيره، كما يُصدِّق بالحق الذي يقوله هو، ليس له أن يُؤمن بمعنى آية استدلّ بها، ويردّ معنى آية استدلّ بها مناظره، ولا أن يقبل الحق من طائفة ويردّه من طائفة أخرى»[١].

ثالثاً: أقوال السلف والعلماء ودلالتها على القاعدة:

١ ـ **حال أبي بكر الصديق** مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في حادثة الإسراء، قال أبو سلمة بن عبدالرحمن: «فتجهّز ناس من قريش إلى أبي بكر، فقالوا له: هل لك في صاحبك؟ يزعم أنه قد جاء بيت المقدس، ثم رجع إلى مكة في ليلة واحدة؟ فقال أبو بكر: أوقال ذلك؟ قالوا: نعم. قال: فأشهد لئن كان قال ذلك لقد صدق... قال أبو سلمة: فبها سمي أبو بكر الصديق ـ رضي الله عنه ـ»[٢]. فرضي الله عنه إنما علق تصديقه بالخبر على صحة نسبته إليه، صلى الله عليه وسلم، فإن صحَّت النسبة صح الخبر، وكان مطابقًا للأمر في نفسه، وهو موقف المؤمن الصادق من أخبار النبي، صلى الله عليه وسلم، يبحث في طرقها وأسانيدها، وصحة مخرجها،

---

(١) درء التعارض ٨/٤٠٤.

(٢) دلائل النبوة للبيهقي ٢/١١١، ١١٢.

لا في إمكان وقوعها، أو سلامتها عن المعارض العقلي، أو الذوقي، بل يؤمن بالخبر متى صح، ويرد ما أشكل عليه إلى عالمه والمتكلم به.

٢ ـ **سأل رجل الإمام الزهري**: «يا أبا بكر، قول النبي، صلى الله عليه وسلم: **ليس منّا من شقّ الجيوب**، ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم»[١].

فالواجب التسليم للنصوص، وإن لم ندرك حقيقتها، وعدم معارضتها بالشبه والخيالات.

٣ ـ **قول مالك ـ رحمه الله ـ في الاستواء**: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»[٢].

فهذا السؤال بدعة لأنه يؤدي إلى التكذيب بالنصوص، والواجب الإيمان بها، والتسليم لها، وإن لم نُدرك حقيقة ما دلَّت عليه من العلم بالكيفية، فعدم العلم بالشيء ليس علمًا بالعدم.

رابعا: دلالة المعقول على القاعدة:

إذا علم الإنسان صدق الله ورسوله نقلاً وعقلاً، ثم وجد في عقله ما يُنازعه في خبر الرسول، كان عقله يُوجب عليه أن يُسلّم موارد النزاع إلى من هو أعلم منه؛ فإن العامي يصدق لأهل الاختصاص ـ في جميع العلوم كالطب والهندسة والفلاحة ونحوها ـ ما يقولونه دون

(١) فتح الباري ١٣/٥٠٤، وانظر: البخاري ١٣/٥٠٣ ترجمة الباب.

(٢) الأسماء والصفات للبيهقي ٤٠٨.

اعتراض، وإن لم يتضح له وجهه، وإذا اتضح ازداد نورًا على نور، فالمرء قد ينقاد إلى طبيب كافر ويُتابعه في كل ما يقوله، ويخبر به من مقدرات الأغذية والأشربة، واستعمالها على وجه مخصوص، مع ما في ذلك من الكلفة والألم، وما ذلك إلا لغلبة الظن أنه ـ الطبيب الكافر ـ أعلم منه، وأن تصديقه ومتابعته أقرب لحصول الشفاء، مع علمه أن الطبيب قد يخطىء، بل إن كثيرًا من الناس لا يحصل له الشفاء بما يصفه له الطبيب؛ بل قد يكون الهلاك في استعماله، ومع هذا تجده يقبل خبره، ويقلّده في ذلك، فكيف حال الناس مع الرسل، عليهم الصلاة والسلام، وهم الصّادقون المصدَّقون، بل لا يجوز أن يُخبر الواحد منهم خلاف ما هو الحق في نفس الأمر![1].

المبحث الثالث

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: تحقيق معنى الإيمان بالله ورسالاته؛ لأن متابعة الرسول، صلى الله عليه وسلم، في خبره وأمره شرط في حصول الإيمان، ﴿**فلا وربك لا يُؤمنون حتى يحكِّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويُسلِّموا تسليمًا**﴾. [سورة النساء، الآية: ٦٥].

(١) انظر: الكواشف الجلية ـ السلمان ٤٤، ٤٥.

الفائدة الثانية: مجانبة مسالك الأمم الضالة الذين ردوا أخبار الرسل، واعترضوا عليهم بالاعتراضات الباطلة؛ كما قالت اليهود لموسى، عليه الصلاة والسلام: ﴿**لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٥٥]. وكذا الذين قالوا: ﴿**لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ١٢٤].

الفائدة الثالثة: بطلان كون العقل وحده يستقل في تحصيل المعرفة الدينية، أو كونه شرطًا في حصولها؛ بحيث لا نؤمن بالنص حتى يوافقه العقل فيما دل عليه. ويقال هذا ـ أيضًا ـ في الذوق والكشف الصوفي.

الفائدة الرابعة: من جعل الإيمان بالنصوص موقوفا على موافقة العقل أو الكشف، لا فرق عنده بين وجود الرسول، صلى الله عليه وسلم، ووجود أخباره، وبين عدم ذلك، وكأن ما يذكر من الكتاب والسنة والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده، ـ والعياذ بالله ـ.

الفائدة الخامسة: تحقيق النجاة من مذاهب المبتدعة، حيث ردت كل طائفة من النصوص ما زعموا أنه يُخالف الحق، واعترضوا على كل ما استدل به خصومهم، بالشبه والخيالات الباطلة، والمؤمن الحق يعتقد أن هذه النصوص إنما خرجت من مشكاة واحدة؛ كتابًا

مُتشابهًا: يُصدّق بعضها بعضًا، بل بينها من التوافق والتعاضد ما لم يتصوره المبتدعة، الذين تحكّموا فيها بمجرد الهوى والظن، معتقدين فيها التعارض والاضطراب، فآمنوا ببعضها، وردوا غيرها بأنواع التحريفات والتضعيفات، وهذا ينطبق على المشبهة والمعطلة، وعلى القدرية، والجبرية، والمرجئة، والوعيدية، والخوارج، والشيعة وغيرهم.

القاعدة الثانية

اشتمال الكتاب والسنة على أصول الدين دلائله ومسائله

صورة القاعدة: إن كل ما يستحق أن يسمى أصول الدين قد جاء بيانه في الكتاب والسنة، بيانًا شافيًا، قاطعًا للعذر، مع بيان أدلته، وسبل الاهتداء إلى معرفته.

المبحث الأول
فقه القاعدة

الكتاب والسنة اشتملا على أصول الدين التي تستحق هذا الاسم، وعلى براهين هذه الأصول، وأدلتها السمعية والعقلية، وما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، كامل شافٍ يدخل فيه كل حق. قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بيَّن جميع الدين أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من

كان أعظم اعتصامًا بهذا الأصل كان أولى بالحق علمًا وعملاً»(١).

والنصوص قد جاءت بالأدلة العقلية لمسائل الأصول على أحسن وجه وأتمه، مع تنزهها عن الأغاليط الكثيرة الموجودة في كلام الفلاسفة والمتكلمين، ولهذا قال أبو عبدالله الفخرالرازي - وهو رأس في الكلام مع خبرته بطرق الفلاسفة ومناهجهم -: «لقد تأملت الطرق الكلامية، والمناهج الفلسفية، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً، ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن: أقرأ في الإثبات: ﴿**الرحمن على العرش استوى**﴾. [سورة طه، الآية: ٥] ﴿**إليه يصعد الكلم**﴾. [سورة فاطر، الآية: ١٠]. واقرأ في النفس ﴿**ليس كمثله شيء**﴾. [سورة الشورى، الآية: ١١]. ﴿**ولا يحيطون به علمًا**﴾. [سورة طه، الآية: ١١٠]. قال: ومن جرّب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»(١).

وتعلق العلوم بالسمع والعقل على ثلاثة أحوال:(٢):

الأول: أن تعلم بالسمع فقط كتفاصيل البعث والحساب، مما لا يهتدي إليه العقل بحال، مع إقرار القلوب بصدق الرسول، وأنه أعلم الخلق بالحق، وأنصحهم إليهم وأشدهم رغبة في هدايتهم وتعليمهم.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٩/١٥٥، ١٥٦.

(٢) درء التعارض ١/١٦٠. انظر: مجموع الفتاوى ١٩/٢٣١، ٢٣٢، ١٣/١٣٦ - ١٣٨.

الثاني: أن تعلم بطريق العقل فقط ، وهذا لا يكون إلا في العلوم المفضولة، كمسائل الطب والحساب، والحرف والصناعات.

الثالث: أن تعلم بالعقل والسمع، وهذه إما أن يكون الشارع قد هدى وأرشد إلى أدلتها العقلية، فتكون علومًا شرعية عقلية، أو لا يكون قد هدى إلى أدلتها، أي أخبر بها الشارع دون الإشارة إلى أدلتها العقلية، لكنها تعلم بالعقل ـ أيضًا ـ، فهذه في وجودها نظر.

فأصول الدين ـ سواء كانت مسائل، أو دلائل تلك المسائل ـ قد جاء في الكتاب والسنة بيانًا، شافيًا قاطعًا للعذر، بل كونها من أصول الدين يقتضي بيان الرسول، صلى الله عليه وسلم، لها، بل هذا من أعظم ما بلّغه الرسول البلاغ المبين، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده فيه بالرسل. والكتاب والسنة مشتملان من ذلك على غاية المراد وتمام الواجب والمستحب.

فالكتاب والسنة هما العمدة في معرفة الدين، أصوله وفروعه، دلائله ومسائله، وهي طريقة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وطريقة أئمة المسلمين فلم يكن منهم أحد يقبل من أحد أن يعارض القرآن ولا السنة بمعقوله أو خياله، بل يُنظر في أقوال الناس وآرائهم، وتعرض على الكتاب والسنة، وتختبر بهما، فيُقبل منها ما وافق الكتاب والسنة، ويردّ ما خالفهما، كائنًا من يكون القائل بها.

أما أهل الابتداع فلا يعتمدون على ما جاء به الرسول، صلى الله عليه

وسلم، ولا يتلقّون الهدى منه، ولكنهم يبتدعون الآراء ويُحدثون المذاهب، ثم ينظرون في النصوص، فما وافق منها - بزعمهم - أهواءهم قبلوه وجعلوه حجة، لا عمدة. وما خالف تأوّلوه، أو فوّضوه، أو ردّوه صراحة بالطعن في أسانيده.

فالمقصود بيان أن العلم ما قام عليه الدليل، والنافع منه ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، وقد يكون عُلِم من غير طريق الرسول، لكن في أمور دنيوية، مثل الطب، والحساب، والفلاحة، والتجارة ونحوها. أما الأمور الإلـٰهية والمعارف الدينية، فهذه العلم فيها مأخذه عن الرسول فهو أعلم الخلق بها، وأرغبهم في تعريف الخلق بها، وأقدرهم على بيانها وتعريفها، فهو فوق كل أحد في العلم والبيان والقدرة والإرادة، وهذه الأربعة بها يتم المقصود.

وبيان الرسول، صلى الله عليه وسلم، لمسائل الدين على وجهين:

الأول: بيان الأدلة العقلية الدالة عليها. والقرآن مملوء من الأدلة العقلية، والبراهين اليقينية على المعارف الإلـٰهية، والمطالب الدينية.

الثاني: الإخبار بها مجردة، كأحوال البرزخ ومسائل الغيب ونحو ذلك. لما أقامه من الآيات البينات، والدلائل اليقينيات على أنه رسول الله المبلّغ عن الله، وأنه لا يقول إلا الحق، وأن الله شهد له بذلك.

المبحث الثاني
أدلة القاعدة

أولا: دلالة القران الكريم على القاعدة: وهي من عدة وجوه:

١ ـ بيان شمول الدين، واتساعه لكل ما ينفع الناس: إجمالاً وتفصيلاً، قال ـ تعالى ـ: ﴿**ما فرَّطنا في الكتاب من شيءٍ**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٣٨]. وقال: ﴿**ونزلنا عليك الكتاب تِبيانًا لكل شيءٍ**﴾. [سورة النحل، الآية: ٨٩].

٢ ـ وصف القرآن بأنه الحق، وأن الهداية والنجاة معقودة على اتباعه والتزامه: تصديقًا وتحكيمًا. قال ـ تعالى ـ: ﴿**والله يقول الحق وهو يهدي السبيل**﴾. [سورة الأحزاب، الآية: ٤]. وقال: ﴿**إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم**﴾. [سورة الإسراء، الآية: ٩].

٣ ـ إثبات كمال الدين وتمام النعمة، وقيام الحجة، وبيان المحجة، قال ـ تعالى ـ: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينًا**﴾. [سورة المائدة، الآية: ٣]. قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «فكل من زعم أنه بقي في الدين شيء لم يكمل، فقد كذب بقوله: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم**﴾»[1]. وقال

(١) الاعتصام ٢/٣٠٤، ٣٠٥.

ـ تعالى ـ: ﴿رُسُلاً مّبشرين ومنذرين لئلّا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾. [سورة النساء، الآية: ١٦٥].

٤ ـ قصر القرآن الهداية على الالتزام بما كان عليه الصحابة الكرام من الإيمان والدين، قال ـ تعالى ـ: ﴿فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٣٧]. ومعلوم لدى الخاصة والعامة أن الصحابة لم يكن لهم مصدر للهداية سوى الكتاب والسنة.

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

١ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم: «وايْم الله، لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء». قال أبو الدرداء ـ راوي الحديث ـ: «صدق والله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، تركنا والله على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء» (١).

٢ ـ قول أبي ذر ـ رضي الله عنه ـ: «لقد تركنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علمًا» (٢).
فيكون بيانه ـ بطريق الأولى ـ لأصول الدين أكثر وأوفر وأوثق.

٣ ـ قيل لسلمان الفارسي ـ رضي الله عنه: «لقد علمكم نبيكم،

---

(١) صحيح ابن ماجه ١/٦ رقم ٥.
(٢) المسند (٥/١٥٣، ١٦٢.

صلى الله عليه وسلم، كل شيء، حتى الخراءة! قال: أجل..»[١].
فإن لم تدخل أصول الدين في هذه الكلية، فماذا يدخل من الأمور؟!
واهتمامه، صلى الله عليه وسلم، بمثل تعليم الخراءة ينبه على عظيم اهتمامه ببيان ما هو أعظم منه شأنًا، كأصول الدين والإيمان.

ثالثا: دلالة المعقول على القاعدة:

خَتْمُ الرسالة والنبوة بالرسول، صلى الله عليه وسلم، دليل على كمال الدين، وتمامه وكفايته، فلو قال القائل: إن أصول الدين لم يبينها الرسول، صلى الله عليه وسلم، وإن النصوص قصرت عن بيانها، للزم من قوله حاجة الناس إلى رسول جديد ـ وذلك إذا حسّنا الظن بالقائل، وإلا فقوله مروق من الدين ظاهر ـ كيف! والله ـ تعالى ـ يقول: ﴿**وتمت كلمة ربك صدقًا وعدلاً**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ١١٥].

رابعا: دلالة الفطرة على القاعدة:

من المعلوم ـ فطرة ـ أن صلاح القلوب والأرواح مقدّم على صلاح الأبدان! فكم من خبيث النفس، ضيق الصدر، قد ضاقت عليه الأرض بما رَحُبَت، وكم من طيّب النفس، منشرح الصدر، وهو لا يعبأ بشظف العيش وكدر الحياة.

---

(١) مسلم ١/٢٢٣ رقم ٢٦٢.

وكلما كانت حاجة الناس إلى شيء ما آكد وأكثر من غيره كان مبذولاً لهم ميسورًا أكثر من غيره، كحاجتهم للهواء والماء ونحوهما. ومعلوم أن حاجة الناس إلى معرفة ربهم، وخالقهم، ومعبودهم تفوق كل حاجة، لذا كان اشتمال الكتاب والسنة، وكلام السلف على ذكر العقائد، وتقريرها، وبيانها أكثر من غيره، وهذا من كمال حكمة الرب وتمام نعمته وإحسانه، بل الطرق إلى تحصيل ذلك أكثر وأوسع، وأبين من غيره. والحمد لله[1].

المبحث الثالث

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: وجوب النظر إلى الشريعة بعين الكمال، لا بعين النقصان، واعتبارها اعتبارًا كليًّا في العقائد والعبادات والمعاملات، وعدم الخروج عنها البتة، لأن الخروج عنها تيه وضلال، ورمي في عماية، كيف وقد ثبت كمالها وتمامها؛ فالزائد والمنقِصُ في جهتها هو المبتدع بإطلاق، المنحرف عن جادة الصواب إلى بُنَيَّات الطرق، وهذا هو الذي أغفله المبتدعة فدخل عليهم بسببه الاستدراك على الشرع[2].

---

(١) انظر: مختصر الصواعق ١/ ٦١.

(٢) انظر: الاعتصام ٢/ ٣١٠، ٣١١.

الفائدة الثانية: الاستغناء بالكتاب والسنة عن النظر في الكتب المتقدمة، كالتوراة والإنجيل لما أصابها من التحريف والتبديل، فالقرآن كتاب مستقلّ بنفسه ناسخ لما قبله، لم يحوج الله ـ تعالى ـ أهله إلى كتاب آخر ـ كما هو حال أهل الزبور والإنجيل مع التوراة ـ والقرآن اشتمل على جميع ما في الكتب الأخرى من المحاسن وعلى زيادات كثيرة لا توجد فيها، مع ضمان الحفظ، ولهذا كان مصدّقًا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنًا عليه.

الفائدة الثالثة: لازم من يقول: إن الحق فيما أدركناه بعقولنا وأذواقنا، أن الكتاب والسنة خاليان من الحق، بل في نزولهما من الفتنة والشر على الناس ما يكون الرحمة بهم أن لا ينزلا، وعليه فترك الناس بلا رسالة، خير لهم في أصل دينهم؛ لأن مردّهم قبل الرسالة وبعدها واحد، وإنما الرسالة زادتهم عمًى وضلالة[1].

الفائدة الرابعة: تجنب اللوازم الباطلة لمذهب من يُعوّل على العقل أو الذوق ونحوهما دون الشرع، ومنها:

أولا: اتهام الرب ـ جل وعلا ـ بنقص دينه الذي أكمله، وأتم به النعمة.

ثانيا: إذا كان الرسول، صلى الله عليه وسلم، لم يتكلم في أصول الدين فهذا يقتضي أحد ثلاثة لوازم، كلها باطلة:

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٥/١٨، ١٩.

(ا) أن الرسول، صلى الله عليه وسلم، كتم ما أمره الله بتبليغه وبيانه.

(ب) أن الرسول، صلى الله عليه وسلم، قد أهمل الأمور المهمة - والتي يحتاج الناس إليها في دينهم - ولم يبينها لهم، واشتغل بما هو دون ذلك.

(جـ) أن الرسول، صلى الله عليه وسلم، بلّغها وبيّنها، لكن الأمة قصّرت في نقلها.

الفائدة الخامسة: وقد استعمل أهل العلم من أهل السنة هذه القاعدة في الرد على المبتدعة وكسرهم؛ مثلما وقع ذلك لأحد شيوخ السنة في زمن المهتدي، أيام محنة القول بخلق القرآن، وقد جيء بالشيخ مقيدًا، وتقدّم له أبو عبدالله أحمد بن أبي دؤاد - أحد شيوخ المعتزلة - يطلب مناظرته، فقال الشيخ السنّي لأبي دؤاد: خبرني عن هذا الأمر الذي تدعو الناس إليه، أشيء دعا إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا. قال: فشيء دعا إليه أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - بعده؟ قال: لا. قال: فشيء دعا إليه عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - بعدهما؟ قال: لا. ثم ذكر عثمان وعليًّا - رضي الله عنهما - ثم قال الشيخ: فشيء لم يدع إليه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا أبو بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علي - رضي الله عنهم - تدعو أنت الناس إليه؟!! ليس يخلو أن

تقول: عَلِمُوه أو جَهِلُوه، فإن قلت: علموه وسكتوا عنه، وسعنا من السكوت ما وسع القوم، فإن قلت جهلوه وعلمته أنت؛ فيا لكع بن لكع[١] يجهل النبي، صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدون - رضي الله تعالى عنهم - شيئًا وتعلمه أنت وأصحابك!!

قال المهتدي: فرأيت أبي وثب قائمًا ودخل الحيرى، وجعل ثوبه في فيه، فضحك، ثم جعل يقول: صدق، ليس يخلو من أن تقول: علموه أو جهلوه، فإن قلت علموه وسكتوا عنه، وسعنا من السكوت ما وسع القوم، وإن قلت: جهلوه وعلمته أنت؛ فيا لكع بن لكع يجهل النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه - رضي الله تعالى عنهم - شيئًا، وتعلمه أنت وأصحابك!!

وكان هذا الموقف العظيم سببًا في رجوع المهتدي عن القول بخلق القرآن، حيث قال: «فرجعت من ذلك الوقت عن تلك المقالة، وأحسب - أيضًا - أن الواثق رجع عنها»[٢].

---

(١) اللكع: الرجل اللئيم.

(٢) انظر: الشريعة للآجري ٦٢ - ٦٤، ومروج الذهب للمسعودي ٤/١٠٤ - ١٠٦.

القاعدة الثالثة

لا نسخ في الأخبار ولا في أصول الدين

صورة القاعدة: إن مسائل الاعتقاد من الإيمان بالله ـ تعالى ـ وأسمائه، وصفاته، وأفعاله، ورسالاته، واليوم الآخر، ونحو ذلك من الأمور الثوابت، التي جاءت بها جميع رسل الله ـ تعالى ـ من لدن آدم إلى محمد، عليهم أفضل الصلاة والسلام، لا يدخلها نسخ أو تعديل.

تمهيد: التعريف بالنسخ في اللغة والاصطلاح:

معنى النسخ في اللغة: يُطلق النسخ على معنيين: **أحدهما** الرفع والإزالة فيقال: نسخت الشمس الظل، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ما نَنسخ من آية أو نُنسها نأت بخير منها أو مثلها**﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٠٦]. **الثاني**: النقل والتحويل، فيقال: نسخ العسل إذا نقل من خلية إلى أخرى، ومنه نسخ الكتاب، ومنه قوله ـ تعالى ـ: ﴿**إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون**﴾. [سورة الجاثية، الآية: ٢٩]. وهو نقل الأعمال إلى الصحف.

معنى النسخ في الاصطلاح: النسخ في اصطلاح السلف المتقدمين أعم منه في كلام المتأخرين من الأصوليين، حيث يُطلِق السلف النسخ على رفع الحكم بجملته تارة، وهو اصطلاح المتأخرين، وعلى رفع دلالة العام والمطلق والظاهر، بتخصيص أو تقييد أو تفسير أو نحو ذلك. **قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ:** «ومن تأمل كلامهم ـ أي السلف ـ رأى من ذلك فيه ما لا يحصى، وزال عنه به إشكالات أوجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر»[(١)].

والناظر في كتب التفسير يرى صدق ما قاله ابن القيم، حيث يجد ـ على سبيل المثال ـ آية السيف قد نسخت عشرات الآيات، حتى **قال ابن البازري:** «ولهذا جعل المتقدمون ـ آية السيف ناسخة لمائة وأربع عشرة آية، وخالفهم المتأخرون في ذلك...»[(٢)].

والنسخ في اصطلاح المتأخرين (الأصوليين) هو: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر[(٣)].

---

(١) أعلام الموقعين ١/ ٣٥.

(٢) ناسخ القرآن ومنسوخه ٥٩.

(٣) حاشية التفتازاني ٢/ ١٨٥.

المبحث الأول

فقه القاعدة

الشريعة نوعان: خبر وأمر، والخبر يدخل فيه الماضي والمستقبل والوعد والوعيد، ويشمل ما أخبر الله - تعالى - به عن ذاته، وصفاته، وأفعاله، وما قَصّ علينا من أخبار الأمم الماضية، وأخبار الرسل ودعواتهم، وما فعل بأعدائه، وما أعده لأوليائه، ويدخل فيه - أيضًا - ما ذكره الله من أخبار خلق السمٰوات والأرض، وما فيها من الأحياء والأشياء، وما ذكره من أخبار الجنة والنار، والحساب والعقاب، والبعث والحشر والجزاء، كل هذا ونظيره يدخل في جملة ما أخبر الله به. ويجب على المسلم مقابلته بالتصديق والتسليم، ويعلم أنه كله حق، مطابق للأمر في نفسه، لا يجوز أن يختلف أو يتعارض - وإن ظهر شيء من ذلك فإنما هو عارض يعرض للأذهان يزول عند التحقيق والنظر الدقيق - ومن ثم فلا يجوز أن يدخل أخبار الله - تعالى - النسخ أو التبديل، بل هي محكمة ثابتة؛ لأنه - تعالى - إذا أخبر عن شيء فإنما يخبر بعلمه، وعلمه أزلي لا أول له، وهو مطابق للأمر في نفسه، علم ما كان، وما يكون، وما سيكون، فلو أخبر عن شيء أنه كان أو سيكون، ثم أخبر بنقيض ذلك أو برفعه لكان ذلك خُلْفًا وكذبًا، مستلزمًا سبق الجهل، وحدوث العلم وتجدده، وهذا مما

يعلم ضرورة أن الله ـ تعالى ـ منزَّه عنه، بل هو من صفات المخلوقين المربوبين، لا من صفات الخالق ـ سبحانه ـ **ولهذا قال أبو جعفر النحاس ـ رحمه الله ـ** في معرض الردّ على من يُجوِّز النسخ في الأخبار: «وهذا القول عظيم جدًّا، يؤول إلى الكفر، لأن قائلاً لو قال: قام فلان، ثم قال: لم يقم، ثم قال: نسخته. لكان كاذبًا»[(١)].

أما النوع الثاني ـ من نوعي الشريعة ـ فهو الأمر، والنهي منه؛ لأنه أمر بالترك. ويدخل في ذلك العبادات: أصولها وفروعها، وجميع المعاملات، وكذا فضائل الأخلاق.

والأمر وإن كان النسخ يدخله في الجملة، لكن تستثني منه كليات الشريعة من الضروريات والحاجيات والتحسينيات، إذ الشريعة مبنية على حفظ هذه الكليات. فأصول العبادات: كالصلاة والصوم ونحوهما، وما يحفظ الضروريات الخمس، وما يُحقّق العدل والإحسان، وما يجلب الفضيلة، ويدفع الرذيلة، كل ذلك لا يقع فيه النسخ، وإنما يقع في تفاصيل هذه المسائل وهو ما يتعلّق بالهيئات، والكيفيات، والأمكنة، والأزمنة، والأعداد، وهو جزء يسير إذا ما قورن بكليات الشريعة. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «كتاب الله نوعان: خبر وأمر، أما الخبر فلا يجوز أن يتناقض، ولكن قد يفسر أحد الخبرين الآخر، ويبين معناه، وأما الأمر فيدخله النسخ، ولا

(١) الناسخ والمنسوخ ص ٣.

يُنسخ ما أنزل الله إلا بما أنزله الله ، فمن أراد أن ينسخ شرع الله الذي أنزله برأيه وهواه كان مُلحدًا ، وكذلك من دفع خبر الله برأيه ونظره كان ملحدًا»(١) .

المبحث الثاني

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القران الكريم على القاعدة:

١ ـ قولـه ـ تعالى ـ: ﴿شرع لكم من الدين ما وصَّى به نوحًا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه﴾ . [سورة الشورى، الآية: ١٣] .

* **قال القاضي ابن العربي ـ رحمه الله ـ:** «وكأن المعنى : ووصيناك يا محمد ونوحًا دينًا واحدًا ، يعني في الأصول التي لا تختلف فيها الشريعة ، وهي التوحيد ، والصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، والتقرب إلى الله ـ تعالى ـ بصالح الأعمال والتزلّف إليه بما يردّ القلب والجارحة إليه ، والصدق والوفاء بالعهد ، وأداء الأمانة ، وصلة الرّحم ، وتحريم الكفر ، والقتل ، والزنا ، والإذاية للخلق ، كيفما تصرفت ، والاعتداء على الحيوان ، كيفما كان ، واقتحام الدناءات ، وما يعود بخرم المروءات ، فهذا كله شرع دينًا واحدًا ، وملّة متحدة ،

---

(١) درء التعارض ٥/٢٠٨ .

لم تختلف على ألسنة الأنبياء وإن اختلفت أعدادهم . . » . ثم قال : «واختلفت الشرائع وراء هذا في معان حسبما أراده الله مما اقتضته المصلحة ، وأوجبت الحكمة وضعه في الأزمنة على الأمم» [١].

٢ - **اتفاق الرسل جميعًا على الدعوة إلى التوحيد**، وأصول الإيمان ، مما يدلّ على عدم تناسخ هذه المسائل . قال - تعالى - : ﴿**وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نُوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون**﴾ . [سورة الأنبياء، الآية : ٢٥] . وقال : ﴿**ولقد بعثنا في كل أمَّة رسولاً أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت**﴾ . [سورة النحل، الآية : ٣٦] .

٣ - **أمر الله - تعالى - رسوله بالاقتداء بمن قبله** من الرسل : ﴿**أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده**﴾ . [سورة الأنعام، الآية : ٩٠] . والاقتداء إما أن يقع على الدين كله ، أصولاً وفروعًا ؛ فتدخل مسائل الاعتقاد دخولاً أوليًا ، وإما أن يقع على أصول الدين دون فروعه - لإثبات النسخ في الفروع - وهذا عين مسألتنا ، وإما أن يقع على فروع الدين دون أصوله ، وهذا باطل لا يشهد له نقل ولا عقل .

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

قوله ، صلى الله عليه وسلم : «**أنا أولى الناس بعيسى ابن مريم في الدنيا والآخرة ، والأنبياء إخوة لعلات ، أمهاتهم شتّى ، ودينهم**

---

(١) أحكام القرآن ٤/١٦٥٤ ، ١٦٥٥ .

واحد»[1]. فأصل دين الأنبياء واحد، وهو التوحيد، وأصول الشرائع واحدة، وإن اختلفت فروعها!!

ثالثا: دلالة المعقول على القاعدة:

القول بوقوع النسخ في الأخبار وأصول الدين والإيمان يلزم منه القول بالبداء ـ وهو ما زعمته الرافضة ـ وهو باطل قطعًا، وإذا كان الملزوم باطلاً، كان اللازم باطلاً ـ أيضًا ـ.

المبحث الثالث

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: القول بثبات أصول الدين والإيمان، وبراءتها من النسخ والتعديل، فيه تحقيق صفة العلم لله ـ تعالى ـ على الوجه الذي يليق بجلاله، وهذا يقتضي نفي ما يُضادها من صفات النقص كالجهل، والغفلة، ونحوهما.

الفائدة الثانية: القول بنفي النسخ في باب العقائد وأصول الدين فيه ائتمام بجميع الأنبياء والمرسلين، وهو الذي أمر الله ـ تعالى ـ نبيه، صلى الله عليه وسلم، أن يعلنه في الناس: ﴿**قل ما كنت بدعًا من الرسل**﴾. [سورة الأحقاف، الآية: ٩]. وقد أمر الله رسوله بالاقتداء بهدي السابقين في مثل قوله: ﴿**أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٩٠].

فهذه سلسلة من دعوات الهدى، موصولة حلقاتها متفقة عراها، يشمر الجميع إلى غاية واحدة، ويدعون إلى رب واحد، ويهدون الناس إلى أصول متّحدة، يدعو الآخر منهم بدعوة الأول، ويترضى عنه، ويترحم عليه. ﴿**والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلاًّ للذين آمنوا**﴾. [سورة الحشر، الآية: ١٠].

الفائدة الثالثة: القول بالنسخ في الأخبار وأصول الدين فيه موافقة لأهل الابتداع من الرافضة ومن شايعهم، ومخالفة أصحاب الأهواء والبدع - وبخاصة فيما خالفوا فيه الحق - من علامات أصحاب الصراط المستقيم، قال - تعالى -: ﴿**اهدنا الصراط المستقيم. صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين**﴾. [سورة الفاتحة، الآيتان: ٦، ٧].

الفائدة الرابعة: لقد وعد الله - في غير ما موضع من كتابه - الذين آمنوا وعملوا الصالحات بالفوز وجنات النعيم، وتوعّد الذين كفروا بالخسران والجحيم، فلو جوَّزنا نسخ هذه الأخبار لكان ذلك خلفًا، لا يجوز على الله - تعالى - فهو الذي لا يُخلف الميعاد، أما تجاوزه عن عُصاة المؤمنين، بعد أن توعّدهم فذاك محض فضله وإحسانه يسبغه على من يشاء من عباده. ﴿**كان ذلك في الكتاب مسطورًا**﴾. [الإسراء، الآية: ٥٨].

الفائدة الخامسة: إذا بطل القول بالتناسخ في الأخبار وأصول الدين، فإعمال الأدلة التي قد يظهر بينها تعارض أولى من إسقاط أحدها، بل يجب إعمالها جميعًا، ومحاولة التعرف على وجه نتفق عليه، وإن خفي فوضنا العلم به إلى عالمه والمتكلم به، وهي درجة الراسخين في العلم.

القاعدة الرابعة

رد التنازع إلى الكتاب والسنة

صورة القاعدة: إن كل ما تنازعت واختلفت فيه الأمة من أصول الدين وفروعه يجب رده إلى الكتاب والسنة؛ طلبًا لرفع التنازع، ودفع الاختلاف، ومعرفة الحق والصواب.

المبحث الأول

فقه القاعدة

لقد وقع الاختلاف والتنازع في الدين بين هذه الأمة ـ أسوة بالأمم قبلها من اليهود والنصارى ـ في أصول الدين وفروعه، وذلك على ما أخبر به الوحي كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ولا يزالون مختلفين. إلا من رحم ربك**﴾. [سورة هود، الآيتان: ١١٨، ١١٩]. وقوله، صلى الله عليه وسلم: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**»(١).

(١) الترمذي ٧/٢٩٧، ٢٩٨ رقم ٢٦٤٣.

والاختلاف المذكور في القرآن الكريم قسمان: من جهة مدحه أو ذمه، ومن جهة ذاته[1]:

أولا: من جهة مدحه أو ذمه، وهو نوعان:

الأول: أنه ـ تعالى ـ يذم الطائفتين المختلفتين جميعًا، كما في قوله: ﴿**ذلك بأن الله نزل الكتاب بالحق وإن الذين اختلفوا في الكتاب لفي شقاق بعيد**﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٧٦].

الثاني: اختلاف حمد الله ـ تعالى ـ فيه إحدى الطائفتين وذم الأخرى، كما في قوله: ﴿**تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلَّم الله ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى ابن مريم البينات وأيدناه بروح القدس ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٥٣]. فقوله: ﴿**ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر**﴾. حمد لإحدى الطائفتين، وهم المؤمنون، وذم للأخرى. والاختلاف الذي تذم فيه جميع الطوائف المتنازعة يكون سببه: تارة فساد النية؛ بسبب البغي والحسد، وإرادة العلو في الأرض بالفساد، وتارة يكون بسبب جهل المختلفين بحقيقة الأمر الذي يتنازعون فيه أو الجهل بدليله، أو دلالته.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ١٢٦ وما بعدها.

ثانيا: من جهة ذاته وهو - أيضا - نوعان:

الأول: اختلاف تنوع، وهو على وجوه:

(ا) **أن يكون كل واحد من القولين أو الفعلين** حقًّا مشروعًا، كالاختلاف في القراءات التي اختلف فيها بعض الصحابة فزجرهم النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الاختلاف. وقال: «**كلاكما محسن**»[1]. ومن ذلك الاختلاف في صفة الأذان والإقامة، والتشهدات، وصلاة الخوف، إلى غيره مما شرع جميعه، وقد يقال: إن بعض أنواعه أفضل من بعض.

(ب) **أن يتفق القولان في المعنى والحكم**، ويختلفان في اللفظ والعبارة، كالاختلاف في الحدود (التعريفات)، والتعبير عن المسميات، وتقسيم الأحكام، وغير ذلك.

(جـ) **أن يكون المعنيان مختلفين**، لكنهما لا يتنافيان، فهذا صحيح، وهذا صحيح، كاختلاف الصحابة في صلاة العصر أثناء سيرهم إلى بني قريظة[2].

(د) **ما يكون على طريقتين مشروعتين**، ورجل أو قوم سلكوا هذه الطريقة، وآخرون سلكوا الأخرى، كلاهما محسن في الدين، ثم

---

(١) البخاري ٥/ ٧٠ رقم ٢٤١٠.

(٢) البخاري ٢/ ٤٣٦ رقم ٩٤٦.

الجهل أو الظلم يحمل على ذمّ إحداهما، أو تفضيلها بلا قصد صالح، أو بلا نية، وبلا علم.

وهذا النوع من الاختلاف يكون فيه كل واحد من المختلفين مصيبًا، لكن الذم إنما يقع على من بغى على صاحبه، وظلمه.

الثاني: اختلاف تضاد:

وهو القولان المتنافيان، فالخطب فيه أشد؛ لتنافي القولين، وقد يكون مع أحد المتنازعين بعض الحق، أو دليل يقتضي حقًّا، فردّ ذلك من الباطل، كالاختلاف بين المشبهة والمعطلة في الصفات، فمع المشبهة بعض الحق، وهو أصل الإثبات، ومع المعطلة بعض الحق، وهو أصل التنزيه. والصواب والنجاة في ضم الحقين، والجمع بينهما.

وهذان النوعان (التنوع والتضاد) إنما يكون المخرج منهما بالرد إلى الله ورسوله، فيظهر ما خفي من الدليل أو الدلالة، فيرتفع التنازع، ويندفع البغي، ويتبين وجه الحق والصواب، ثم يُطالب المبطل بالإذعان والانقياد.

والرد إلى الله ـ تعالى ـ ورسوله، صلى الله عليه وسلم، هو الرد إلى القرآن الكريم، وإلى الرسول حال حياته، وإلى سنته بعد مماته، فالراد إليهما واجد فيهما ما يشفي علته لا محالة؛ إما نصًّا أو إحالة على قياس ونحوه.

رد التنازع إلى الله ورسوله من مقتضيات الإيمان:

إن الدين عند الله الإسلام، ولا يقبل الله من أحد دينًا سواه، وهذا الدين قد ضمّنه الله كتابه القرآن، وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، بعد أن أوجب على الناس الإيمان به، وفرض عليهم طاعته ومتابعته، فكان الواجب على المسلمين ـ عند التنازع والاختلاف ـ أن يردّوا ما تنازعوا فيه، واختلفوا عليه من أمر الدين إلى الكتاب والسنة، حتى يتبينّ وجه الحق والصواب، ويرتفع التنازع والاختلاف، وهذا الردّ يقتضي التصديق بأن ما في الكتاب والسنة الهدى الذي ليس بعده إلا الضلال، والفارق الذي ليس دونه إلا التنازع والاختلاف، ولذا سمى الله ـ تعالى ـ كتابه نورًا، وهُدًى، وحياة، وفرقانًا، وجميع ذلك حاصل فيه بلا ريب. والرد إلى الكتاب والسنة، فيه ـ أيضًا ـ طاعة لله، ولرسوله، إذ كان الفرض على المتنازعين رد التنازع إلى الكتاب والسنة، وذلك بنص الوحي.

فمن ردّ أمره كله إلى الله ورسوله، كان مؤمنًا بالله، مستجيبًا لله ولرسوله، وصدق فيه قول الله ـ تعالى ـ: ﴿**إنما كان قولَ المؤمنين إذا دُعُوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون**﴾. [سورة النور، الآية: ٥١]. ومن كانت حاله غير ذلك؛ من الإعراض عن الكتاب والسنة، وردّ التنازع والاختلاف إلى غيرهما، من الأهواء، والآراء، وموروثات الأجداد والآباء، كان فيه

من الكفر والنفاق بحسب حاله من الإعراض والإباء، كيف والله ـ تعالى ـ قد شرط لتحقيق الإيمان صدق التحاكم إلى دينه، ظاهرًا وباطنًا!! قال ـ تعالى ـ: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكِّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مما قضيت ويسلِّموا تسليمًا**﴾. [سورة النساء، الآية: ٦٥].

وقال ـ تعالى ـ: ﴿**فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تُؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسنُ تأويلاً**﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩]. فالذي لا يفعل هذا لا يكون مؤمنًا بالله واليوم الآخر، ويكون قد جانب الخيرية وحسن العاقبة.

والعالم بالشريعة إذا اتبع في قوله وانقاد إليه الناس في حكمه، فإنما ذلك من جهة كونه حاكمًا بها، وحاكمًا بمقتضاها، لا من جهة أخرى، فهو مبلغ عن الله ورسوله، وليس حاكمًا مطلقًا، إذ لا يثبت ذلك لأحد على الحقيقة، وإنما هو ثابت للشريعة المنزلة، ولرسول الله، صلى الله عليه وسلم، وحده دون الخلق، وذلك من جهة دليل العصمة، وغيره لم تثبت له عصمة حتى يساوي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الانتصاب للحكم بإطلاق، بل إنما يكون منتصبًا بشرط الحكم بمقتضى الشريعة، وهذا الأمر متفق عليه بين العلماء[1].

---

(١) انظر: الاعتصام ٢/٣٤١، ٣٤٢.

المبحث الثاني

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة: وذلك من وجوه:

١ ـ بيان أن الوحي إنما نزل لرفع الخلاف، ودفع النزاع بين الناس في أمر دينهم ومعتقداتهم. . قال ـ تعالى ـ: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتُبيِّنَ لهم الذي اختلفوا فيه وهدًى ورحمةً لقوم يُؤمنونَ﴾. [سورة النحل، الآية: ٦٤]. قال ابن كثير ـ رحمه الله ـ: «فالقرآن فاصل بين الناس في كل ما يتنازعون فيه، وهدى للقلوب، ورحمة لمن تمسك به»[١].

٢ ـ أمر الله ـ تعالى ـ المتنازعين أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، قال ـ تعالى ـ: ﴿فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩].

٣ ـ ذم الله ـ تعالى ـ المعرضين عن الكتاب والسنة، المتحاكمين للطاغوت، التاركين التحاكم إلى الله ورسوله، ووصفهم بالكفر والنفاق؛ قال ـ تعالى ـ: ﴿ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما

---

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٥٧٤ (بتصرف).

أُنزل إليك وما أُنزل من قبلك يُريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويريد الشيطانُ أن يُضلَّهم ضلالاً بعيدًا. وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدُّون عنك صُدودًا﴾. [سورة النساء، الآيتان: ٦٠، ٦١]. وقال ـ تعالى ـ: ﴿ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين. وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم مُّعرضُونَ﴾. [سورة النور، الآيتان: ٤٧، ٤٨]. قال أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله ـ: «هذه الآيات محكمات لم تدع لأحد عُلقة يشغب بها، قد بيَّن الله فيها صفة فعل أهل زماننا [١] فإنهم يقولون: نحن المؤمنون بالله وبالرسول، ونحن طائعون لهما. ثم يتولى طائفة منهم بعد هذا الإقرار فيخالفون ما وردهم عن الله ـ عز وجل ـ ورسوله، صلى الله عليه وسلم، أولئك بنص الله ـ تعالى ـ عليهم ليسوا بمؤمنين» [٢].

٤ ـ ثناء الله ـ تعالى ـ على من ردّ موارد النزاع إلى الكتاب والسنة ليتبين وجه الحق فيها، وجعل ذلك من آثار الإيمان، بل هو حقيقة الإيمان بالله ورسوله واليوم الآخر. قال ـ تعالى ـ عقب آيات النساء المتعددة: ﴿ومن يُطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم

(١) وكذلك كثير من أهل زماننا.

(٢) الإحكام ١/١١٥.

من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أُولئك رفيقًا. ذلـك الفضلُ من الله وكفى بالله عليمًا﴾. [سورة النساء، الآيتان: ٦٩، ٧٠]. وقـال ـ تعـالى ـ عقب آيات النـور المتقدمة: ﴿إنما كان قولَ المؤمنين إذا دُعـوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون. ومن يُطع الله ورسوله ويَخْشَ الله ويتَّقهِ فأولئك هم الفائزون﴾. [سورة النور، الآيتان: ٥١، ٥٢].

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

١ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم: «... وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار إلا ملة واحدة، قالوا: ومن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي»[1]. فيه بيان أن العاصم من ضلال هذا التفرق يومئذ، هو الالتزام بما كان عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه في عهد الرسالة، ولا شك أنهم كانوا على الكتاب والسنـة: طاعـة، واتبـاعـا، وتحاكمًا، وردًّا للخلاف إليهما، ورضًا بحكمهما، والتسليم به من غير تحرّج ولا منازعة، وهذه هي صفات الفرقة الناجية المنصورة أبدًا.

٢ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم: «... أوصيكم بتقوى الله، والسمـع والطاعة، وإن عبدًا حبشيًّا، فإنه من يعش منكم بعدي

---

(١) تقدم تخريجه.

فسيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها، وعضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[١].

فالاختلاف واقع في الأمة، ولا عاصم إلا بالتمسك بسنة الرسول، صلى الله عليه وسلم، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، والسنة هنا هي ما كان عليه الرسول وأصحابه من الإيمان والعلم والعمل.

ثالثا: دلالة الإجماع وأحوال السلف وأقوالهم على القاعدة:

قال العلامة الشوكاني ـ رحمه الله ـ: «فقد اتفق المسلمون سلفهم وخلفهم، من عصر الصحابة إلى عصرنا هذا (وهو القرن الثالث عشر من الهجرة)، أن الواجب عند الاختلاف في أي أمر من أمور الدين بين الأئمة المجتهدين، هو الرد إلى كتاب الله ـ سبحانه ـ وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم»[٢].

ولقد كان الصحابة ومن بعدهم من أهل العلم والإيمان يردّون

---

(١) أبو داود ٥/١٣ ـ ١٥ رقم ٤٦٠٧، وصحيح ابن ماجه ١/١٣، ١٤ رقم ٤٠ ـ ٤١.

(٢) شرح الصدور (ضمن الجامع الفريد) ص ٥٩٣.

تنـازعهم إلى الكتاب والسنة، وأمثلة ذلك أعظم من أن تقع تحت حصر، ولكني أذكر نماذج منها:

١ ـ **عن عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ** قال: «سمعت رجلاً قرأ آية سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقرأ خلافها، فأخذت بيده فانطلقت به إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فذكرت ذلك له، فعرفت في وجهه الكراهية، وقال: **كلاكما محسن، ولا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»(١).

٢ ـ **قال الـربيع (صاحب الشافعي) ـ رحمهما الله ـ**: «سمعت الشافعي يقول: إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقـولـوا بها، ودعـوا ما قلته». **وفي رواية**: «كل حديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فهو قولي وإن لم تسمعوا مني»(٢). وهـذا المعنى مروي عن أبي حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم ـ رحمهم الله ـ(٣).

رابعا: دلالة النظر الصحيح على القاعدة:

عند إرادة رفع التنازع والاختلاف، لابد أن يرجع الناس: إما إلى السمع: (الكتاب والسنة)، أو إلى العقل، أو إلى الذوق والوجد،

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) مجموعة الرسائل المنيرية ٣/٩٨، ١٠٤.

(٣) درء تعارض العقل ٥/٣٤٩.

والرجوع إلى العقل إما أن يكون العقل عقلاً ضروريًّا، أو نظريًّا، فإن كان ضروريًّا فهو يُفيد في مسائل الحساب والطبيعة، أما مسائل الشريعة فالمرجع فيها إلى المصدر، وهو الوحي، وفيه الكفاية والغُنية، مع كونه لا يعارض العقل الصريح الصحيح.

أما إن كان العقل نظريًّا، فهو لا يزيد المسألة إلا اختلافًا وتشعبًا، والذوق والوجد دون العقل، إذ أنه يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال، بل هو مفتقر إلى موافقة الوحي له: قال أبو عمر بن نجيد: «كل ذوق أو كل وجد لا يشهد له الكتاب والسنة فهو باطل»[1]!! فتبين أن رفع التنازع والاختلاف لا يمكن إلا بالرد إلى الكتاب والسنة.

المبحث الثالث

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه تحقيق الإيمان بالله ـ تعالى ـ واليوم الآخر، حيث جعله ـ تعالى ـ من موجبات الإيمان ولوازمه، بل هو شرط في صحته، فإذا انتفى الرد انتفى الإيمان ضرورة انتفاء الملزوم لانتفاء لازمه. قال ـ تعالى ـ:

---

(١) درء تعارض العقل، ٥/٣٤٩.

﴿فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرسول إن كنتم تُؤمنون بالله واليوم الآخر﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩].

الفائدة الثانية: عدم رد التنازع إلى الكتاب والسنة من صفات المنافقين، بل هو عين النفاق. قال ـ تعالى ـ: ﴿وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يَصدُّون عنك صُدودًا﴾. [سورة النساء، الآية: ٦١].

الفائدة الثالثة: الرد إلى الكتاب والسنة فيه تحصيل الخيرية، وحسن العاقبة التي وعد الله بها الرّادّين تنازعهم إلى الله ورسوله، قال ـ تعالى ـ في نهاية آية النساء المتقدمة: ﴿ذلك خير وأحسنُ تأويلاً﴾. [سورة النساء، الآية: ٥٩].

الفائدة الرابعة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه إثبات عصمة الشريعة؛ وأن فيها الفصل، والفرقان والهدى، وأن التنازع يرتفع ويندفع بمجرد الرد إليها. قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه، ولم يكن كافيًا، لم يأمر بالرد إليه، إذ من الممتنع أن يأمر ـ تعالى ـ بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع»[1].

الفائدة الخامسة: رد التنازع إلى الكتاب والسنة فيه حسم مادة التقليد؛ لأن من أوقف دينه على آراء الرجال دار معهم

(١) أعلام الموقعين ١/ ٤٩.

حال هداهم، وحال ضلالهم، وهذا الذي نعاه الله على المشركين القائلين: ﴿إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون. قال أَوَلو جئتكم بأهدَى مما وجدتم عليه آباءكم قالوا إنا بما أرسلتم به كافرون. فانتقمنا منهم فانظر كيف كان عاقبة المكذبين﴾. [سورة الزخرف، الآيات: ٢٣ ـ ٢٥]. وقال ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «ألا لا يقلدن أحدكم دينه رجلاً إن آمن آمن، وإن كفر كفر» [١].

الفائدة السادسة: الرد إلى الكتاب والسنة فيه تحقيق الجماعة والألفة، ونبذ الاختلافات والفرقة، والرد إلى غيرهما لا يزيد الأمر إلّا شدة واختلافًا، إذ لكل فريق طواغيت يُريدون أن يتحاكموا إليهم دون ما سواهم.

الفائدة السابعة: وجوب رد ما تنازع فيه الأئمة الأعلام إلى الكتاب والسنة، ومتابعة الحق الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، ونبذ التعصب والتقليد، وذلك يُحقّق فائدتين عظيمتين: **الأولى**: معرفة الحق والصواب من الأمور والمسائل المختلف عليها. **الثانية**: تحقيق الاقتداء الصحيح بالأئمة؛ حيث كانوا يوصون أتباعهم وتلاميذهم بمتابعة الدليل، وترك التقليد.

ولو لم يرد التنازع إلى الكتاب والسنة لأعرض جميع الناس عنهما،

---

(١) أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي ٩٣/١ رقم ١٣٠.

وصار كل إمام متبع في أتباعه بمنزلة النبي في أمته!!

الفائدة الثامنة: الرد إلى الكتاب والسنة فيه بيان الحق ووضوح المحجة، وما زال شيوخ أهل السنة ـ بفضل الله تعالى ثم بفضل هذه القاعدة ـ يُبصِّرون أهل العمى، ويردّون من ضلّ إلى الهدى، كما فعل ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مع الخوارج، حين ناظرهم، وردّ شبهاتهم إلى الكتاب والسنة، حتى انقشعت الظلمة، واستبانت المحجّة، فرجع منهم أربعة آلاف كلهم تائب[١]. ونحوه فعله شيوخ السنة في مناظراتهم لرؤوس المعتزلة والجهمية بين يدي الخلفاء والولاة، وعلى مشهد من الجمع الغفير[٢].

---

(١) مسند أحمد ٢/٦٥٦، ٦٥٧ رقم ٦٥٦.

(٢) انظر: الاعتصام ١/٢٤٢ ـ ٢٤٤ وكتاب الحيدة.

القاعدة الخامسة

درء التعارض بين نصوص الكتاب والسنة

صورة القاعدة: مما ينبغي اعتقاده: ضرورة الاتفاق بين نصوص الكتاب والسنة، ونفي التعارض والاختلاف بينها، سواء أكان ذلك بين آية وآية، أو بين حديث صحيح وآخر مثله، أو بين آية وحديث صحيح. وأن ما يظن من تعارض واختلاف بين بعض النصوص فذلك بحسب الظاهر، لا في الأمر نفسه.

معنى التعارض في اللغة والاصطلاح:

أولا: معناه في اللغة: التعارض تفاعل يدل على المشاركة بين اثنين فأكثر، وأصل مادته العرض، وهي تدور على معان كثيرة منها:

١ - **الظهور والإظهار**، ومن ذلك حديث: «**تعرض الفتن على القلوب كالحصير عودًا عودًا**»[١].

٢ - **الناحية والجهة**، فيقال عُرْض الحائط أي ناحيته.

٣ - **المنع**: ومنه قوله - تعالى -: ﴿**ولا تجعلوا الله عُرضة**

(١) مسلم ١/١٢٨ - ١٣٠ رقم ٢٣١.

لأيمانكم﴾. [سورة البقرة، الآية: ٢٢٤]. أي مانعة لكم من البر وصلة الرحم [١].

٤ ـ التقابل، ومنه حديث: «**أن جبريل كان يعارضني القرآن كل سنة مرة، وإنه عارضني العام مرتين. .**» [٢].

وجميع هذه المعاني نجدها في تعارض الدليلين، حيث يظهر كل دليل، ويبرز في وجه الدليل الآخر، فيقابله، ويمنعه من تحصيل مقتضاه.

ثانيا: معنى التعارض في الاصطلاح:

اختلف فيه الأصوليون اختلافًا واسعًا، وذلك تبعًا لاختلافهم في أركانه وشروطه، والتعريف المختار:

التعارض هو تقابل الدليلين الشرعيين على وجه يقتضي من كل منهما عدم مقتضى صاحبه، كليًّا أو جزئيًّا.

فقه القاعدة:

القرآن الذي هو كلام الله ـ تعالى ـ وكلامه إنما يوافق علمه، محال أن يقع بين آياته اختلاف وتعارض، بمعنى أن تخبر آية بثبوت شيء وتخبر أخرى بنفيه، أو تأمر آية بفعل شيء ثم تأمر أخرى بتركه [٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ١/ ٢٦٥.

(٢) البخاري ٦/٦٢٨ رقم ٣٦٢٤.

(٣) ما لم يكن بينهما تناسخ في حال الأمر والنهي.

بل هذا من أمارات الجهل والعجز، والتي يتنزه عنها الخالق ـ سبحانه ـ.

وكذلك السنة محال أن يقع بين نصوصها اختلاف وتعارض، لا في أخبارها ولا في أحكامها ، حيث إنها وحي من الله ـ تعالى ـ نصًّا أو إقرارًا، فهي كالقرآن يخرجان من مشكاة واحدة، فما ثبت للقرآن من هذه الجهة فهو يثبت للسنة، فلا تعارض ولا اختلاف بين نصوصهما: لا بين آية وآية، ولا بين حديث وحديث، ولا بين آية وحديث، بل الكل يجري على نظام واحد، ونسق متحد.

التعارض في نفس المجتهد لا في نفس الأمر:

أما ما يظهر للناظر من تعارض بين بعض النصوص فهو تعارض ظاهري يقع في نفس المجتهد وفهمه، لا حقيقة له في نفس الأمر، أما أن يصدر عن الشارع دليلان متعارضان يقتضي أحدهما نقيض ما يقتضيه الآخر، ولا يكون بينهما تناسخ، ولا يجمعهما جامع فهذا لا يكون بحال، بل هو سفه وتيه، يتنزه عنه الرجل العاقل، فضلاً عن الشارع الحكيم. يقول الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «أدلة الشريعة لا تتعارض في نفس الأمر، ولذلك لا تجد البتة دليلين أجمع المسلمون على تعارضهما، بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن قد يقع التعارض في فهم الناظرين»[1].

---

(١) الموافقات ٤/٢٩٤.

أسباب وقوع التعارض الظاهري[١]:

١ ـ ما يكون بين بعض النصوص من عموم وتخصيص، وإطلاق وتقييد، واستثناء ونحوه، فيظنه بعض الناظرين تعارضًا وليس كذلك.

٢ ـ **الجهل بسعة لسان العرب** ـ وقد نزل القرآن بلسانهم ـ.

٣ ـ **الوضع في الأحاديث** من قبل الزنادقة، فيكون التعارض بين دليلين أحدهما لا يصح.

٤ ـ **الجهل بالناسخ والمنسوخ** من النصوص، وذلك في أبواب الأحكام.

٥ ـ **الرسول، صلى الله عليه وسلم، قد يخبر بالشيء**، فيؤدي المخبر عنه الخبر متقصى، وآخر يؤديه مختصرًا، وثالث يأتي ببعض معناه، فإذا عرف هذا انتفى التعارض.

٦ ـ **وقد يحدث الرجل عن النبي، صلى الله عليه وسلم**، وقد أدرك الجواب دون المسألة، ومعرفة المسألة تدل على حقيقة الجواب؛ لأنه يعرف السبب الذي خرج عليه الجواب، فإذا عرف هذا زال الإشكال.

* **قال الشافعي ـ رحمه الله ـ**: «ولم نجد عنه، صلى الله عليه

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي ٥٢، ٥٣، ٢١٣ ـ ٢١٥.

وسلم، شيئًا مختلفًا، فكشفناه إلا وجدنا له وجهًا يحتمل به ألا يكون مختلفًا»[١].

كيفية دفع التعارض:

مذهب الجمهور هو أن يسلك المجتهد الطرق التالية، مرتبة الأول فالأول:[٢].

أولا: أن يطلب المجتهد الجمع بين الدليلين، لاحتمال أن يكونا في حالين مختلفين، أو أن بينهما عمومًا وخصوصًا، أو إطلاقًا وتقييدًا؛ ولأن إعمال الأدلة كلها أولى من إهمالها أو إهمال بعضها.

ثانيا: فإن لم يتيسر الجمع، وكان الدليلان مما يقبلان التناسخ، نظر في التأريخ لمعرفة المتأخر ليكون ناسخًا.

ثالثا: فإن تعذر العلم بالتأريخ عمد إلى الترجيح ووجوهه كثيرة، فأيهما ترجح عُمِل به، والعمل بالراجح متعين في فطر العقول، وعليه إجماع العلماء.

رابعا: فإن تعذر الترجيح فقد اختلفوا بعد ذلك: فمنهم من قال بالتوقف إلى أن يتبين وجه الترجيح، ومنهم من قال: يتخير المجتهد بين الدليلين، والصحيح قول من قال بتساقط الدليلين، وطلب دليل

---

(١) م. س ٢١٦.

(٢) انظر: كتب أصول الفرقة مباحث التعارض والترجيح.

ثالث على الترتيب، فإن كانا آيتين نظر في السنة، وإن كانا سنتين نظر في القياس، أو أقوال الصحابة.

أمثلة للأدلة التي ظاهرها التعارض، وكيفية الجمع بينها:

أولا: مثال التعارض بين اية واية: أخرج البخاري - تعليقًا - عن سعيد بن جبير، قال: «قال رجل[1] لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف عليَّ، قال: ﴿**فلا أنساب بينهم يومئذ ولا يتساءلون**﴾. [سورة المؤمنون، الآية: ١٠١]. ﴿**وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون**﴾. [سورة الصافات، الآية: ٢٧]. ﴿**ولا يكتمون الله حديثًا**﴾. [سورة النساء، الآية: ٤٢]. ﴿**ربنا ما كنا مشركين**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ٢٣]. فقد كتموا في هذه الآية. وقال: ﴿**أم السماء بناها. إلى قوله: دحاها**﴾. [سورة النازعات، الآيات: ٢٧ - ٣٠]. فذكر خلق السماء قبل خلق الأرض، ثم قال: ﴿**أئنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين . . . إلى . . طائعين**﴾. [سورة فصلت، الآيات: ٩ - ١١]. فذكر في هذه خلق الأرض قبل خلق السماء. وقال - تعالى -: ﴿**وكان الله غفورًا رحيمًا**﴾. [سورة الفتح، الآية: ١٤]. ﴿**عزيزًا حكيمًا**﴾. [سورة الفتح، الآية: ٧]. ﴿**سميعًا بصيراً**﴾. [سورة النساء، الآية: ١٣٤]. **فكأنه** كان ثم مضى.

---

(١) هو نافع بن الأزرق زعيم طائفة الأزارقة من الخوارج، انظر: الفتح ٨/٥٥٧.

فقال ـ أي ابن عباس ـ: ﴿فلا أنساب بينهم﴾. في النفخة الأولى، ثم ينفخ في الصور: ﴿فصعق من في السمٰوات ومن في الأرض إلا من شاء الله﴾. [سورة الزمر، الآية: ٦٨]. فلا أنساب بينهم عند ذلك، ولا يتساءلون، ثم في النفخة الآخرة: ﴿أقبل بعضهم على بعض يتساءلون﴾. أما قوله: ﴿ما كنا مشركين﴾. ﴿ولا يكتمون الله حديثًا﴾ فإن الله يغفر لأهل الإخلاص ذنوبهم. وقال المشركون: تعالوا نقول: لم نكن مشركين، فختم على أفواههم، فتنطق أيديهم. فعند ذلك عرف أن الله لا يكتم حديثًا، وعنده: ﴿يود الذين كفروا. . .﴾. [سورة النساء، الآية: ٤٢].

وخلق الأرض في يومين ثم خلق السماء، ثم استوى إلى السماء فسواهن في يومين آخرين، ثم دحا الأرض، ودحوها: أن أخرج منها الماء والمرعى، وخلق الجبال، والجمال، والآكام، وما بينهما في يومين آخرين، فذلك قوله: ﴿دحاها﴾ وقوله: ﴿خلق الأرض في يومين﴾. فجعلت الأرض وما فيها من شيء في أربعة أيام، وخلقت السمٰوات في يومين.

﴿وكان الله غفورًا رحيمًا﴾ سمى نفسه ذلك، وذلك قوله، أي لم يزل كذلك، فإن الله لم يرد شيئًا إلا أصاب به الذي أراد، فلا يختلف عليك القرآن، فإن كلًّا من عند الله»[1].

---

(١) البخاري ٨/٥٥٥، ٥٥٦.

ثانيا: مثال التعارض بين حديث وحديث:

زعم المدّعون التعارض أن قوله، صلى الله عليه وسلم: «**لا يدخل النار أحد في قلبه مثقال حبة خردل من إيمان، ولا يدخل الجنة أحد في قلبه مثقال حبة خردل من كبرياء**»[١]. يعارض قوله: «**ما من عبد قال لا إلـه إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة**. قلت ـ أي أبو ذر راوي الحديث ـ **وإن زنى وسرق**، **قال**: **وإن زنى وسرق**.. حتى قال في الرابعة: **على رغم أنف أبي ذر**..»[٢]. فقالوا: والزنا والسرقة أعظم عند الله من مثقال حبة من خردل من كبر[٣].

والجواب: **أن الكبر نوعان**:

الأول: كبر ينافي الإيمان بالكلية، فلا يدخل صاحبه الجنة، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين**﴾. [سورة غافر، الآية: ٦٠]. ومنه كبر إبليس وفرعون، وكذا كبر اليهود.

الثاني: كبر لا ينافي الإيمان بالكلية وإنما ينافي كماله الواجب كاحتقار الخلق، وجحد الحق، كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم، في تفسير الكبر: «**الكبر بطر الحق، وغمط الناس**»[٤].

---

(١) مسلم ١/٩٣ رقم ١٤٨.

(٢) مسلم ١/٩٥ رقم ١٥٤.

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ١١٧.

(٤) مسلم ١/٩٣ رقم ١٤٧.

فمن تلبَّس بالنوع الأول من نوعي الكبر حُرِمَ دخول الجنة ابتداء ودومًا، ومن تلبَّس بالنوع الثاني يكون مآله إلى الجنة، وقد يحرم دخولها ابتداءً لا دومًا.

ثالثا: مثال التعارض بين اية و حديث:

قال ـ تعالى ـ: ﴿**لا تُدركه الأبصارُ**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ١٠٣]. وقال لموسى: ﴿**لن تراني**﴾. [سورة الأعراف، الآية: ١٤٣]. وقال، صلى الله عليه وسلم: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته**».

فزعم نفاة الرؤية أن هذا تعارض يحكم بعدم صحة الحديث، وعلى فرض صحته فالرؤية فيه بمعنى العلم، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**ألم تر أن الله يسبح له من في السمٰوات والأرض**﴾. [سورة النور، الآية: ٤١]. أي ألم تعلم.

والجواب من وجوه:

أحدها: نفي الرؤية في الآيتين يُفيد نفيها في الدنيا، والحديث دلّ على إثباتها في الآخرة، فلا ثمَّة تعارض.

الثاني: الإدراك المنفي في الآية معناه: الإحاطة، وهي قدر زائد على الرؤية، فالعيون لا تُحيط به ـ تعالى ـ وإن رأته، وذلك لعظمه وكبره. وقد قال ـ تعالى ـ في أصحاب موسى وقوم فرعون: ﴿**فلما تراءى الجمعان قال أصحاب موسى إنا لَمُدْرِكونَ. قال كلَّا إن معي**

ربي سيهدين﴾. [سورة الشعراء، الآيتان: ٦١، ٦٢]. فموسى نفى الإدراك، ولم ينف الرؤية، وعليه فآية الأنعام نفت الإدراك، ولم تنف الرؤية. والحديث أثبت الرؤية، فلا تعارض.

الثالث: قال ابن قتيبة: «ولو كان الله ـ تعالى ـ لا يرى في حال من الأحوال، ولا يجوز عليه النظر لكان موسى، عليه السلام، قد خفي عليه من وصف الله ما علموه»[1]. أي نفاة الرؤية.

الرابع: أما زعمهم أن الرؤية في الحديث بمعنى العلم، فالرؤية تكون تارة بصرية، وتارة قلبية (علمية). وتارة تكون من رؤيا الحلم، وغير ذلك، لكن لا يخلو الكلام من قرينة تُحدّد المعنى المراد، وتخلصه من الاحتمالات الأخرى، وإلا أصبح الكلام مجملاً ملغزًا، مخالفًا لما عليه الشارع من البيان والنور والهداية، وأي قرينة فوق قوله، صلى الله عليه وسلم، حين سألوه عن رؤية الرب ـ تبارك وتعالى ـ يوم القيامة، فقال: «**وهل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة صحوًا ليس معها سحاب؟ وهل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر صحوًا ليس فيها سحاب؟** قالوا: لا يا رسول الله. قال: **ما تضارون في رؤية الله ـ تبارك وتعالى ـ يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما**»[2].

(١) تأويل مختلف الحديث ٢٠٧.

(٢) مسلم ١/١٦٧ رقم ٣٠٢.

المبحث الثالث

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة:

١ ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿أفلا يتدبَّرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً﴾. [سورة النساء، الآية: ٨٢]. مفهومه: أن القرآن من عند الله فلا اختلاف فيه إذن.

٢ ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يُوحى﴾. [سورة النجم، الآيتان: ٣، ٤]. يقول ابن حزم ـ رحمه الله ـ: «ويبين صحة ما قلنا ـ من أنه لا تعارض بين شيء من نصوص القرآن، ونصوص كلام النبي، صلى الله عليه وسلم، وما نقل من أفعاله، قول الله ـ عزّ وجلّ ـ مخبراً عن رسوله، عليه السلام: ﴿وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يُوحى﴾»[1].

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

١ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم، للمتمارين في آيات من القرآن: «إن القرآن لم ينزل يُكذّب بعضه بعضًا، بل يُصدّق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه»[2].

---

(١) الإحكام ٢/٢٠٤.

(٢) تقدم تخريجه.

٢ - قوله، صلى الله عليه وسلم: «. . . يوشك الرجل متكئًا على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله - عز وجل - فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرَّمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مثل ما حرَّم الله»[١]. فلا تعارض بين حكم الرسول، صلى الله عليه وسلم، وبين حكم الله - تعالى - في القرآن، وما يقال في الأحكام يقال - أيضًا - في الأخبار.

ثالثا: دلالة الإجماع وأقوال علماء الأمة على القاعدة:

(أ) حكاية الإجماع: حكاه أبو بكر الباقلاني والإمام الشوكاني وغيرهما[٢].

(ب) أقوال العلماء:

١ - أن سعيد بن جبير حدث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حديثًا، فقال رجل: «إن الله - عز وجل - قال في كتابه: كذا وكذا، فقال: لا أراك تعارض حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بكتاب الله - عز وجل - رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أعلم بكتاب الله - عز وجل سبحانه وتعالى -»[٣].

---

(١) صحيح ابن ماجه ١/٧ رقم ١٢.

(٢) الكفاية ٤٣٣ إرشاد الفحول ٢٧٤.

(٣) الشريعة ٥١.

٢ ـ وقال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «. . . وأن يعلم أن أحكام الله ثم أحكام رسوله لا تختلف، وأنها تجري على مثال واحد»(١).

٣ ـ وقال أبو بكر محمد بن خزيمة ـ رحمه الله ـ: «لا أعرف أنه روي عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حديثان بإسنادين صحيحين، متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما»(٢).

٤ ـ وقال ابن القيم ـ رحمه الله ـ في نونيته(٣):

«ونصوصه ليست تعارض بعضها ... بعضًا فسل عنها عليم زمان
وإذا ظننت تعارضًا فيها فذا ... من آفة الأفهام والأذهان
أو أن يكون البعض ليس بثابت ... ما قاله المبعوث بالقرآن»

رابعا: دلالة العقل:

القول بجواز التعارض بين الأدلة في نفس الأمر فيه إثبات العجز والجهل: العجز عن إقامة أدلة خالية من التعارض، والجهل بعواقب الأمور، وكل هذا مما يجب تنزيه الله ـ تعالى ـ عنه عقلاً وشرعًا.

---

(١) الرسالة ١٧٣.
(٢) الكفاية للبغدادي ٤٣٢، ٤٣٣.
(٣) الكافية الشافية ١١٤ ط الرياض الحديثة.

خامسا: دلالة الفطرة على القاعدة:

في فطر بني آدم النفور من التناقض والاضطراب، وعدم استحسان ذلك، وفي فطرهم وصف الرب ـ جل وعلا ـ بالعلم والحكمة، والقدرة والإرادة، وظهور التناقض والاضطراب فيما يخبر به ـ جل وعلا ـ ينافي هذه الصفات. فتبين أنه لا يصدر عن الشارع الحكيم إلا ما يدل على كمال قدرته، وعلمه، وحكمته، وإرادته.

المبحث الرابع

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: أن معارضة نصوص الكتاب والسنة بعضها ببعض يقتضي التكذيب ببعض الحق؛ لأنه من باب معارضة حق بحق، فيقتضي التكذيب بأحدهما أو الاشتباه والحيرة، والواجب التصديق بهذا وهذا. قال ـ تعالى ـ: ﴿**فمن أظلم ممن كذب على الله وكذَّب بالصدق إذ جاءه أليس في جهنم مثوًى للكافرين. والذي جاء بالصّدق وصدّق به أولئك هم المتقون**﴾. [سورة الزمر، الآيتان: ٣٢، ٣٣].

الفائدة الثانية: كان من عمل الصحابة والتابعين ومن بعدهم ـ ممن كان على سنتهم ـ الاستدلال على مسائل الاعتقاد بنصوص الكتاب والسنة من غير تفريق بينها، ولا توهم التعارض بينها، مما

يدل على أنها جميعًا إنما تخرج من مشكاة واحدة، يصدق بعضها بعضًا. وعليه، فالتفريق بين نصوص القرآن والسنة في الاحتجاج بها على مسائل الاعتقاد هو من بدع المتأخرين، ولم يكن لهم فيه سلف صالح.

الفائدة الثالثة: من لم يدرك هذه القاعدة ويمعن النظر فيها اختلط عليه فهم القرآن والسنة، كما حدث ذلك لجميع الفرق الضالة؛ إذ كان سبب ضلال كل فرقة منها: الجهل بهذه القاعدة، ولهذا قال، صلى الله عليه وسلم، في الخوارج: «**يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم**»[1]. دلالة على عدم الفهم فيه، فكان سببًا في تكفيرهم المسلمين ـ وفيهم خيار الصحابة ـ واستباحة دمائهم، وغير ذلك من الأمور الشنيعة، وهم في ذلك كله ينطلقون ـ حسب زعمهم ـ من نصوص الكتاب والسنة.

الفائدة الرابعة: ويستفاد من هذه القاعدة: أن النصوص يُفسّر بعضها بعضًا، فيحمل المقيّد على المطلق، والخاصّ على العام، ويُدفع الإشكال بالبيان، وهكذا... وهذا من أحسن طرق التفسير، إذ يفسر كلام المتكلم بعضه ببعض.

الفائدة الخامسة: وقد استعمل هذه القاعدة كثير من أئمة

---

(١) البخاري ١٢/٢٨٣ رقم ٦٩٣١.

العلم والدين في كسر المبتدعة؛ وتفنيد شبهاتهم، كصنيع الشافعي في الرسالة، وكتاب مختلف الحديث، والإمام أحمد في الرد على الجهمية، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، والطحاوي في مشكل الآثار وغير هؤلاء كثير.

القاعدة السادسة

درء التعارض بين النقل والعقل

صورة القاعدة: مما ينبغي اعتقاده: أن نصوص الكتاب والسنة الصحيحة الصريحة لا يُعارضها شيء من المعقولات الصريحة.

المبحث الأول

فقه القاعدة

إن العقل خلقه الله ـ تعالى ـ وجعل من وظائفه أن يفهم عنه، ويعقل دينه وشرعه، فلا يجوز في حقه أن يردّ شيئًا من الوحي ـ الكتاب والسنة ـ بحجة أنه يُخالف قضية العقل، بل الشريعة كلها بأخبارها وأحكامها ليس فيها ما يعلم بطلانه بالعقل، بل العقل يشهد بصحتها على الإجمال والتفصيل:

أما الإجمال، فمن جهة شهادة العقل بصحة النبوة وصدق الرسول، صلى الله عليه وسلم، في كل ما يخبر به من الكتاب والحكمة.

أما التفصيل، فمسائل الشريعة ليس فيها ما يردّه العقل. بل كل ما أدركه العقل من مسائلها فهو يشهد له بالصحة تصديقًا وتعضيدًا، وما قصر العقل عن دركه من مسائلها؛ فهذا لعظم الشريعة، وتفوقها، ومع ذلك فليس في العقل ما يمنع وقوع تلك المسائل التي عجز العقل عن دركها، فالشريعة قد تأتي بما يُحيِّر العقول، لا بما تحيله العقول.

فالله ـ تعالى ـ أنزل الكتاب (الشرع)، وأنزل الميزان ـ وقياس العقل منه ـ فهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، وقد تقدم منع التعارض بين نصوص الشرع، وكذلك الميزان، والعقل الصحيح الصريح لا يتعارض لا في نفسه، ولا مع الشرع (النقل) الصحيح الصريح. فلا تجد نصًّا شرعيًّا صحيحًا صريحًا ـ أي صحيحًا في ثبوته وصريحًا في دلالته ـ معارضًا لعقل صحيح صريح، هذا لا يمكن بحال، بل هما متصادفان، متعاضدان، متناصران، يصدق أحدهما الآخر، ويشهد له بالصحة.

والعلوم بأقسامه الثلاثة ـ الضرورية والنظرية والغيبية ـ تفتقر لخبر الشارع وتأييده.

أما القسم الضروري فلا يمكن تصور معارضته للنقل الصحيح، لكن قد يخفى على البعض أن هذا الدليل المعين ضروري، وذلك بسبب غفلة أو عادة، أو قصر فهم فيحتاج مَنْ هذا

حالـه إلى تنبيه الشـارع وإرشاده، كما فعل ذلك مع أعظم الأمور ضرورة وهـو الموت. قال ـ تعالى ـ: ﴿إنَّك ميت وإنهم ميتون﴾. [سورة الزمر، الآية: ٣٠].

أما القسم النظري فلا يستطيع أحد أن يقطع فيه بوجه، ولهذا يكثر فيه الخلاف والنزاع، والشارع هو الذي يستطيع القطع بأحد الوجوه، كما في وجود مخلوقات عاقلة غير الإنس.

وأمـا القسم الغيبي فافتقـاره للشرع واضـح، بل هذا القسم خالص لخبر الشارع جملة وتفصيلاً، ابتداء وانتهاء، لكن قد يُدرك العقـل حسن بعض المسـائـل الكبار كبعض صفات الله ـ تعالى ـ والبعث، والجزاء ونحو ذلك.

معارضة الوحي بالآراء والأهواء هو مذهب أهل البدع:

* **قال الشهـرستـاني ـ رحمـه الله ـ:** «إن أول شبهة وقعت في الخليقـة: شبهـة إبليس ـ لعنه الله ـ ومصدرها استبداده بالرأي في مقابلة النص، واختياره الهوى في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار، على مادة آدم، عليه السلام، وهي الطين»[1].

فإبليس هو إمام المبتدعة، وهو أول من استعمل القياس الفاسد،

---

(١) الملل والنحل ١٠/١٦.

ومنه تشعبت كل الشبهات!! فإذا فحصت ما عند كل طائفة من طوائف المبتدعة وجدته يرتكز إلى شبهة إبليس الأولى، وهي معارضة النص بالرأي، والأمر بالهوى. ﴿**إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس ولقد جاءهم من ربهم الهدى**﴾. [سورة النجم، الآية: ٢٣].

فعمدة من يخالف الكتاب والسنة هو الاحتجاج بقياس فاسد، يسميه صاحبه عقلاً وضرورة، وليس هو بعقل ولا بضرورة في نفس الأمر. أو بنقل كاذب يسميه صاحبه: نصًّا وشرعًا، وليس كذلك، بل هو إما نقل مكذوب، أو دلالة ضعيفة، أو الاحتجاج بخطاب شيطاني يسميه صاحبه: مكاشفة وإلهامًا، وإنما هو من تنزلات الشياطين.

وأشنع من هؤلاء من يؤصل بعقله الفاسد، أو ذوقه الشيطاني أصولاً يتخذها دينًا وشرعًا، يعارض بها نصوص الكتاب والسنة؛ فإن وافقت ما أصله هو بعقله أو ذوقه احتج بها اعتضادًا لا اعتمادًا، وإن خالفت كانت له معها **إحدى طرق ثلاث**:

الأولى: رد النصوص وتكذيبها إن كانت أحاديث، لاسيما أحاديث الآحاد.

الثانية: أو صرفها عن ظواهرها التي وضعت لها، بأنواع من التحريفات والتمحلات، ويسمي ذلك تأويلاً، وإنما هو تحريف الكلم عن مواضعه.

الثالثة: أو إبقاؤها على ظواهرها مع اعتقاد نفي مقتضى الظاهر، ويسمي ذلك: تفويضًا، فيتلو الألفاظ من غير تدبر ولا فهم، كالذين: ﴿**لا يعلمون الكتاب إلا أماني**﴾. [سورة البقرة، الآية: ٧٨].

وعمدة هؤلاء جميعًا في الباطن هو غير ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، من الكتاب والحكمة، فمنكر الأسماء والصفات يحتج بما يسميه معقولاً، وهو أنه لا يعقل وجود صفة على غير المعتاد من صفات المخلوقين. ومنكر أحكام البرزخ يحتج بما يسميه معقولاً، وهو أنه لا يرى في الشاهد إلا أجسامًا باليات، وعظامًا نخرات، فلا نعيم ولا عذاب، ولا سؤال، ولا ضيق ولا اتساع. ومنكر الصراط لا يعقل الثبات والاستقرار على ما هو أدق من الشعرة، وأحدّ من السيف، فضلاً عن المشي، فضلاً عن الهرولة، فضلاً عن الجري وما فوقه.. ومنكر الميزان لا يعقل وزن الأعراض. وهكذا.

والحق أنه ليس في العقل ما يشهد بإحالة شيء مما تقدم ونحوه، وإنما فيه إثبات عجز العقل عن درك هذه المسائل على حقيقتها، وما ذلك إلا لكمال الشريعة وتفوقها، فكل ما أخبر الله به من مسائل الصفات والمعاد وأحوال الآخرة ونحوه، فهو وإن لم يجر في معتاد الناس، فلا يمتنع أن يخرق الله تلك العوائد كما فعل مع أوليائه في الدنيا من قلب العصا ثعبانًا، وانغلاق البحر، وانشقاق القمر وغيرها من معجزات الأنبياء، فمن أصرّ على الأمور المعتادة وحكمها في كل

شيء كان منكرًا لتلك الأخبار ونحوها، ولهذا سمّي المعاندون معجزات الأنبياء سحرًا وكهانة. فما اعتاده الناس من قوانين يمكن تخلفه - عقلاً وحسًّا - كما في خوارق العادات على أيدي السحرة والكهان، والمعجزات على أيدي الأنبياء، والكرامات على أيدي الأولياء، وكل ذلك من فعل الله وقدرته وخلقه. أما أن يأتي الشرع بما يُعلم بالعقل بطلانه فهذا محال؛ ولهذا لم يكن في معجزات الأنبياء ما يستلزم اجتماع النقيضين، أو رفعهما، ولا التحدي بأن الواحد أكثر من الاثنين، **ونحو ذلك**.

وهؤلاء المعارضون للنصوص بما يسمونه عقليات تجد بينهم من الاختلاف والتنازع في هذه المعقولات ما لا يقدر أحد على جمعه، بل لا تكاد تتصور اتفاق اثنين منهم في أمر من الأمور العقلية، حتى التي يدعي فيها كل واحد منهم القطع والضرورة، حتى قال الشهرستاني - وهو من أئمتهم -[1]:

«لقد طفت في تلك المعاهد كلها — وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعًا كف حائر — على ذقن أو قارعًا سن نادم»

* **وقال ابن رشد**: «ومن قال في الإلـٰهيات شيئًا يعتد به»[2].

وقال آخر: «اضطجع على فراشي وأضع الملحفة على وجهي، وأقابل

(١) نهاية الإقدام ٣.

(٢) شرح الطحاوية ١٦٩.

بين أدلة هؤلاء وهؤلاء حتى يطلع الفجر، ولم يترجح عندي منها شيء»[١].

فكيف بعد ذلك يدعي من يدعي معارضة العقل للنقل، اللهم إلا اتباعًا للهوى، وقصدًا لإبطال النصوص، وقولاً على الله بلا علم. وقد وصفه وأمثاله الإمام أحمد بقوله: «... مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين»[٢].

أسباب توهم التعارض بين النقل والعقل، ووجوه دفعه:

إن المسائل التي توهم: أنه قد تعارض فيها العقل والنقل؛ إما أن لا تكون من المسائل البينة المعروفة بصريح العقل كمسائل الحساب والهندسة ونحو ذلك، وإما أن يكون النقل المستدل به مكذوبًا موضوعًا يعلم ذلك أهل الصناعة والمعرفة بالحديث، أو أن يكون النقل صحيحًا، لكن المستدل غلط في الاستدلال به، ولذلك أمثلة:

المثال الأول: أن يكون العقل ليس بصحيح ولا صريح كمن احتج في إنكار الصفات لله ـ تعالى ـ باستلزام تعدد القدماء، زاعمًا

---

(١) م. س ١٧١.

(٢) الرد على الجهمية ٥٢ ط النشار.

أنها حجة عقلية، وهي ليست كذلك؛ إذ لا يجوز في العقل وجود موجود مجرد عن الصفات، هذا لا يتصور بحال، بل هو من أعظم الممتنعات العقلية، فما من شيء موجود إلا وله صفات يعرف بها وتميزه عن غيره، وإثبات الصفات لا يستلزم تعدد القدماء، بل هذا لا يقوله عاقل في حق المخلوق، فالمخلوق موصوف بالعلم، والسمع، والبصر، والوجه، واليدين وغير ذلك، ولا يلزم منه تعدد المخلوقين بحيث تكون كل صفة إنسانًا قائمًا بنفسه، فهذا لا يجوز في حق المخلوق، وعدم جوازه في حق الخالق أظهر.

وهكذا، كل ما يزعم أنه يعارض النصوص من العقليات، إذا تُدبر وأُعطي حقه من النظر، علم بالعقل الصريح بطلانه وفساده.

المثال الثاني: أن يكون العقل صحيحًا صريحًا، لكن يكون النقل مكذوبًا موضوعًا: وذلك ناتج عن تقصير الناظر في دليل السمع (النقل) بعد تيقنه من دليل العقل، فيظن في السمع الصحة، والأمر ليس كذلك، فيظهر عنده التعارض، وهو تعارض بين دليل صحيح ودليل فاسد، والدليل الفاسد لا يصلح أن يكون دليلاً فضلاً عن أن يعارض به الدليل الصحيح، بل الواجب تقديم الدليل الصحيح سمعيًّا كان أم عقليًّا.

ومثال ذلك ما رووه عن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: «قيل يا رسول الله ممَّ ربنا؟ قال: **من ماء مرور، لا من أرض، ولا من**

سماء، خلق خيلًا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق. . .»[1]. فهذا وأمثاله من الأحاديث المكذوبة الموضوعة باتفاق أهل العلم. لا يقال فيه: إنه يعارض دليل العقل، بل هو ليس بشيء، وما ليس بشيء لا يصلح أن يكون دليلاً، فضلاً عن أن تعارض به الأدلة الصحيحة سمعية كانت أم عقلية.

ويدخل في هذا الباب إذا كان أحد الدليلين قطعيًّا والآخر ظنيًّا، سواء كان في ثبوته أو في دلالته، فالواجب تقديم المقطوع به سندًا ومتنًا: سمعيًّا كان أم عقليًّا.

المثال الثالث: أن يكون النقل صحيحًا لكن غلط المستدل في الاستدلال به، فيظهر التعارض نتيجة الفهم القاصر، فالتقصير في معرفة النقل تارة يكون في معرفة طرقه، وتمييز الصحيح من السقيم، وتارة يكون في معرفة دلالته، وتحقيق معانيه، مثال ذلك الحديث المشهور، وفيه يقول الله ـ عزّ وجلّ ـ: «. . **يا ابن آدم مرضت فلم تعدني، قال: يا رب، كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال: أما علمت أن عبدي فلانًا مرض فلم تعده، أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده**»[2]. ثم ذكر الإطعام، والسقي.

قالوا: هذا الحديث يقتضي حلول الحوادث في الله ـ تعالى ـ وأنه

---

(١) ذكره الكتاني في الموضوعات ١/١٣٤، والسيوطي في اللآلي ١/٣.

(٢) مسلم ٤/١٩٩٠ رقم ٢٥٦٩.

تجري عليه صفات المخلوقين وأحوالهم من المرض والجوع والعطش ونحوه، فمن ظن أن هذا هو ظاهر الحديث، لم يفهم معناه، ولم يعطه حقه من التدبر والنظر؛ فإن الحديث قد فسره المتكلم به، وبين مراده بيانًا شافيًا، زالت به كل شبهة، وبين فيه أن العبد هو الذي جاع وأكل، ومرض، وعاده العواد، وأن الله لم يمرض ولم يُعدَ، ولم يَجُع ولم يُطْعَم، ولم يعطش ولم يُسْقَ [1].

والمقصود بيان أنه إذا ظهر تعارض بين الدليل النقلي والدليل العقلي فلابد من أحد ثلاثة احتمالات: أن يكون الدليل العقلي ليس بصحيح، أو أن النقلي ليس بصحيح، أو أنه صحيح لكنه ليس بصريح. أما أن يكون الدليلان قطعيين ـ سندًا ومتنًا ـ أي صحيحين صريحين ثم يتعارضان فهذا لا يكون أبدًا، لا بين نقليين ولا بين عقليين، ولا بين نقلي وعقلي.

---

(١) انظر: درء تعارض العقل ١/ ١٥٠.

المبحث الثاني

مذهب المخالفين للقاعدة، والجواب عليه

المطلب الأول

حكاية مذهب المخالفين

ذهب كثير من المتكلمين إلى اعتماد الدليل العقلي، وأنه حجة قاطعة لا يقوى شيء على معارضتها من سمع ونحوه، وإليك قانونهم الذي أصلوه[1]: **إذا تعارض العقل والنقل؛ فإما أن يجمع بينهما وهو محال؛ لأنه جمع بين النقيضين، وإما أن يردا جميعًا وهو - أيضًا - محال؛ لأنه رفع للنقيضين. وإما أن يقدم السمع وهو محال؛ لأن العقل أصل النقل، فبه عرفنا صحة السمع فلو قدمناه عليه كان ذلك قدحًا في العقل الذي هو أصل النقل، والقدح في أصل الشيء قدح فيه، فكان تقديم النقل قدحًا في النقل والعقل جميعًا، فوجب تقديم العقل، ثم النقل إما أن يُتأول وإما أن يُفوض.**

(١) انظر: كتب الرازي الكلامية والأصولية والمواقف للإيجي ٢/ ٥١ بشرح الجرجاني.

المطلب الثاني

الجواب على مذهب المخالفين

تصدى شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ لهذا القانون في مواضع من مؤلفاته، وأفرد لذلك مؤلفه العظيم: درء تعارض العقل والنقل، وجعل الرد في أربعة وأربعين وجهًا، اشتمل عليها الكتاب المطبوع في عشرة أجزاء، ودرج تلميذه ابن القيم على ذلك في كتابه: الصواعق المرسلة فنصب واحدًا وأربعين ومائتين وجهًا في الرد على هذا القانون. وأنا أذكر وجهين فقط، وأحيلك على الكتابين لاستكمال الفائدة:

الوجه الأول[1]: قانون المتكلمين مبني على مقدمات ثلاث:

الأولى: ثبوت تعارض الدليلين السمعي والعقلي.

الثانية: انحصار التقسيم فيما ذكروه من الأقسام الأربعة.

الثالثة: بطلان الأقسام الثلاثة، وتعيين القسم الرابع، وهو تقديم الدليل العقلي.

والمقدمات الثلاث باطلة، وبيان ذلك أن يقال: إذا تعارض دليلان، سواء كانا سمعيين أو عقليين، أو أحدهما سمعيًّا والآخر

---

(١) انظر: درء التعارض ١/ ٧٨ ـ ٨٠.

عقليًّا، فالواجب أن يقال: لا يخلو إما أن يكونا قطعيين، أو ظنيين، أو يكون أحدهما قطعيًّا والآخر ظنيًّا. أما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانات عقليين أو سمعيين أو أحدهما عقليًّا والآخر سمعيًّا، وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل العقلي هو الذي يجب ثبوت مدلوله، فلا يمكن أن تكون دلالته باطلة. وعليه، فلو تعارض دليلان قطعيان، وكان أحدهما يناقض مدلول الآخر، للزم الجمع بين النقيضين، وهو محال. بل كل ما يعتقد فيه التعارض من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية فلابد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين.

أما إن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيًّا، والآخر ظنيًّا؛ فإنه يجب تقديم القطعي باتفاق العقلاء، سواء كان هو السمعي أو العقلي.

وأما إن كانا جميعًا ظنيين: فإنه يصار إلى طلب الترجيح، فأيهما ترجح كان هو المقدم، سواء كان عقليًّا أو سمعيًّا.

ولا جواب لهم عن هذا، إلا أن يقال: الدليل السمعي لا يكون قطعيًّا، وحينئذ يقال لهم: هذا ـ مع كونه باطلاً ـ لا يفيد؛ لأنه على هذا التقدير يجب تقديم القطعي لكونه قطعيًّا، لا لكونه عقليًّا، ولا لكونه أصلاً للسمع.

والناس متفقون على أن كثيراً مما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، معلوم بالاضطرار من دينه؛ كإيجاب العبادات، وتحريم الفواحش والظلم، وإثبات المعاد وغير ذلك فلو قال قائل: إذا قام الدليل العقلي على مناقضة هذا، فلابد من تقديم أحدهما: فلو قدمنا السمعي قدح في أصله، ولو قدمنا العقلي لزم تكذيب الرسول، صلى الله عليه وسلم، فيما علم بالاضطرار أنه جاء به، وهذا هو الكفر الصريح، ولابد لهم من جواب عن هذا.

والجواب عنه: أنه يمتنع أن يقوم دليل عقلي قطعي يناقض هذا. وعليه فكل ما قام عليه دليل قطعي سمعي، يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي.

أما حصرهم القسمة في أربعة أقسام، ثم إبطال ثلاثة منها وتعيين الرابع، فلا يسلم لهم ذلك؛ إذ من الممكن أن يقال: يقدم العقلي تارة والسمعي أخرى، فأيهما كان قطعيًّا قدم، وإن كانا جميعًا قطعيين امتنع التعارض، وإن كانا ظنيين فالراجح هو المقدم، فهذا القسم لم يذكروه، وهو الحق الذي لا ريب فيه.

الوجه الثاني[1]: أن يعارض قانونهم بنظير ما قالوه، فيقال: إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأن الجمع بينهما جمع بين النقيضين، ورفعهما رفع النقيضين، وتقديم العقلي ممتنع؛ لأن العقل

---

(١) انظر: تعارض العقل ١/ ١٧٠ وما بعدها.

قد دل على صحة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول، صلى الله عليه وسلم، فلو أبطلنا النقل لكنا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل؛ لأن ما ليس بدليل لم يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه، فكيف يعارض العقل شيئًا دل على صحته وصدقه؟ هذا تناقض يبطل أن يكون العقل دليلاً، فضلاً عن تقديمه على النقل، هذا على سبيل المعارضة، وإلا فالعقل الذي دل على صحة السمع عقل صحيح، ولا تتصور معارضته للنقل، وما عارض النقل من العقليات فالعقل ـ الذي هو أصل السمع ـ يوجب تقديم النقل عليه، فمن قدم العقل على النقل يلزمه التناقض والفساد.

المبحث الثالث

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القرآن الكريم على القاعدة.

١ ـ قال ـ تعالى ـ: ﴿**أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها**﴾. [سورة محمد، الآية: ٢٤]. وقال: ﴿**أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً**﴾. [سورة النساء، الآية: ٨٢]. فهذه دعوة ملحة للنظر والتفكر والتدبر في كتاب الله

ـ تعالى ـ ولو كان فيه ما يخالف قضايا العقول لما دعا إلى هذا النظر والتدبر الذي يكشف عادة عن مواطن الضعف والقصور والتعارض، فلما أمر بذلك لزم أن يكون منزَّهًا عن التعارض في نفسه، وعن التعارض مع العقل الصحيح.

٢ ـ قال ـ تعالى ـ: ﴿**رُسُلًا مبشرين ومنذرين لئلّا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزًا حكيمًا**﴾. [سورة النساء، الآية: ١٦٥]. فهذه الآية ونحوها دلت على قطع الحجة، وإسقاط المعذرة بإرسال الرسل وإنزال الكتب، ولو كان في العقول ما ينافي المنزل من الكتاب والحكمة، لما قامت به الحجة وسقطت به المعذرة.

ثانيا: دلالة السنة على القاعدة:

قوله، صلى الله عليه وسلم: «**قد تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[1]. فيه إثبات أن الشريعة المنزلة واضحة المعالم، بينة القسمات، وأن تركها ـ وتركها قد يكون بمعارضتها ـ هو علامة الهلاك، وسمة البوار. وقد اعترف المتكلمون بأن طريقة السلف أسلم، وأنهم لم يخوضوا في معارضة الشريعة بالآراء والأقيسة الفاسدة ونحوها[2]. والسلامة من أعظم الغايات التي يطلبها المسلم لدينه وعرضه، وماله، وما سواها هو التعرض

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: إلجام العوام للغزالي ٢٤، ٢٥.

للهلاك والبوار.

ثالثا: دلالة الإجماع وأقوال العلماء على القاعدة:

(أ) حكاية إجماع السلف: نقله الشاطبي[١] وابن تيمية[٢] ـ رحمهما الله ـ.

(ب) أقوال العلماء:

١ ـ **قال سهل بن حنيف ـ رضي الله عنه ـ:** «يا أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم، لقد رأيتني يوم أبي جندل ولو استطيع أن أرد أمر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لرددته، وما وضعنا سيوفنا على عواتقنا إلى أمر يفظعنا إلا أسهلن بنا إلى أمر نعرفه غير هذا الأمر»[٥].

قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «... معناه: أن كل ما ورد عليهم في شرع الله مما يصادم الرأي فإنه حق يتبين على التدريج حتى يظهر فساد ذلك الرأي، وأنه كان شبهة عرضت، وإشكالاً ينبغي أن لا يلتفت إليه، بل يتهم أولاً، ويعتمد على ما جاء في الشرع، فإنه إن لم يتبين اليوم تبين غدًا، ولو فرض أنه لا يتبين أبدًا فلا حرج، فإنه متمسك بالعروة الوثقى»[٣].

٢ ـ **وقال عمر بن عبدالعزيز ـ رضي الله عنه ـ:** «لا رأى لأحد

(١) انظر: الاعتصام ٢/٣٣١، ٣٣٢، ٢/٣٣٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٣/٢٨.

(٣) الاعتصام ٢/٣٠٨ (بتصرف).

مع سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم»[١].

٣ ـ **وقال مالك ـ رحمه الله ـ:** «أوكلما جاء رجل أجدل من الآخر رد ما أنزل جبريل على محمد، صلى الله عليه وسلم»[٢].

رابعا: دلالة المعقول على القاعدة:

تقدم في مطلب الرد على المخالفين طرف من ذلك، ومراجعة الكتابين المذكورين هناك أفود. لكني أذكر هنا دليلاً عامًّا، وهو:

لو كان في الشريعة ما يُناقض العقل، لكان الكفار أول من رد الشريعة به؛ لأنهم كانوا في غاية الحرص على رد ما جاء به الرسول، صلى الله عليه وسلم، حتى كانوا يفترون على الشريعة وصاحبها الكذب، فيقولون: سحر وساحر، وكهانة وكاهن، وشعر وشاعر، ونحو ذلك[٣].

المبحث الرابع

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: إثبات عصمة الشارع الحكيم، وذلك بعد أن تبين بالأدلة والبراهين اليقينية أن ليس في الشرع ما يُخالف مقتضيات

(١) الشريعة للآجري ٥٣.

(٢) شرح السنة اللالكائي ١/١٤٤.

(٣) انظر: الموافقات ٣/٢٨.

العقول الصحيحة، كما أنه ليس في العقل الصريح ما يُخالف نصًّا صحيحًا صريحًا من نصوص الكتاب والسنة.

الفائدة الثانية: من قَدَّم الشرع الصحيح على العقل عند التعارض، كان قد ظفر بالشرع - ولو قُدِّر مع ذلك بطلان الدليل العقلي - لكن غايته أن يكون قد صدق بالشرع بلا دليل عقلي، وهذا مما ينتفع به الإنسان، بخلاف من قدّم الدليل العقلي - زعمًا منه أنه الصحيح مطلقًا - فهذا لا عقل معه ولا شرع، وذلك هو الخسران المبين(١).

الفائدة الثالثة: عدم صحة الإيمان المشروط؛ كمن يقول: أنا لا أومن بخبر الرسول، صلى الله عليه وسلم، حتى أعلم انتفاء المعارض العقلي، أو أنا لا أومن به حتى تصدقه رؤيا نوم، أو كشف أو تجربة معملية (مخبرية) أو نحو ذلك من الشرائط. فهذا إيمان لا يصح، وصاحبه فيه شبه من الذين: ﴿**قالوا لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما أوتي رسل الله**﴾. [سورة الأنعام، الآية: ١٢٤].

الفائدة الرابعة: أن المؤمنين إذا سمعوا آيات الله تُتلى عليهم وجلت قلوبهم، وزادتهم إيمانًا، أما المتكلمة والمتفلسفة والمتشيعة والمتصوفة؛ فتزيدهم ريبًا وشكًّا ونفاقًا، لأنهم يشترطون انتفاء المعارض العقلي أو الذوقي أو حكم الإمام المعصوم الغائب، وكل

---

(١) انظر: درء التعارض ٥/٢٧٧.

ذلك غير مقدور عليه عند أعيانهم وجملتهم. قال ـ تعالى ـ: ﴿وإذا ما أُنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانًا، فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانًا وهم يستبشرون. وأما الذين في قلوبهم مرض فزادتهم رجسًا إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون﴾. [سورة التوبة، الآيتان: ١٢٤، ١٢٥].

الفائدة الخامسة: من شهد للرسول، صلى الله عليه وسلم، بالصدق في الجملة ولم يتابعه في مفردات كلامه وأخباره، بل قابلها بما يسميه عقلاً أو كشفًا، لم يكن مؤمنًا بالرسول في الحقيقة؛ كالحاكم إذا قال: هؤلاء الشهود صادقون في كل ما يشهدون به، وهو لا يثبت بشهادة أحد منهم حقًّا، لم يكن في تعديله إياهم فائدة.

الفائدة السادسة: اعتقاد انتفاء التعارض بين العقل والنقل، هو مما تعمر به الحياة، وتزدهر به الحضارات، فتنعم البشرية بهدي الله وشرعه، الأمر الذي يجعل أهل السنة أصحاب السبق، واليد الطولى في تقدم المعارف العقلية، والعلوم التطبيقية، دون وجل ولا خوف من معطياتها، لا كما حدث في أوربا المسيحية في عصر الظلام، حين اعتقدوا التعارض بين نصوص الإنجليل وبين معطيات العقل؛ حتى تعرض المشتغلون بالعلوم العقلية إلى أشد أنواع التنكيل من قبل الكنيسة، فكان الانعتاق من سلطانها، وبداية الاتجاه العلماني.

القاعدة السابعة

ظواهر النصوص مطابقة لمراد الشارع

صورة القاعدة: الأصل في نصوص الكتاب والسنة إجراؤها على ظاهرها، دون تعرض لها بتحريف أو تعطيل ونحوهما، واعتقاد أن ظاهرها يُطابق مراد المتكلم بها، ولاسيما ما يتعلق منها بأصول الدين والإيمان؛ إذ لا مجال للرأي فيها[1].

المبحث الأول
فقه القاعدة

لما كان الإنسان اجتماعيًّا بطبعه، أي يميل إلى الاجتماع بغيره من بني جنسه، وهو محتاج إليه وإلى معاونته، ولا يعرف كل منهما مراد صاحبه إلا بعلامة تدل على ذلك، وتلك العلامة إما أن تكون تحريك جسم منفصل عنه، أو تحريك بعض أعضائه، فيجعل لكل معنى حركة خاصة به، ولا شك أن تحريك الجسم المنفصل فيه من العسر والمشقة وعدم الإحاطة في بيان المراد ما يمنع وضعه واعتباره، فكان تحريك بعض الأعضاء أسهل وأولى وأعم في بيان المراد وتحصيل المقصود.

(١) انظر: القواعد المثلى للعثيمين ٣٣ ط الكوثر.

وحركة **الأعضاء نوعان**: نوع للبصر، ونوع للأذن، والذي للأذن أعم، والإنسان إليه أحوج، وأولى الأعضاء بأن تجعل حركاته دالة على المراد هو اللسان، إذ حركته أخف وأسهل وأعظم تنوعًا من غيره، وترجمته عما في القلب أظهر من ترجمة غيره[١]. والتعبير باللسان عما في الجنان أمر يشارك فيه الإنسان غيرهُ مِن الحيوان، فكل نوع من أنواع الحيوان يعرف أفراده لغة بعضهم بعضًا، ويدلون بها على مرادهم وحاجاتهم.

ولما كان المقصود من التخاطب بين أفراد الإنسان لا يحصل إلا بالألفاظ الدالة على المراد، **كان ذلك موقوفًا على أمرين أساسين**:

أحدهما: بيان المتكلم، وقدرته على تصوير ما في نفسه من أنواع الإرادات.

الثاني: تمكن السامع من فهم لغة المتكلم.

فالعجز في تحصيل أحد هذين الأمرين، أو كليهما، يعود على المقصود من التخاطب بالإبطال: فإذا لم يحصل البيان من المتكلم، أو حصل ولم يتمكن السامع من الفهم، لم يحصل مراد المتكلم[٢].

الأصل في الكلام دلالته على مراد المتكلم:

فمراد المتكلم إنما يكون في نفسه، ولا يعرف إلا بالألفاظ الدالة

(١) انظر: الصواعق المرسلة ١/٣٤٢، ٣٤٣.

(٢) انظر: م. س ١/٣١٠، ٣١١.

عليه، والأصل في كلامه وألفاظه أن يكون دالاً على ما في نفسه من المعاني، ليس لنا طريق لمعرفة مراده غير كلامه وألفاظه. ولهذا إذا أراد المتكلم بيان ما في نفسه، وكان المخاطب يمكنه إدراك مراده بإحساسه أو عقله ـ بأن تكون المعاني المراد بيانها مشهودة عند المخاطب أو معقولة له ـ لم يحتج المخاطب إلا إلى معرفة لغة المتكلم: ألفاظها وتراكيب تلك الألفاظ.

والمعاني المعبر عنها بالخطاب نوعان:

الأول: نوع مشهود محسوس، فالمطلوب فيه لغة التخاطب فقط، وكلما كان البيان أوضح كان الفهم أرسخ.

الثاني: نوع غائب بحقيقته وهيئته، وهذا قسمان.

القسم الأول: أن يكون له في الشاهد نظير يعتبر به، فهذا لابد في تعريفه من التمثيل، والاعتبار بين الشاهد والغائب، وفهم القدر المشترك، والقدر المميز، وكلما كان التمثيل أقوى كان البيان أحسن، والفهم أكمل. ولهذا لما خاطب النبي، صلى الله عليه وسلم، قومه بأمور لم تكن معروفة عندهم من قبل، وليس في لغتهم ألفاظ تدل على أعيانها، أتى بألفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، لما بينها من القدر المشترك، كما في الصلاة، والزكاة، والصيام، وكأسماء ما في الجنة من ضروب النعيم، وما في النار من صنوف العذاب.

القسم الثاني: ألا يكون له في الشاهد نظير، فهذا لا يفهم الخطاب به، ولا يدرك بحال، بل هو ألغاز وأصوات لا معنى لها.

وعليه، فالخطاب من حيث دلالته على مراد المتكلم نوعان:

الأول: أن يكون المتكلم مريدًا التعمية والتلبيس على السامع، كأن تكون ألفاظه غير دالة على المراد، أو لا معنى لها في الشاهد.

الثاني: أن يكون المتكلم مريدًا البيان والهداية والإرشاد، فهذا يفهم معناه بمجرد تلاوة ألفاظه المعهودة معانيها في لغة المخاطبين.

قال ابن فارس مبينًا مراتب الكلام من حيث الوضوح والإشكال: «أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عرف ظاهر كلام العرب.. وهذا أكثر الكلام وأعمه»[1].

ومراد المتكلم يعرف بطرق عدة منها:

أولا: أن يصرح بإرادة المعنى المطلوب بيانه.

ثانيا: أن يستعمل اللفظ الذي له معنى ظاهر بالوضع، مع تخلية الكلام عن أية قرينة تصرفه عن هذا الظاهر.

ثالثا: أن يحف كلامه بالقرائن الدالة على مراده.

وعليه، فصرف الكلام عن ظاهره من غير دليل يبين مراد المتكلم تحكم سببه: الجهل أو الهوى. بل الواجب إبقاء الكلام على ظاهره، خاصة إذا عرف أن المتكلم إنما يريد البيان والنصح والإرشاد، فإذا

(١) الصاحبي ٧٤.

حمل السامع كلامه على غير ظاهره وخلاف ما يفهم منه عند التخاطب عادة، كان هذا إخبارًا منه عن مراد المتكلم يحتمل الصدق والكذب، ولا يكون صدقًا إلا إذا بين دليل هذا الحمل، وإلا فهو محض كذب، وتقوّل على المتكلم[1].

وإن كان بعض الألفاظ يحتمل أكثر من معنى عند الإطلاق، لكن عند استعماله في سياق مفيد لابد من قطع الاحتمالات، وإبقاء واحد منها فقط. فالسياق يرشد إلى بيان المعنى المراد من اللفظ، ولهذا لا تجد ـ عند الاستعمال ـ لفظًا مجردًا عن جميع القرائن الدالة على مراد المتكلم، بل هذا ممتنع وجوده في الخارج، وإنما يقدره الذهن ويفرضه.

فالسياق يرشد إلى تبيين المجمل، وتعيين المحتمل، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة. انظر إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ذق إنك أنت العزيز الكريم**﴾. [سورة الدخان، الآية: ٤٩]. كيف تجد سياقه يدل على أنه الذليل الحقير[2].

أقسام النصوص من حيث قوة الدلالة:

الأول: نصوص لا تحتمل إلا معنى واحدًا، فهذه تُفيد العلم واليقين بمدلولها قطعًا، كما في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وواعدنا موسى**

(١) انظر: الصواعق المرسلة ١/٢٠٤.

(٢) انظر: بدائع الفوائد ٤/ ٩، ١٠.

ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة﴾. [سورة الأعراف، الآية: ١٤٢]. قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «فكان بينا عند من خوطب بهذه الآية أن ثلاثين وعشرًا أربعون ليلة»[1].

وعامة ألفاظ القرآن الكريم من هذا القسم، هذا شأن مفرداته، وأما تراكيبه فجاءت على أصح وجوه البيان وأبعدها عن اللبس، وأشدها مطابقة للمعنى. فمفرداته نصوص ـ على اصطلاح الأصوليين ـ أو كالنصوص في مسماها، وتراكيبه صريحة في المعنى الذي قصد بها. والمخاطبون بالقرآن، تلك اللغة سجيتهم وطبيعتهم غير متكلفة لهم، فهم يعلمون بالاضطرار المراد منها.

الثاني: نصوص تحتمل غير معانيها الظاهرة منها، ولكن طردها في الاستعمال على معنى واحد، جعلها تجري مجرى النصوص التي لا تحتمل غير مسماها.

فعادة المتكلم في الخطاب، واطراد كلامه، وإلفة المخاطب سماع ذلك منه تقضي بعدم إرادة غير الظاهر، خاصة إذا كان المتكلم متصفًا بالبيان، وإرادة النصح والإرشاد، ولهذا كان من عجيب أمر نفاة الظاهر أن تجد نصوص القرآن والسنة قد تواترت في الدلالة على معنى معين كالاستواء ـ مثلاً ـ أو العلو، ثم أُردفت بإجماع الصحابة والتابعين وأئمة الدين، ثم يقول النفاة: الظاهر غير مراد، ولا تجد

(١) الرسالة ٢٧.

في هذه النصوص المتكاثرة نصًا واحدًا، لا جليًا ولا ظاهرًا، ولا صحيحًا ولا ضعيفًا يؤيد دعواهم هذه. فلهم نصيب من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ومن يُشاقِقِ الرسول من بعد ما تبين له الهدَى ويتبع غير سبيل المؤمنين نُولّهِ ما تولّى ونُصله جهنم وساءت مصيراً﴾. [سورة النساء، الآية: ١١٥].

الثالث: نصوص مجملة تحتاج إلى بيان، وهي بدونه عرضة للاحتمال، وهذا القسم نوعان:

الأول: أن يحال بيانه إلى خطاب آخر، سواء كان متصلاً به أو منفصلاً عنه، كما أحال الله ـ تعالى ـ بيان أشياء على النبي، صلى الله عليه وسلم.

الثاني: أن يكون الكلام محتملاً عدة معان، وليس معه ما يبينه ويقطع هذه الاحتمالات، فهذا ليس منه في كتاب الله وسنة رسوله، صلى الله عليه وسلم، شيء من الجمل المركبة، وإن وقع في الحروف المقطعة المفتتح بها السور على مذهب بعضهم، وسيأتي بيانه في موضعه ـ إن شاءالله تعالى ـ[1].

أحوال صرف النصوص عن ظواهرها[2]:

الحالة الأولى: أن يكون كلام مدعي التأويل لا يحتمله اللفظ

(١) انظر: القاعدة الثامنة والتاسعة من هذه الرسالة.

(٢) انظر: فتح الباري ٨/٥٩٦.

بوضعه الأول، كمن فسر القدم بالجماعة من الناس[١] في حديث: «**لا يزال يلقى فيها وتقول: هل من مزيد، حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فينزوي بعضها إلى بعض، ثم تقول قد. قد. بعزتك وكرمك..**»[٢].

الحالة الثانية: أن يكون كلامه لا يحتمله اللفظ ببينته الخاصة من تثنية أو جمع، وإن احتمله مفردًا، كقوله ـ تعالى ـ: ﴿**لما خَلَقْتُ بيديّ**﴾. [سورة ص، الآية: ٧٥]. فتفسير اليد هنا بالقدرة ممتنع.

الحالة الثالثة: أن يكون كلامه لا يحتمله اللفظ في هذا السياق المعين، وإن احتمله في غيره، كحديث الرؤية، وفيه: «... **إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته**»[٣] فتأويل الرؤية هنا بالعلم غاية في الامتناع، وإن جاز تفسيرها به، لكن في غير هذا السياق؛ كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل**﴾. [سورة الفيل، الآية: ١].

الحالة الرابعة: أن يكون كلامه غير مألوف الاستعمال في هذا المعنى الخاص في لغة المخاطب، وإن ألف في الاصطلاح الحادث، كمن أوَّلَ الأُفُول بالحركة، واستدل به على بطلان ربوبية الكواكب،

---

(١) البخاري ١٣/ ٣٦٩ رقم ٧٣٨٤.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) انظر: الصواعق المرسلة ١/ ١٨٧.

ثم زعم أن إبراهيم، عليه السلام، سلك هذه الطريق(١).

الحالة الخامسة: أن يكون اللفظ قد اطرد استعماله في معنى هو فيه ظاهر، ولم يعهد استعماله في هذا المعنى الذي تأوله المتأول، أو عُهِد استعماله فيه لكن نادرًا، فحمله على خلاف المعهود من الاستعمال باطل؛ لأنه تلبيس ينافي البيان والهدى والإرشاد، بل إذا أُريد استعماله في هذا المعنى غير المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به؛ لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف.

الحالة السادسة: أن يكون المعنى الذي تأول عليه النص ليس هو مدلول النص ولا يدل عليه السياق، وليست هناك قرينة توجب هذا التأويل، فهذا التأويل: الذي لا يقتضيه النص، ولا يدل عليه السياق، ولا تقتضيه قرينة تأويل باطل ينافي كون المتكلم فصيحًا مبينًا هاديًا مرشدًا.

ما يلزم صارف النصوص عن ظواهرها:

يلزمه أربعة أمور لا يسلم له هذا الصرف إلا بعد الإجابة عنها(٢):

الأمر الأول: أن يبين احتمال اللفظ لذلك المعنى من جهة اللغة، وإلا كان متجنيًا عليها.

---

(١) انظر: الشامل للجويني ٢٤٦. وأساس التقديس للرازي ٢٦ ـ ٢٨.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٦/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢ والصواعق المرسلة ١/ ٢٢٨.

الأمر الثاني: بما أنه قد يكون للفظ عدة احتمالات، فلابد من بيان وجه تعيين ذلك المعنى الذي ذكره.

الأمر الثالث: أن يقيم الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره، إذ الأصل عدمه، وادعاؤه لابد فيه من دليل.

الأمر الرابع: أن يبين سلامة الدليل الصارف عن المعارض، إذ دليل إرادة الحقيقة قائم، وهو إما قطعي وإما ظني، فإن كان قطعيًّا لم يلتفت إلى نقيضه، وإن كان ظنيًّا لابد من الترجيح.

هذا ما يجب على مدعي التأويل بيانه، حتى تسلم له دعواه، وأنّى له ببعض ذلك، ولهذا تجده إذا ما بهرته نصوص الوحي بوضوحها وجلائها، وأعجزته بتكاثرها وتوافرها، لجأ إلى ركن ظن أنه شديد، وهو به يميد. فقال: هذه النصوص لا نعقل ولا نفهم منها شيئًا، فنفوض العلم بها إلى الله، ثم تلا قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وما يعلم تأويله إلا الله**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧]. وهذا المذهب تجد الإجابة عليه في القاعدة التالية.

متى يجوز ترك البيان؟

قد يحسن من المتكلم أحيانًا ترك البيان، وعدم الإفصاح عن مراده بعبارة واضحة، بل يدخل في التعمية على المخاطب إذا كان في ذلك مصلحة راجحة، فيتكلم بالمجمل ليجعل لنفسه سبيلاً إلى تفسيره بما يتخلص به، أو ليُوهم السامع أنه أراد ما يخاف إفهامه إياه. قال أبو

عبيد: «المعاريض أن يريد الرجل أن يتكلم بالكلام الذي إن صرح به كان كذبًا، فيعارضه بكلام آخر يوافق ذلك الكلام في اللفظ ويخالفه في المعنى؛ فيتوهم السامع أنه أراد ذلك»[١].

مثال ذلك ما رواه البخاري عن أنس بن مالك أنه قال: أقبل نبيّ الله، صلى الله عليه وسلم، إلى المدينة وهو مردف أبا بكر، وأبو بكر شيخ يعرف، ونبي الله، صلى الله عليه وسلم، شاب لا يعرف، قال: فيلقى الرجل أبا بكر فيقول: يا أبا بكر من هذا الرجل الذي بين يديك؟ فيقول: هذا الرجل يهديني السبيل. قال: فيحسب الحاسب أنه إنما يعني الطريق، وإنما يعني سبيل الخير»[٢].

لكن أن يقال: إن نصوص الكتاب والسنة ولاسيما ما يتعلق منها بأصول الدين والإيمان؛ من مسائل الأسماء والصفات، والملائكة، والجنة والنار، والأسماء والأحكام، كلها من هذا الباب؛ فهي رموز وكتابات وإشارات، وإن الشارع لم يفصح عن مراده، ولم يبين مقصوده، بل ما قصده وأراده وراء هذه الظواهر، وهو خفي لا يعلمه إلا الأفذاذ من الناس والآحاد من العلماء، فهذا يتنافى مع حكمة الشارع وقصده في هداية الناس وإخراجهم من الظلمات إلى النور، وكون القرآن هدًى ونورًا وشفاءً لما في الصدور.

---

(١) السنن الكبرى ١٠/١٩٩.

(٢) البخاري ٧/٢٤٩ رقم ٣٩١١.

المبحث الثاني

مذهب المخالفين لهذه القاعدة وجوابه

المطلب الأول: حكاية مذهب المخالفين:

* يقول الفخر الرازي: «الدلائل اللفظية (النقل) لا تكون قطعية؛ لأنها موقوفة على نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والتصريف وعدم الاشتراك والمجاز، والتخصيص والإضمار وعدم المعارض النقلي والعقلي، وكل واحد من هذه المقدمات مظنونة والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنونًا، فثبت أن شيئًا من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعيًّا»[1].

وحاصل كلام أرباب هذا المذهب يدور على ثلاث مقدمات:

الأولى: أن العلم بمراد المتكلم موقوف على حصول العلم بما يدل على مراده.

الثانية: أنه لا سبيل إلى العلم بمراده إلا بانتفاء هذه الأمور العشرة.

الثالثة: أنه لا سبيل إلى العلم بانتفاء هذه الأمور العشرة.

---

(١) أساس التقديس ٢٢٢ وانظر: المحصل ٥١ وأصول الدين ٢٤ والأربعين ٤٢٣، والمحصول ١/١/٥٤٧، والمطالب العالية ٩/١١٣، والمواقف للإيجي ٤٠ وشرحه ٢/٥١، ٥٢.

فهذه ثلاث مقدمات الأولى منها صادقة، والأخريان كاذبتان.

وبعد أن تقرر لدى هؤلاء المخالفين عدم إفادة النصوص اليقين والقطع بمراد المتكلم، وهي عندهم لا تقوى على معارضة عقولهم وأذواقهم ـ عند من يقول بالذوق من المتصوفة ـ كان لهم معها إحدى حالتين: **الأولى**: إخراجها على ما يعلم العقلاء أن المتكلم لم يرده بكلامه، من المجازات البعيدة والألغاز المعقدة ووحشي اللغات، والمعاني المهجورة التي لا يعرف أحد من العرب أنه عبر عنها بهذه العبارة، ولا تحتمله لغة القوم البتة. **الثانية**: فإذا ضاق عليهم المجال، وغلبتهم النصوص، وبهرتهم شواهد الحقيقة من اطرادها وعدم فهم العقلاء سواها ومجيئها على طريقة واحدة، وتنوع الألفاظ الدالة على الحقيقة واحتفائها بقرائن من السياق والتأكيد وغير ذلك مما يقطع كل سامع بأن المراد منها حقيقتها وظاهرها **قالوا**: الواجب ردها وعدم الاشتغال بها، وإن أحسنوا العبارة والظن، قالوا: الواجب تفويضها، ونكل علمها إلى الله ـ تعالى ـ من غير أن يحصل لنا بها هدى ولا علم ولا معرفة، بل هي ـ عندنا ـ أصوات لا معنى لها، وألغاز لا حل لها.

والموقف هنا ـ في هذه القاعدة ـ لكسر الفريق الأول، الذين نفوا عن النصوص اليقين لتوقفها على الأمور العشرة المذكورة. أما الفريق الثاني الذين نفوا عنها اليقين لأنهم لم يفهموا منها شيئًا، ففوضوا العلم

بها إلى الله، واكتفوا بتلاوتها رغبة في الأجر والمثوبة، فهؤلاء يأتي الجواب عليهم في القاعدة التالية ـ إن شاءالله تعالى ـ.

المطلب الثاني

الجواب على مذهب المخالفين

تصدى العلامة ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ لهذا المذهب وأهله في كتابه القيم: الصواعق المرسلة، وقد جاء الجواب في أكثر من سبعين وجهًا، **وأنا أذكر هنا نماذج فقط**:

أولا: أن معرفة مراد المتكلم أمر ضروري في حياة بني آدم، بل في حياة المخلوقات جميعها، ولولاه لتعذر التعايش بينهم، ومن المعلوم قطعًا أن جميع الأمم يعرف بعضهم مراد بعض بلفظه، ويقطع به ويتيقنه، بل الطفل أول ما يميز يعرف مراد من يربيه بلفظه قبل أن يعرف شيئًا من العلوم الضرورية، فلا أقدم ولا أسبق عنده من تيقنه لمراد من يخاطبه بلفظه، فقول القائل: الأدلة اللفظية لا تُفيد اليقين، قدح في هذه الضرورة التي اشترك الناس في العلم بها[1].

ثانيا: قول القائل: الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين إلا عند الأمور

(١) انظر: الصواعق المرسلة ٢/٦٤٢.

العشرة المذكورة نفي عام، وقضية سالبة كلية، فإن أراد قائلها: أن أحـدًا من الناس لا يعلم مراد متكلم ما يقينًا إلا عند هذه الأمور العشرة؛ فكذب ظاهر، وإن خصّ ذلك بنصوص الكتاب والسنة ففرية ظاهرة ـ أيضًا ـ فإن الصحابة كلهم، والتابعين كلهم، وأئمة الفقه والتفسير كلهم، لم يتوقف علمهم بمراد الله ورسوله على هذه الأمور المذكورة، بل لم تخطر ببالهم، ولم يذكرها أحد في كلامه[٢].

ثالثًا: أن جميع ما ذكروه من الوجوه العشرة يرجع إلى حرف واحد؛ هو احتمال اللفظ لمعنى غير ما يظهر من الكلام، فإنه لا ينازع عاقل أن غالب ألفاظ النصوص لها ظواهر هي موضوعة لها، ومفهومة منها عند الإطلاق، لكن النزاع في اعتقاد كون ذلك المعنى يقينيًا لا يحتمل غيره، فالمدار كله على احتمال إرادته، صلى الله عليه وسلم، معنى آخر غير الظاهر، وعدم احتمال ذلك.

ومعلوم أن الـطرق التي يُعلم بها انتفـاء إرادته، صلى الله عليه وسلم، معنى يناقض ذلك المعنى الظاهر طرق كثيرة لا يحتاج في شيء منها إلى ما ذكروه، بل قد يعلم السامع انتفاء معنى يناقض المعنى الظاهر ضرورة، وتارة بغلبة الظن، وتارة ظنًّا، وتارة لا يفهم مراده، وتارة يشتبه عليه المراد بغيره، وهذا الظن والشك له أسباب غير الأمور العشرة المذكورة منها:

---

(٢) انظر: م. س ٢/٦٥٩.

(أ) **احتمال كون السامع** لم يألف ذلك اللفظ في لغة قومه.

(ب) **أن يكون للفظ** معنى في لغته هو غير معناه في لغة المتكلم.

(جـ) **أن يكون مع اللفظ** قرينة يقطع بها السامع المراد، لكنها خفيت عليه أو ذهل عنها.

(د) **وقد تكون القرينة** منفصلة في كلام آخر حيث يتبين المراد من مجموع الكلام بعد ضم أطرافه.

وهذا قد يقع لأعلم الناس بخطابه، صلى الله عليه وسلم، وهو من لوازم الطبيعة الإنسانية، ولكنه قليل جدًّا بالإضافة إلى ما يتيقنونه من مراده، لا نسبة له إليه، فلا يجوز أن يدعى لأجله أن كلام الله ورسوله لا يُفيد اليقين[1].

رابعا: يلزم من هذا المذهب لوازم كلها باطلة، وإذا كان الملزوم باطلاً فاللازم مثله، منها[2]:

١ ـ **أن تكون نصوص الكتاب والسنة** قد نصبها الله ـ تعالى ـ لإضلال الخلق لا لهدايتهم وإرشادهم.

٢ ـ **أن الله ـ تعالى ـ ترك بيان الحق والصواب**، ولم يفصح به، بل رمز إليه رمزًا، وألغزه إلغازًا، لا يفهم إلا بعد عناء وجهد وهو القائل: ﴿**ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدَّكر**﴾. [سورة القمر، الآية: ٢٢].

(١) انظر: الصواعق ٢/٦٥٧ ـ ٦٥٩.

(٢) انظر: مختصر الصواعق ١/٥١ ـ ٥٣.

٣ ـ **أنه ـ تعالى ـ كلف عباده ألا يفهموا من تلك النصوص** حقائقها وظواهرها، بل كلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه، ولم يجعل لهم معها قرينة تدل على ذلك، ومعلوم أن مخاطبة الرجل بما لا يفهمه إلا بترجمة أيسر عليه من مخاطبته بما يراد منه ألا يفهم منه ظاهره، بل يفهم منه ما لا يدل عليه الكلام بحال.

٤ ـ **أن يكون ـ تعالى ـ دائمًا متكلمًا** بما ظاهره خلاف الحق، وإن تعددت وجوه الدلالات.

٥ ـ **تجهيل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أهل** العلم، أو أنهم فهموا منها غير الظاهر ثم قعدوا عن واجب النصيحة في الدين للمسلمين.

٦ ـ **أن يكون ترك الناس من إنزال هذه النصوص عليهم**، أنفع لهم في الدين والدنيا وأقرب إلى الصواب؛ فإنهم ما استفادوا منها غير التعرض للضلال والتيه.

٧ ـ **من فساد هذا المذهب** أن يتسلط القرامطة على أهله فيقولون: ما الذي سوغ لكم تأويل الأخبار وحرم علينا تأويل الأمر والنهي ومورد الجميع واحد، قال ابن الوزير: «وقد تواتر هذا عنهم، وأنا ممن وقف، عليه فيما لا يحصى من كتبهم التي في أيديهم وخزائنهم ومعاقلهم»[1].

---

(١) ايثار الحق ١٣٠.

المبحث الثالث

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القران الكريم على القاعدة:

١ - وصف القرآن بأنه موعظة وشفاء وهدى ورحمة مما يستلزم أن ألفاظه تطابق مراد الشارع الحكيم العليم: ﴿**يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين. قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون**﴾. [سورة يونس، الآيتان: ٥٧، ٥٨]. والنفوس لا تفرح بحديث لا يوافق مراد صاحبه، بل مراده وراء هذه الألفاظ ولا سبيل إليه إلا بعد الكلفة والعناء.

٢ - مدح الله - تعالى - للعلماء الذين عرفوا الحق من طريق الوحي وشهدوا به، ولو كانت ظواهره لا تدل على المراد لما استحقوا هذا المدح والتكريم: ﴿**ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد**﴾. [سورة سبأ، الآية: ٦].

٣ - حال المؤمنين عند سماع القرآن من وجل القلوب واقشعرار الجلود، ومدح الله - تعالى - إياهم وهم على هذه الحال يدل على أن ظواهر التنزيل تطابق مراد المتكلم بها، قال - تعالى -: ﴿**الله نَزَّلَ أحسن الحديث كتابًا متشابهًا مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون**

ربهم ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله ذلك هدى الله يهدي به من يشاء﴾. [سورة الزمر، الآية: ٢٣]. وقال: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذُكر الله وجلت قلوبهم وإذا تُليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا وعلى ربهم يتوكلون﴾. [سورة الأنفال، الآية: ٢].

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

١ ـ **قوله**، صلى الله عليه وسلم: «**لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ بعدي عنها إلا هالك**» (١). فالرسول، صلى الله عليه وسلم، ترك أمته على الأمر الواضح، والنهج البين، لا التباس فيه ولا إلغاز، ظاهره وباطنه سواء، لا باطن يخالف ظاهرًا، ولا لفظ يدل على غير معناه، ومن حاد عن هذا فهو الهالك.

٢ ـ **قوله**، صلى الله عليه وسلم: «**إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين**» (٢). قال شيخ الإسلام: «وهذا مبالغة في استواء ظاهره وباطنه، وسره وعلانيته، وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر على عادة المكارين المنافقين» (٣).

ثالثا: أقوال العلماء في الدلالة على القاعدة:

١ ـ **قال الزهري** ـ رحمه الله ـ وقد سئل عن بعض أحاديث في

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أبو داود ٣/١٣٣، ١٣٤ رقم ٢٦٨٣، وصحيح النسائي ٣/٨٥٢، ٨٥٣ رقم ٣٧٩١.

(٣) مجموع الفتاوى ١٣/٢٤٩.

الوعيد: «من الله البيان وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم»[١].

٢ ـ **وقال الشافعي** ـ رحمه الله ـ: «فكل كلام كان عامًّا ظاهرًا في سنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهو على ظهوره وعمومه، حتى يُعلم حديث ثابت عن رسول الله، ـ بأبي هو وأمي ـ يدل على أنه إنما أريد بالجملة العامة في الظاهر بعض الجملة دون بعض»[٢].

٣ ـ **قال أبو عمر بن عبدالبر** ـ رحمه الله ـ في نصوص الصفات: «رواها السلف وسكتوا عنها، وهم كانوا أعمق الناس علمًا، وأوسعهم فهمًا، وأقلهم تكلفًا، ولم يكن سكوتهم عن عي، فمن لم يسعه ما وسعهم فقد خاب وخسر»[٣].

رابعا: دلالة العقل على القاعدة:

كل متكلم أعلم بمراده من غيره، وقد علم ـ ضرورة ـ أن المتكلم بنصوص الكتاب والسنة أكمل علمًا، وأفصح لسانًا، وأتم بيانًا، وقد تكلم باللسان المفهوم لدى المخاطبين فوجب قبول كلامه على ظاهره، وإلا اختلفت الآراء وتفرقت الأمة، ولم يكن قول البعض حجة على البعض الآخر.

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) الرسالة ٣٤١.

(٣) جامع بيان العلم ٢/ ١١٨.

المبحث الرابع
فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: موافقة النصوص لفظا ومعنى أولى من موافقتها معنى لا لفظًا، وذلك أن أهل السنة القائلين بإرادة الظاهر منها، قد وافقوها لفظًا ومعنى، ومن قال بنفي الظاهر قاصدًا نفي المماثلة بالمخلوقين - في باب الصفات - مع إثباته ما يليق بحقه - تعالى - يكون قد وافقها معنى لا لفظًا. وشر الناس من خالف النصوص لفظًا ومعنى، وهم القائلون: الظاهر غير مراد، قاصدين تعطيل النصوص عما دلت عليه من الحقائق، فتبين أن أسعد الناس بموافقة الشرع ظاهرًا وباطنًا، لفظًا ومعنى هم أهل السنة والجماعة، الفرقة المنصورة والطائفة الموعودة بالنجاة يوم الحساب.

الفائدة الثانية: سد الباب أمام جميع المخالفين لدين الإسلام، المستكبرين منهم والمستضعفين، وذلك أن ترك هذه القاعدة في بعض الدين يفتح الباب أمام كل من يريد الطعن في الإسلام، من الفلاسفة والقرامطة والباطنية: فالأشعري الذي نفى الظاهر في بعض الصفات وبعض مسائل المعاد تسلط عليه المعتزلي فأنكر جميع الصفات، وكثير من مسائل المعاد، ثم تسلط عليهما الجهمي فأنكر جميع الأسماء والصفات، وبالغ في تعطيل نصوص

المعـاد، ثم تسلط عليهم جميعًـا القرمطي فنفى النقيضين عن الله ـ تعـالى ـ: فلا يصفه بوجود ولا عدم، ولا فوق ولا تحت! وهكذا حتى صار رب السمٰوات والأرض ـ عنده ـ من أعظم الممتنعات، ثم تسلط على هؤلاء جميعًا الفلاسفة فقالوا بالوصف المطلق، كالوجود المطلق الذي لا يوجد إلا في الأذهان لا في الخارج والعيان، ثم خرج البـاطنية الملاحدة على الدين كله، فأنكروا جميع الأخبار والشرائع وجعلوها رموزًا إلى ما اختاروه من عقائد وثنية، وأخلاق إباحية!! فيا للإسلام من البدع والمحدثات، بدأت الشبهة في بعض الصفات، ثم انتهت إلى ترك الدين بالكلية، فلم يبق من القرآن والحديث إلا ألفاظ تلوكها ألسنة الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر.

الفائدة الثالثة: سد باب الخروج على الشريعة في باب الأمر والنهي؛ لأن من يعتقـد أن نصـوص الـوعـد والـوعيد ليست على حقيقتها، وأن ظاهرها غير مراد تقل عنده الرغبة في الثواب العظيم، وتضعف لديه الرهبة من العذاب الأليم، فيستبيح حمى الشريعة، مقصرًا في المطلوب، مرتكبًا المحظور... قال سفيان الثوري ـ رحمه الله ـ: «من الأدب إجراء الأحاديث التي خرجت مخرج الزجر والتنفير على ظاهرها من غير تأويل، فإنها إذا أولت خرجت عن مراد الشارع»[1].

---

(١) قواعد التحديث للقاسمي ٢٩٣.

القاعدة الثامنة

ظواهر النصوص مفهومة لدى المخاطبين

صورة القاعدة: كلام الله وكلام رسوله عربي مبين، وظاهره غاية في البيان، وهو مفهوم لدى المخاطبين من أهل اللسان العربي، ولاسيما ما يتعلق من ذلك بأصول الدين والإيمان، والتي كثر فيها خوض المتأخرين واختلافهم.

المبحث الأول

فقه القاعدة

كلام الله ورسوله جار على معهود العرب:

من المعلوم أن القرآن عربي، وأنزل على رسول عربي، وخوطبت به - أول الأمر - أمة عربية، وأن القرآن مقصود به الهداية والإرشاد، فلزم أن يكون بينًا للأمة المخاطبة به، ولا يكون كذلك حتى تَفْهمه وتَعْقله، ولا يتم ذلك حتى يكون جاريًا على معهودها في الخطاب، وعادتها في الكلام، وهكذا كان القرآن الكريم.

وقد كانت سنة الله في خلقه أن يُرسل كل رسول بلسان قومه حتى يحصل المقصود من الرسالة، فيكون الرسول مبينًا في كلامه وبلاغه، ويكون المخاطب قادرًا على الفهم، متمكنًا من الإدراك، وبهذا تقوم الحجة، وتنقطع المعذرة، بالبيان من الرسول والفهم من المرسل إليه، ولهذا قال موسى ـ في تعليل سؤاله الله أن يُرسل معه أخاه هارون رسولاً ـ: ﴿**وأخي هارون هو أفصح مني لسانًا فأرسله معي رِدْءًا يُصدّقني إني أخاف أن يُكذّبون**﴾. [سورة القصص، الآية: ٣٤].

فمعاني كتاب الله ـ تعالى ـ موافقة لمعاني كلام العرب، كما أن ألفاظه موافقة لألفاظها، ولهذا كان لا يمكن لأحد أن يفهم كلام الله ورسوله إلا من هذه الجهة، جهة كونه عربيًا: في ألفاظه وتراكيب تلك الألفاظ، عربيًا في أساليبه ومعانيه، فلابد في فهم معاني نصوص الكتاب والسنة من مراعاة معهود العرب في خطابها، فلا يصح العدول عن عرفها في كلامه، كما لا يصح أن يفهم كلام الله ورسوله على نحو لا تعرفه العرب من لغتها وأسلوبها.

وكل من كان عالمًا بلغة العرب وأساليبها في الخطاب كانت معرفته بمعاني نصوص الكتاب والسنة أشدّ، وفهمه لمدلولاتها أرسخ، كما أن من كان في زمن موسى، عليه السلام، أعظم معرفة بالسِّحر، كان علمه ومعرفته بإعجاز العصا أوفر، وكذا من كان في زمن عيسى، عليه السلام، أحذق في الطب كانت معرفته بإعجاز الموتى وإبراء

الأكمه والأبرص آكد.

وما زال السلف ومن كان على هديهم يستدلّون على معاني الكتاب والسنة بكلام العرب من شعر وغيره، وإذا أشكل عليهم فهم لفظه أو تركيب رجعوا إلى كلام العرب وأسلوبها في الكلام.

هل في القرآن ألفاظ بغير العربية؟[١]

الأكثر على منع ذلك لدلالة القرآن عليه في أكثر من موضع. وقال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «والقرآن يدل على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب»[٢]. ولأنه لو كان فيه من غير لغة العرب شيء لتوهم متوهم أن العرب إنما عجزت عن الإتيان بمثله لأجل أنه أتى بلغات لا يعرفونها.

أما ما يستدل به المجوّزون من ألفاظ مثل: طه ـ قسورة ـ الإستبرق ونحوها، فهذه أصولها أعجمية، إلا أنها سقطت إلى العرب فأعربتها بألسنتهاوحولتها عن ألفاظ وأوزان العجم إلى ألفاظ العرب وأوزانهم، فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب!!

هل في القرآن ما لا يفهم معناه؟

---

(١) انظر: هذه المسألة في: الصاحبي ٦٠، ٦١ والاتقان للسيوطي ١/١٣٦، ١٣٧ وأحكام القرآن لابن العربي ٤/١٦٥٢، ١٦٥٣، والرسالة ٤٢ ـ ٤٦، ومجاز القرآن ١/١٧.

(٢) الرسالة ٤٢.

* **قال مجد الدين بن تيمية**: «يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يفهم معناه عندنا، وقال قوم لا يجوز ذلك، ثم بحث أصحابنا يقتضي أنه يفهم على سبيل الجملة، لا على سبيل التفصيل..»[١].

ويجب التفريق بين ما لا معنى له أصلاً، وبين ما لا يفهم له معنى، أما الأول فلا يتصور أن مسلمًا يقول به؛ إذ هو عبث يتنزه الباري ـ تعالى ـ عنه، وهو ـ أيضًا ـ يُنافي وصف القرآن بالهدى والبيان، ولهذا قال القرافي: «والظاهر أن خلافهم فيما له معنى ولا نفهمه، أما ما لا معنى له أصلاً فمنعه محل وفاق»[٢]. وأما ما لا يفهم معناه، فهو يحتمل أن يكون ما لا يفهم أحد معناه، وهذا لا يجوز إلا على مذهب المفوضة أهل التجهيل القائلين: إن نصوص الصفات والمعاد لا يعلم أحد معناها، ومنهم من يُغالي، فيمنع ذلك من الرسول، صلى الله عليه وسلم، وجبريل. وهذه القاعدة مسوقة لإبطال مذهبهم هذا، وسيأتي بيان وإيراد ما يتعلقون به وجوابه ـ إن شاء الله ـ.

ويحتمل أن يكون مما يغيب فهمه عن بعض الناس، وهذا لا يضرّ، بل هو من لوازم الطبيعة الإنسانية، فيعزب عن فهم البعض ما يدركه البعض الآخر.

---

(١) المسودة ١٦٤.

(٢) شرح الكوكب المنير ٢/١٤٣.

اليسر في فهم نصوص الشريعة :

من المعلوم ـ ضرورة ـ تفاوت الناس في الفهم والإدراك لكثير من المسائل، فمن مدرك أمرًا بعيدًا وشأنًا غامضًا، يخفى على غيره من الناس، والحكيم من أهل البيان من يلقي على الأسماع أمورًا ـ يريد أن تفهم عنه ـ بحيث يحظى كل أحد منها بنصيب يَبلغ به المقصود ويُحقّق المطلوب، ولا تفوت معه حظوة أهل الكمال في العلم، والرسوخ في الفهم.

وعلى هذا، فقد كانت معاني نصوص الكتاب والسنة مشتركة لجميع العرب المخاطبين بها، بل نزل القرآن على سبعة أحرف مبالغة في التوسعة عليهم، حتى كانت جميع العرب تفهمه وتدرك مقاصده، ولاسيما ما يحتاج إليه الناس في أمر الإيمان بالله ورسالاته، من معرفة معبودهم ومربوبهم، وكيفية عبادته وطاعته.

قال الشافعي ـ رحمه الله ـ: «ولسان العرب أوسع الألسنة مذهبًا وأكثرها ألفاظًا، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى يكون موجودًا فيها من يعرفه»[1]. فألفاظ التنزيل ومعانيه لا يشترط أن تكون جميعها معلومة عند كل أحد من أهل اللسان والخطاب، بل قد يخفى على بعضهم بعضها، على ما تقدم من تفاضلهم في العلم والفهم، لكن لا يخرج

---

(١) الرسالة ٤٢.

علم الشريعة عنهم حتى يكون موجودًا في عامتهم العلم به[(١)].

وما قصرت عنه فهوم أهل اللسان والخطاب من ألفاظ الكتاب والسنة ومعانيها فهو على ضربين:

الأول: أن لا يتوقف فهم السياق ومعرفة المقصود عليه، فهذا لا يضر الجهل به، إذ العبرة بالمعنى التركيبي لا الإفرادي، وإنما أصلحت الألفاظ لأجل تحصيل الفهم العام، ولهذا أعرض عمر ـ رضي الله عنه ـ عن البحث في معرفة الأبِّ في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**وفاكهة وأبًّا**﴾. [سورة عبس، الآية: ٣١][(٢)]. وجعل ذلك من التكلّف، لما كان المعنى العام معروفًا، وأن الأبّ نوع من النبات، أما حقيقته فهي مجهولة لديه، لكن لا يتوقف فهم المعنى الإجمالي على معرفة هذه المفردة؛ فلهذا أعرض ابن الخطاب عنها.

الثاني: أن يتوقف فهم السياق وإدراك المقصود عليه، فهذا لا بد من البحث فيه، مثاله ما رواه سعيد بن المسيّب ـ رحمه الله ـ قال: «بينما عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على المنبر قال: يا أيها الناس، ما تقولون في قول الله ـ عزّ وجلّ ـ: ﴿**أو يأخذهم على تخوّف**﴾. [سورة النحل، الآية: ٤٧]. فسكت الناس، فقال شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوف: التنقص. فخرج

---

(١) انظر: الرسالة ٤٢، ٤٣ والصاحبي ٤٧، ٤٨.

(٢) انظر: تفسير الطبري ٣٠ ـ ٥٩، وابن كثير ٨/٣٤٨.

رجل فقال: يا فلان، ما فعل دَيْنك؟ قال: تخوفته، أي تنقصته، فرجع فأخبر عمر، فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال نعم، قال شاعرنا أبو كبير الهذلي يصف ناقة تَنَقَّص السيرُ سنامها بعد تمكه واكتنازه:

تخوف الرحل منها تامكًا قردًا
كما تخوف عود النبعة السَّفِنُ

فقال عمر: يا أيها الناس، عليكم بديوان شعركم في الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم»[1].

والمقصود هنا بيان أن الشريعة قريبة الإدراك، سهلة الفهم، وذلك يعم مسائلها الاعتقادية والعملية، ولا يُنكر تفاضل المدارك في الجملة، وإنما النظر في القدر المكلف به، قال شارح الطحاوية: «ولا ريب أن معرفة ما جاء به الرسول على التفصيل فرض على الكفاية...»[2].

فلو كان القرآن أو السنة بألفاظ لا يفهمها المخاطب إلا بعد تكلف عناء وركوب دهياء، لم يكن ميسرًا للذكر، مبذولاً للفهم، بل كان معسّرًا يعز طلبه ونيله، وهذا ينافي الغاية التي وضعت لأجلها الشريعة، من الهداية والإرشاد، وإخراج الناس من الظلمات.

---

(١) تفسير القرطبي ١٠/١١٠، ١١١.

(٢) شرح الطحاوية ٤.

المبحث الثاني

مذهب المخالفين للقاعدة وجوابه

المطلب الأول

حكاية مذهب المخالفين[١]

وهم القائلون في نصوص الصفات والتوحيد والقدر ونصوص المعاد إنها ألفاظ لا نعقل معانيها، ولا ندري ما أراد الله ورسوله منها، لكن نقرؤها ألفاظًا لا معاني لها، ونعلم أن لها تأويلاً لا يعلمه إلا الله، فلو ورد علينا منها ما ورد لم نعتقد فيها معنى من المعاني، وننكر على من تأولها، بل نكل العلم بها إلى الله ـ تعالى ـ وقد يستدلون على مذهبهم هذا بوجود الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن، وبمثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿كأنه رؤوس الشياطين﴾. [سورة الصافات، الآية: ٦٥]. قالوا: هذا تشبيه بما لا يعقل المخاطَبُ له معنى، حيث لم يشاهد الشياطين ولا رؤوسها.

وهؤلاء بنوا مذهبهم على أصلين:

الأول: أن هذه النصوص ـ نصوص الصفات والمعاد وغيرها ـ من المتشابه.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق ١/٨١، ٨٢، ومجموع الفتاوى ١٦/٤٤٢، ١٧/٣٥٨، ودرء التعارض ١/١٥، ١٦.

الثاني: أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله ـ تعالى ـ.

المطلب الثاني

الجواب على مذهب المخالفين

وهو من وجوه:

الوجه الأول: أما الحروف المقطعة فقد وقع الخلاف فيها، ومداره على مذهبين[1]:

١ ـ **أنها مما استأثر الله بعلمه**. وعليه جماعة، منهم الخلفاء الأربعة.

٢ ـ **أنها مما يعلم معناه**، ثم اختلفوا في المراد بها على أقوال.

وهؤلاء احتجوا على مذهبهم بنزول القرآن على معهود العرب، وأنه نور مبين، وسراج منير، ولم ينقل عن أحد من المخاطَبين في عصر التنزيل، سواء من المسلمين أو من المشركين ـ وقد كانوا أحرص الناس على الطعن في القرآن ـ أنه سأل عن معنى هذه الحروف، مما يدل على أنها جارية على معهودهم في الخطاب، وأن معانيها مفهومة لديهم.

وعلى مذهب من قال هي **مما استأثر الله بعلمه**، فهي حروف يسيرة

---

(١) انظر: عمدة التفسير لابن كثير ١/٩٢، ٩٣ وتفسير الطبري ١/٨٦ وما بعدها.

لا تخرج القرآن عن كونه مبينًا ونورًا وهاديًا، وأنه مفهوم لدى المخاطبين به، ثم إنه لا يتعلق بها تكليف ـ سوى الإيمان بها ـ ولا يتوقف على العلم بمعانيها فهم شيء من القرآن مما قصد به التكليف، لا في باب الأخبار ولا في باب الأحكام.

الوجه الثاني: أما قوله ـ تعالى ـ: ﴿**كأنه رؤوس الشياطين**﴾. فهو مثل في الاستقباح جرى على عادة العرب في ضرب الأمثال بما يتخيلونه قبيحًا، قال ابن قاضي الجبل: «ورؤوس الشياطين استقر قبحها في الأنفس، فشبه بها كقول امرىء القيس:

أيقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال

فشبهها بأنياب الأغوال، لقبحها المستقرّ، وإن لم يكن لها حقيقة»[1].

الوجه الثالث: وفيه بيان امتناع المقدمتين:

أما المقدمة الأولى، وهي أن نصوص الصفات والمعاد من المتشابه، فباطلة من وجوه:

١ ـ لا ريب أن الآيات المحكمات أكثر من المتشابهات، ويدل عليه النقل والعقل. أما النقل فقوله ـ تعالى ـ: ﴿**منه آياتٌ مّحكماتٌ هنّ أم الكتاب وأُخَرُ متشابهات**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧]. فسمى المحكمات أم الكتاب، أي أصله، فالمتشابهات دونها. أما العقل:

---

(١) شرح الكوكب المنير ٢/ ١٤٤، ١٤٥.

فيقـال: كيف يجعل الله ـ تعالى ـ كتابًا أراده هاديًا ومرشدًا للناس ومخـرجًـا لهم من الظلمات، ثم يكون أكثره متشابهًا لا يُعقل ـ على زعمهم ـ معناه.

٢ ـ معلوم أن نصـوص الصفـات والمعـاد من أكثر ما ذكر في القرآن، فهي متعددة الذكر، متنوعة الأسلوب، لا تكاد سورة من سور القرآن تخلو من شيء منها، فجعل كل هذا من المتشابه الذي لا يعلم أحد معناه مكابرة.

وأمـا المقدمة الثانية: وهي أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، فباطلة من وجهين:

١ ـ أنه يجب التفريق بين قولنا: المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وبـين قولنـا: المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، أما الأول فصحيح، فالمتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، والمراد بالتأويل هنا هو الحقيقة التي يؤول إليها الأمر، كما هو استعمال القرآن. أما الثاني: فباطل. وسيأتي بيان ذلـك. وهؤلاء المخالفون يُطلقون العبارة الأولى ويريدون بها المعنى الثاني، ويزعمون أن آية آل عمران تدل عليه[1]، وهذا من

(١) وهي قوله ـ تعالى ـ: ﴿هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأُخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والرَّاسخون في العلم يقولون آمنًا به كلٌّ من عند ربنا وما يذكَر إلا أولو الألباب﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧].

تلبيسهم على الناس في المراد بالتأويل، مع العلم أن التأويل في استعمال القرآن الكريم معناه الحقيقة التي يؤول إليها الأمر، فتأويل الخبر هو حدوث المخبر به، وتأويل الأمر هو حدوث المأمور به[١].

وعليه فالتأويل في آية آل عمران يكون بمعنى الحقيقة التي يؤول إليها الأمر إذا كان مما يختص الله بعلمه، ولذا كانت قراءة الجمهور الوقف عند لفظ الجلالة، ومن تركه كان التأويل عنده بمعنى التفسير والبيان ـ وهو اصطلاح السلف من المفسرين والعلماء ـ وعليه يكون العلماء الراسخون في العلم يعلمون التأويل الذي بمعنى التفسير والبيان.

٢ ـ **قد اختلف الناس في المراد بالمتشابه**، وعلى كل تقدير لم يقل أحد منهم إن المتشابه لا يعلم أحد معناه، وفرق بين العلم بالمعنى والعلم بالحقيقة؛ فنحن نعلم معنى الخطاب بالساعة وإن كنا نجهل حقيقتها ووقتها وكيفيتها.

الوجه الرابع: من المحال أن ينزل الله ـ تعالى ـ كتابًا أو يتكلم رسوله، صلى الله عليه وسلم، بكلام يقصد بهذا الكتاب، وهذا الكلام أن يكون هداية للخلق، ثم يبقى في أعظم الأمور وأشدها ضرورة مجهول المعنى، بمنزلة الحروف الهجائية التي لا يفهم منها شيء، فإن ذلك من السفه الذي تأباه حكمة الله ـ تعالى ـ.

---

(١) وسيأتي تفصيل هذه الجملة ومايتعلقبالتأويل في الرسالة الثالثة من هذه السلسلة.

الوجه الخامس: يلزم من هذا المذهب لوازم باطلة، وإذا كان الملزوم باطلاً فاللازم مثله، **من هذه اللوازم:**

١ - **أن الصحابة والسلف لم يفهموا هذه النصوص**، بل هم جاهلون في أعظم مسائل الدين، ومنهم من ألزم نفسه تجهيل الرسول، صلى الله عليه وسلم، وجبريل الذي نزل بالوحي[١].

٢ - **أن يكون عمدة الدين وزبدة الرسالة المحمدية**، والتي بها حياة النفوس والقلوب لا يعلمه أحد من البشر لا الصحابة ولا الرسول ولا جبريل، فيظل مجهولاً حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

٣ - **أن يكون حال الناس في هذا الباب** قبل مجيء الرسالة وبعدها سواء، وربما زادتهم الرسالة حيرة واضطرابًا.

٤ - **أن يكون من تكلم في هذا الباب** من الصحابة والسلف قد افترى على الله الكذب، وتمنى على الله الأماني، لأنه تكلّف ما لا علم له به.

٥ - **وصف الله - تعالى - بالعبث** حيث أنزل كلامًا يريد به هداية الخلق ولا أحد منهم يستطيع فهمه، بل هذا عين التكليف بما لا يطاق.

٦ - قال - تعالى - في بعض أهل الكتاب: ﴿**أفتطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريقٌ منهم يسمعون كلام الله ثم يُحرِّفُونه من بعد ما**

---

(١) انظر: درء تعارض العقل ١/١٥، ١٦.

عقلوه وهم يعلمون﴾. [سورة البقرة، الآية: ٧٥]. فأثبت لهم الفهم لكتابه المنزل عليهم، ولأن التحريف لا يكون إلا بعد العقل والفهم، فيكون اليهود المحرّفون لكلام الله أفضل من سادات الأمم من الصحابة وخيار الأمة.

المبحث الثالث

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القران الكريم على القاعدة:

١ ـ وصف كلام الله وكلام رسوله بأنه عربي، أي يفهمه العرب. ومن في حكمهم ممن تعلّم لسانهم. قال ـ تعالى ـ: **﴿لتكون من المنذرين. بلسان عربي مبين﴾**. [سورة الشعراء، الآيتان: ١٩٤، ١٩٥].

٢ ـ تيسير الله ـ تعالى ـ القرآن للذكر والحفظ والفهم: **﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مُدَّكر﴾**. [سورة القمر، الآية: ١٧]. قال ابن القيم: «ومعلوم أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المخاطَب لم يكن ميسَّرًا له، بل كان معسَّرًا عليه»[١].

٣ ـ حضّ الخلق على تدبر القرآن، وتعقّله، واتباعه، والتذكر فيه: **﴿كتاب أنزلناه إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا**

---

(١) مختصر الصواعق ١/٥٩.

الألباب﴾. [سورة ص، الآية: ٢٩]. وقال: **﴿أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها﴾**. [سورة محمد، الآية: ٢٤]. وقال: **﴿أفلا يتدبرون القرآن ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً﴾**. [سورة النساء، الآية: ٨٢]. **قال ابن تيمية**: «ومعلوم أن نفي الاختلاف عنه لا يكون إلا بتدبره كله، وإلا فتدبر بعضه لا يوجب الحكم بنفي مخالفة ما لم يُتدبر لما تُدبر»[1].

٤ ـ ذم الله ـ تعالى ـ من كذب بالقرآن ولم يفهمه بعد: ﴿بل كذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولمّا يأتهم تأويله﴾. [سورة يونس، الآية: ٣٩]. فمن كذّب بما لا يعلم معناه إلا الله كان أقرب إلى العذر ممن كذّب بما يعلمه الناس.

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

١ ـ ما رواه أبي بن أبي كعب أنه قال: «لقي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جبريل فقال: **يا جبريل إني بُعثت إلى أمة أميين، منهم العجوز والشيخ والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابًا قطّ، قال: يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف**»[2]. فهذا دليل على أن معاني القرآن مبذولة لكل أحد ممن نزل القرآن بلسانهم، فقد نزل على سبعة أحرف توسعة لهم.

---

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٣٠٧.

(٢) الترمذي ٨/١٤١ رقم ٢٩٤٥، وقال الترمذي: حسن صحيح.

٢ ـ **قوله**، صلى الله عليه وسلم: «**وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفتهم الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده**» [١]. والتلاوة مذاكرة الألفاظ، والمدارسة مذاكرة المعاني، ولا تصح المدارسة إلا بالفهم لمعاني التنزيل.

٣ ـ **قوله**، صلى الله عليه وسلم: «**لم يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث**» [٢]. أي ثلاث ليال، وكيف يصح الفقه ممن هو جاهل بمعاني النصوص وما دلت عليه؟!!

ثالثا: أقوال السلف وعلماء الأمة في الدلالة على القاعدة:

١ ـ **قيل لعلي ـ رضي الله عنه ـ**: «هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله؟ قال: لا، والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه، إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في القرآن، وما في هذه الصحيفة» [٣]. وفيها العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر.

٢ ـ **قول عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ**: «والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيمن أنزلت، ولو أعلم أحدًا

---

(١) مسلم ٤/٢٠٧٤ رقم ٢٦٩٦.

(٢) الترمذي ٨/١٤٥ رقم ٢٩٥٠، وقال حسن صحيح.

(٣) البخاري ٦/١٦٧ رقم ٣٠٤٧.

أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه»[١]. وقال مسروق: «كان عبدالله يقرأ علينا السورة ثم يحدثنا فيها ويفسرها عامة النهار»[٢].

٣ ـ **قول ابن مسعود**: «نعم ترجمان القرآن ابن عباس»[٣]. وقال ابن أبي مليكة: «رأيت مجاهدًا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول له ابن عباس: اكتب قال: حتى سأله عن التفسير كله»[٤]. وقال مجاهد: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»[٥].

٤ ـ **وقال سعيد بن جبير**: «من قرأ القرآن ثم لم يفسره كان كالأعمى أو كالأعرابي»[٦].

٥ ـ **وقال قتادة**: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[٧].

---

(١) البخاري ٩/٤٧ رقم ٥٠٠٢.

(٢) تفسير الطبري ١/٣٦.

(٣) تفسير الطبري ١/٤٠.

(٤) م. س.

(٥) م. س.

(٦) م. س ١/٣٦.

(٧) سنن الترمذي ٨/١٤٨ رقم ٢٩٥٣.

رابعا: دلالة المعقول على القاعدة:

١ ـ ثبت أن الشريعة حجة على العباد، ولا تقوم الحجة إلا على من فهمها وأدركها، ولهذا لا حجة على المجنون والصبي، ومن في حكمهما، فمن قال: إن نصوص الشريعة غير معقولة المعاني فقد أنزل جميع الأمة، وفيهم خيارها من الصحابة والتابعين وأئمة الدين، منزلة الصبيان والمجانين، وأبطل حجية الشريعة على العالمين.

٢ ـ لو لم يكن القرآن الكريم على معهود العرب في الخطاب وأنهم يفهمونه بمقتضى عادتهم في الكلام، لخرجوا عن مقتضى التعجيز بقولهم: هذا كلام غير مفهوم المعنى، أو لا عهد لنا بمثله! بل هو ألغاز وأحاجي فكيف يتحدانا الله بشيء لا نفهمه؟! ولهذا قال ـ تعالى ـ: ﴿**ولو جعلناه قرآنًا أعجميًا لقالوا لولا فُصِّلَت آياته**﴾.

[سورة فصلت، الآية: ٤٤].

خامسا: دلالة الفطرة على القاعدة:

إن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن المنزل عليهم لفظًا ومعنى، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى آكد، فإنه قد علم أنه من قرأ كتابًا في الطب أو الحساب أو النحو أو غير ذلك، أنه يكون راغبًا في فهمه، وتصور معانيه، فكيف بمن قرأ كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ المنزل إليهم، والذي به هداهم الله، وبه عرّفهم الحق والباطل، والخير والشر، والهدى والضلال، والرشاد

والغي، فمن المعلوم ـ ضرورة ـ أن تكون رغبته في فهمه وتصور معانيه أعظم الرغبات، ومن المعلوم ـ ضرورة ـ أن رغبة الرسول، صلى الله عليه وسلم، في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في تعريفهم حروفه، إذ معرفة الحروف وحدها دون المعاني لا تُحصِّل المقصود(١).

المبحث الرابع

فوائد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: بهذه القاعدة علم بطلان مذهب المفوّضة الذين يفوضون العلم بمعاني نصوص الصفات والمعاد إلى الله ـ تعالى ـ ويدّعون أن هذا هو مذهب السلف، وقد علم براءة السلف من هذا المذهب بتواتر الأخبار عنهم بإثبات معاني هذه النصوص على الإجمال والتفصيل، وإنما فوضوا العلم بكيفياتها لا العلم بمعانيها(٢).

الفائدة الثانية: قال ـ تعالى ـ حكاية عن المشركين: ﴿**وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا لو نشاء لقلنا مثل هذا إن هذا إلا أساطير الأولين**﴾. [سورة الأنفال، الآية: ٣١]. ففي هذه الآية بيان أن

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى ٥/١٥٧.

(٢) انظر: القواعد المثلى ٣٥.

المشركين فهموا المنزل عليهم، وإلا لما أعلنوا استعدادهم للمعارضة، فالقائل: إن نصوص الكتاب والسنة ـ أو بعضها ـ لا يفهم معناها أحد من العالمين، أو إن لها معاني باطنة لا يدركها إلا الخواص الأفذاذ، أو إن ظاهرها غير مراد، أو نحو ذلك من العبارات، يكون قد أنزل نفسه عن درجة المشركين المعارضين للشريعة، واليهود المحرفين لكتاب الله بعدما عقلوه وهم يعلمون.

الفائدة الثالثة: استعمال السلف هذه القاعدة في الرد على المخالفين في هذا الباب: قال سفيان: «سمعت رجلاً سأل جابرًا عن قوله ـ عز وجل ـ: ﴿**فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لي وهو خير الحاكمين**﴾. [سورة يوسف، الآية: ٨٠]. فقال جابر: لم يجيء تأويل هذه. قال سفيان: وكذب، فقلنا لسفيان: وما أراد بهذا؟ فقال: إن الرافضة تقول: إن عليًّا في السحاب، فلا تخرج مع من خرج من ولده حتى ينادي مناد من السماء، يريد عليًّا أن ينادي: اخرجوا مع فلان. يقول جابر: فذا تأويل هذه الآية، وكذب، كانت في إخوة يوسف، صلى الله عليه وسلم»[1] وجابر هو الجعفي الرافضي الكذاب.

---

(١) مقدمة مسلم ١/٢٠، ٢١.

القاعدة التاسعة

الإيمان بالمتشابه والعمل بالمحكم

صورة القاعدة:

(ا) ووب الإيمان بالكتاب كله: محكمه ومتشابهه.

(ب) المتشابه نوعان: ما لا يعلمه إلا الله - تعالى - وما يعلمه الراسخون في العلم بعد ردّه إلى المحكم، وكلاهما مفهوم من جهة اللفظ والمعنى.

معنى الإحكام والتشابه في اللغة والاصطلاح:

أولا: معنى الإحكام في اللغة[(١)]: الإحكام من مادة حكم، وتدور على معنيين:

١ - **المنع**: ومنه الحاكم الذي يمنع الظلم، وحكمة اللجام التي تمنع الدابة من الشدة في الجري.

٢ - **الإتقان**: يقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم، ومنه الذكر الحكيم: الحاكم لكم وعليكم، وهو المحكم الذي لا

---

(١) انظر: لسان العرب مادة حكم.

اختلاف فيه ولا اضطراب [١].

وعليه، فالإحكام هو الفصل بين الشيئين فصلاً يمنع اختلاطهما وتداخلهما، وهو إتقان الشيء وإحسانه، وكل واحد من المعنيين يعضد الآخر.

ثانيا: معنى المتشابه في اللغة[٢]: الشبه: المثل، ومنه: ﴿والزّيتون والرّمان متشابهًا وغير مُتشابه﴾. [سورة الأنعام، الآية: ١٤١]. والمشتبهات من الأمور: المشكلات، والشبه: الالتباس والإشكال، وذلك لأجل المشابهة.

ثالثا: معنى الإحكام والتشابه في الاصطلاح:

للمحكم والمتشابه إطلاقان: عام وخاص.

١ - الإطلاق العام للمحكم والمتشابه:

(ا) **معنى المحكم**: هو البيّن الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره، وذلك لوضوح مفرداته وإتقان تركيبها.

(ب) **معنى المتشابه**: يقال لكل ما غمض ودقّ، فهو يحتاج في فهمه إلى تفكر وتأمل، إذ أنه محتمل لمعاني كثيرة ومختلفة.

٢ - الإطلاق الخاص للمحكم والمتشابه:

اختلفت عبارات العلماء في تحديد معنى الإحكام والتشابه الذي

---

(١) انظر: تفسير السعدي ٤/ ٨٥٤.

(٢) انظر: لسان العرب مادة شبه.

وردت به بعض النصوص، وبصورة أخص قوله ـ تعالى ـ: ﴿**منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأُخر متشابهات فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب**﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧].

وأنا أذكر أهم وأشهر هذه الأقوال[١]:

الأول: المحكم ما عرف معناه، والمتشابه ما استأثر الله بعلمه، كوقت قيام الساعة، وخروج الدجال، وبعضهم يدخل في ذلك الحروف المقطعة. وهذا مذهب جابر والشعبي والثوري واستحسنه القرطبي، وهو اختيار الطبري، وهو مشهور من يجعل الوقف في هذه الآية عند لفظ الجلالة.

الثاني: المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهًا واحدًا، والمتشابه بعكسه، وهو مذهب مجاهد وابن إسحاق واستحسنه ابن عطية، وهو منقول عن الشافعي وأحمد في رواية.

الثالث: المحكم ما استقل بنفسه ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه بعكسه، وهو ظاهر كلام أحمد، واختاره القاضي أبو يعلى ونسبه إلى عامة الفقهاء.

---

(١) انظر: زاد المسير ١/ ٣٥٠، ٣٥١ وتفسير البغوي ١/ ٢٦٨، وتفسير القرطبي ٤/ ٩ ـ ١١ وتفسير الطبري ٣/ ١٧٤، ١٧٥ وشرح الكوكب ٢/ ١٤٢ والمسودة ١٦١.

الرابع: المحكم: الناسخ، والمتشابه: المنسوخ وروي عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة والضحاك وغيرهم.

والإمام الشوكاني لا يصف هذه الأقوال المتقدمة بالاختلاف، وذلك لأن أهل كل قول قد عرفوا المحكم ببعض صفاته، وعرفوا المتشابه بما يقابلها، ويظهر ذلك بالتأمل[١].

المبحث الأول

فقه القاعدة

وصف الله ـ تعالى ـ القرآن بأنه كله محكم، وأنه كله متشابه، وفي موضع ثالث جعل منه ما هو محكم، ومنه ما هو متشابه، وعلى هذا ينبغي أن يعرف الإحكام والتشابه الذي يعمه، والإحكام والتشابه الذي يخص بعضه[٢]:

أما الإحكام الذي يعمه فمذكور في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الر. كتاب أُحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير**﴾. [سورة هود، الآيتان: ١، ٢]. قال قتادة: «أي جعلت محكمة كلها، لا خلل فيها ولا باطل»[٣]. وقال ابن كثير: «أي هي محكمة في لفظها مفصلة في

(١) انظر: فتح القدير ١/ ٣١٤.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣/ ٥٩.

(٣) تفسير القرطبي ٩/ ٢.

معناها فهو كامل: صورة ومعنى»[1].

فالقرآن كله محكم بمعنى أنه متقن مصون من الباطل والفساد؛ صدق في أخباره، حق في أحكامه، عدل في وعده ووعيده.

وأما التشابه الذي يعم القرآن فمذكور في مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿**الله نزّل أحسنَ الحديثِ كتابًا مُتشابهًا مَّثانيَ**﴾. [سورة الزمر، الآية: ٢٣]. قال مجاهد: «يعني القرآن كله متشابه مثاني»[2]. وقال سعيد بن جبير: «يشبه بعضه بعضًا، ويصدق بعضه بعضًا، ويدل بعضه على بعض»[3].

فالتشابه الذي يعم القرآن هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا، فإذا أمر بأمر لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به أو بنظيره، أو بملزوماته. ويقال مثله في النهي، وكذا إذا أخبر عن شيء لم يخبر عن نقيضه أو بنفيه في موضع آخر، بل يخبر عنه بما يصدقه ويؤكده، أو يفصله ويبينه. فهذا التشابه الذي يعم القرآن هو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله ـ تعالى ـ: ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً**﴾. [سورة النساء، الآية: ٨٢].

وهذا التشابه العام لا ينافي الإحكام العام بل هو مصدق له؛

(١) تفسير ابن كثير ٢/٤٣٥.

(٢) م. س ٤/٥٠.

(٣) تفسير الطبري ٢٣/١٣٥.

فالكلام المتقن يصدق بعضه بعضًا، ويشبه بعضه بعضًا في الحق والصدق والعدل.

أما الإحكام الخاص فإنه ضد التشابه الخاص، وهو المذكور في آية آل عمران، والتشابه الخاص هو مشابهة الشيء لغيره من وجه مع مخالفته له من وجه آخر، بحيث يشتبه على بعض الناس أنه هو، أو هو مثله، وليس كذلك، والإحكام الخاص هو الفصل بينهما بحيث لا يشتبه أحدهما بالآخر، وهذا التشابه إنما يكون في القدر المشترك بين الشيئين مع وجود الفاصل بينهما، ثم من الناس من لا يهتدي إلى الفصل بينهما فيكون مشتبهًا عليه، ومنهم من يهتدي إلى ذلك. فالتشابه الذي لا يتميز قد يكون من الأمور النسبية الإضافية بحيث يشتبه على بعض الناس دون بعض، ومثل هذا يعرف منه أهل العلم (الراسخون فيه) ما يزيل عنه الاشتباه. وقد يكون المتشابه من الأمور التي لا يعلمها أحد من العباد، بل استأثر الله به، كالعلم بالقدر المميز بين حقائق الدنيا وحقائق الآخرة مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر.

هل الراسخون في العلم يعلمون المتشابه؟

هذه المسألة مبنية على الخلاف في الوقف في آية آل عمران، وللعلماء فيه مذهبان:

الأول[1]: **الوقف على لفظ الجلاله (إلا الله)** وما بعده مستأنف، وهو مذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وغيرهم. وأصحاب هذا المذهب يقولون: المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله.

الثاني: عدم الوقف، بل عطف الراسخين في العلم على لفظ الجلالة، وهو مذهب كثير من المفسرين وأهل الأصول[2]. وأصحاب هذا المذهب يقولون: الراسخون يعلمون المتشابه، وعليه جماعة من العلماء وهو اختيار ابن تيمية ـ رحمه الله ـ.

التحقيق في المسألة:

والحق أن التأويل نوعان:

الأول: تأويل بمعنى الحقيقة والعاقبة التي يؤول إليها الأمر، كما قال يوسف: ﴿**يا أبت هذا تأويل رؤياي من قبل قد جعلها ربي حقًّا**﴾. [سورة يوسف، الآية: ١٠٠]. فإن أريد بالتأويل هذا المعنى ـ وهو غالب استعمال القرآن ـ فالوقف على لفظ الجلالة، والمتشابه لا يعلمه إلا الله، بمعنى لا يعلم حقيقته التي هو عليها إلا الله، وذلك كأسماء الله وصفاته، وحقائق اليوم الآخر من البعث، والنشور، والصراط، والميزان، ونعيم الجنة، وعذاب النار، وإن كانت هذه وغيرها معلومة المعنى، لكنها مجهولة الكيف الذي اختص الله به.

(١) انظر: زاد المسير ١/٣٥٤، وتفسير الطبري ٣/١٨٢ ـ ١٨٤، وتفسير ابن كثير ١/٣٤٦، ٣٤٧.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير ١/٣٤٧.

الثاني: تأويل بمعنى التفسير، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿نبئنا **بتأويله**﴾. [سورة يوسف، الآية: ٣٦]. أي بتفسيره، وهو اصطلاح السلف، وكل من قال: إنه يعلم التأويل، أو إن العلماء يعلمون التأويل فقصده: التفسير وفهم المعنى، وعليه فيصح عطف ﴿**الراسخون في العلم**﴾ على لفظ الجلالة، ويكون العلم بالمتشابه من جملة خصائصهم: لأنه قد يخفى على بعض الناس ما يعلمه أهل الرسوخ والتمكن.

فالله ـ تعالى ـ نفى العلم بتأويل المتشابه، ولم ينف العلم بمعناه وتفسيره، وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذه المسألة[1].

أنواع المتشابه:

من خلال ما تقدم يتبين أن المتشابه نوعان:

الأول: متشابه حقيقي، لا سبيل إلى إدراك حقيقته وكنهه؛ كأمر الروح، والساعة، مما استأثر الله بعلمه، وهذا هو الذي لا يعلمه أحد لا الراسخون في العلم ولا غيرهم، بل هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله ـ تعالى ـ. ومع ذلك فهو مفهوم من جهة المعنى، ولغة التخاطب كما نعرف الخطاب بالساعة والروح، وما أعد الله لأوليائه في الدار الآخرة من أنواع النعيم ونحو ذلك. وهو من هذه الجهة محكم وواضح، لكنه متشابه من جهة حقيقته وكيفيته.

(١) انظر: مجموع الفتاوى ١٣/ ٢٧٥، ٢٨٤.

الثاني: متشابه إضافي، لأنه يرجع إلى الناظر لا إلى الأمر في نفسه، وهذا الاشتباه له أسباب منها:

١ ـ تقصير الناظر في النظر والبحث.

٢ ـ اتباعه للهوى وابتغاؤه الفتنة.

وإذا تؤمل هذا النوع وجد أن المنسوخ والمجمل والظاهر والعام والمطلق قبل مبيناتها داخل فيه [١].

وجود المتشابه في الشرع:

الثابت أن وجود المتشابه في الشرع قليل لا كثير، وذلك لأمور منها[٢]:

١ ـ **النص الصريح**؛ وهو آية آل عمران فقوله في المحكمات: ﴿هن أم الكتاب﴾. يدل على أنها معظم القرآن وعامته وأصله.

٢ ـ **أن المتشابه لو كان أكثر من المحكم لكان أكثر الشرع لا** تعلم له حقيقة. عند من يقول بالتشابه الحقيقي ـ أو أكثره مشكلاً ـ عند من يقول بالتشابه الإضافي ـ وقد ثبت أن القرآن هدى ونور وبيان وشفاء، وأنه أحكمت آياته ثم فصلت.

٣ ـ **الاستقراء**؛ فإن المجتهد إذا نظر في أدلة الشريعة جرت له على قانون النظر واتسقت أحكامها، وانتظمت أطرافها على وجه

---

(١) انظر: الموافقات ٣/٨٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ١٧/٣٧٨، ١٣/١٤٥، ٢٧٥، ٢٧٦.

واحد: ﴿**كتاب متشابهًا مثانى**﴾. [سورة الزمر، الآية ٢٣].

هل الأسماء والصفات ونصوص المعاد من المتشابه؟

القول بأنها من المتشابه هو مذهب التفويض، وينسب زورًا وبهتانًا إلى السلف الصالح، وقد تقدم بيان أن السلف فسروا جميع القرآن والحديث، ولم يدّع أحد منهم في شيء من نصوص الصفات والمعاد أنها من المتشابه الذي لا يعلم معناه أحد من الخلق. لكن قد يشتبه عند بعض الناس بعض ذلك، وهذا من التشابه النسبي، والذي يزول برده إلى أهل العلم، كما قال ـ تعالى ـ: ﴿**ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم**﴾. [سورة النساء، الآية: ٨٣].

أما من أطلق التشابه على نصوص الصفات مريدًا حقائقها وكيفياتها التي هي عليها، فهذا قد يسوغ، لأن ذلك العلم مما اختص الله به، لكننا نعلم معنى الاسم، ومعنى الصفة؛ فنعلم معنى: سميع، وبصير، وعليم، ومعنى: السمع، والبصر، والعلم، كل هذا ونحوه نعلمه بمقتضى لغة التخاطب، ولا يقتضي علمنا بذلك أن تكون مثل ما في الشاهد من سمع المخلوق وبصره وعلمه، بل بينها من التباين والاختلاف ما لا يقدر أحد من الخلق قدره، فالتباين الذي بين صفات الخالق وبين صفات المخلوق كالتباين الذي بين الذاتين؛ ولهذا يحسن أن يقال لمن سأل عن كيفية صفاته: كيف هو

سبحانه؟

فالقدر المشترك بين الصفتين ـ ويكون في اللفظ والحرف والرسم والمعنى العام الكلي ـ هو الذي يجعلنا نفهم معنى الخطاب، والقدر المميز هو الذي اختص الله بعلمه، وهو المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله، لكن لا ينبغي إطلاق لفظ المتشابه على صفات الله ـ تعالى ـ لأجل هذا الإجمال. ولهذا لم يؤثر عن السلف إطلاقه على الصفات.

وكذلك ما أخبر الله به من وقت الساعة وأشراطها، ومن أمور الدار الآخرة؛ كأحوال البرزخ من الإقعاد والسؤال والتضييق، وإتيان العمل في صورة شاب ونحوه، وكصفة الصراط، والميزان، ودنو الشمس من رؤوس العباد، وتبديل الأرض غير الأرض والسموات، وما في الجنة من أنواع المآكل والمشارب والمناكح والملابس، كل ذلك ونحوه وما يقابله في دار الشقاء نعلم معناه، وهو من هذه الجهة غاية في البيان والوضوح والإحكام، يعرف بمقتضى لغة العرب وعادتها في الكلام، أما من جهة حقيقته وكيفيته التي هو عليها فهذا لا يعلمه إلا الله ـ تعالى ـ وهو من التشابه الذي استأثر الله بعلمه.

موقف المسلم من المتشابه:

تقدم أن المتشابه نوعان:

حقيقي لا يعلمه إلا الله، وإضافي يعلمه الراسخون في العلم، ويجب على المسلم الإيمان بالكتاب كله: محكمه ومتشابهه. أما المتشابه الحقيقي فيؤمن به ويفوض العلم بحقيقته إلى الله ـ تعالى ـ ولا يخوض في ابتغاء تأويله، فإن الله ـ تعالى ـ حجب علم تأويله عن الأنام، والخوض فيه ذريعة الخذلان.

أما المتشابه الإضافي فالواجب الإيمان بالنص في الجملة حتى يتبين معناه، ويتضح مدلوله، وذلك بالتدبر فيه، ومتابعة النظر، أو برده إلى المحكمات من النصوص؛ فإن النصوص يفسر بعضها بعضًا، أو يرده إلى أهل العلم والإيمان. ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾. [سورة النحل، الآية: ٤٣].

المبحث الثاني

أدلة القاعدة

أولا: دلالة القران الكريم على القاعدة:

قال ـ تعالى ـ: ﴿هو الذي أنزل إليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأُخَرُ متشابهات. فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولوا الألباب﴾. [سورة آل عمران، الآية: ٧].

وقد تقدم الكلام في الآية، بما يغني عن إعادته.

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

قوله، صلى الله عليه وسلم: «**إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضًا، بل يصدق بعضه بعضًا، فما عرفتم منه فاعملوا به، وما جهلتم منه فردوه إلى عالمه**»[١]. وفيه بيان التشابه النسبي الذي يدفع برده إلى المحكم أو إلى أولي العلم.

ثالثا: الأدلة من أقوال السلف والعلماء:

١ - **قول ابن عباس - رضي الله عنهما -**: «يؤمن بالمحكم ويدين به، ويؤمن بالمتشابه ولا يدين به، وهو من عند الله كله»[٢]. معنى يدين: يعمل.

٢ - **قول عائشة - رضي الله عنها -**: «كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا يعلمونه»[٣].

٣ - **قول الضحاك - رحمه الله -**: «نعمل بالمحكم ونؤمن به، ونؤمن بالمتشابه ولا نعمل به، وكلٌّ من عند ربنا»[٤].

٤ - **قال محمد بن جعفر بن الزبير في قوله - تعالى -**: ﴿وما يذّكر

---

(١) المسند ١٠/ ٢٣٠ رقم ٦٧٠٢ وصححه شاكر في ١٠/ ٢٢٨.

(٢) تفسير الطبري ٣/١٨٦.

(٣) الإتقان ٢/ ٤.

(٤) تفسير الطبري ٣/١٨٦.

إلا أولوا الألباب﴾ . [سورة آل عمران، الآية: ٧]. «ما يذكر في مثل هذا، يعني في رد تأويل المتشابه إلى ما قد عرف من تأويل المحكم حتى يتسقا على معنى واحد إلا أولوا الألباب»[١].

المبحث الثالث

قواعد الالتزام بالقاعدة

الفائدة الأولى: قال أبو جعفر الطبري ـ رحمه الله ـ[٢]: «وهذه الآية (آية آل عمران) وإن كانت نزلت فيمن ذكرنا أنها نزلت فيه من أهل الشرك، فإنه مَعْنيٌّ بها كل مبتدع في دين الله بدعة، فمال قلبه إليها، تأويلاً منه لبعض متشابه آي القرآن، ثم حاجّ به وجادل به أهل الحق، وعدل عن الواضح من أدلة آيه المحكمات، إرادة منه بذلك اللبس على أهل الحق من المؤمنين، وطلبًا لعلم تأويل ما تشابه عليه من ذلك كائنًا من كان، وأي أصناف البدعة كان: من أهل النصرانية كان، أو اليهودية، أو المجوسية، أو كان سبئيًّا، أو حروريًّا، أو قدريًّا، أو جهميًّا، كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم: «**فإذا رأيتم الذين يجادلون به فهم الذين عنى الله**

(١) م. س.

(٢) م. س ٣/١٨١.

فاحذروهم»[(١)].

الفائدة الثانية: قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ: «من اتباع المتشابهات الأخذ بالمطلقات قبل النظر في مقيداتها، وبالعمومات من غير تأمل: هل لها مخصصات أم لا؟ وكذلك العكس، بأن يكون النص مقيدًا فيطلق، أو خاصًا فَيُعَم بالرأي من غير دليل سواه، فإن هذا المسلك رمي في عماية، واتباع للهوى في الدليل، وذلك أن المطلق المنصوص على تقييده مشتبه إذا لم يُقيّد فإذا قُيِّد صار واضحًا»[(٢)].

الفائدة الثالثة: فيها الرد على أهل التفويض الذين جعلوا كثيرًا من آيات الصفات والمعاد من قبيل المتشابه الذي اختص الله بعلمه، فزعموا أن هذه الآيات والنصوص لا يعلم أحد من الناس معناها. قال ابن تيمية: «وإذا دار الأمر بين القول بأن الرسول كان لا يعلم معنى المتشابه من القرآن وبين أن يقال: الراسخون في العلم يعلمون؛ كان هذا الإثبات خيرًا من ذلك النفي»[(٣)].

الفائدة الرابعة: وفيها ـ أيضًا ـ الرد على أصحاب التأويل القائلين: الراسخون يعلمون المتشابه ليسمحوا لأنفسهم بالخوض

---

(١) بخاري ٨/٢٠٩ رقم ٤٥٤٧.

(٢) الاعتصام ١/٢٤٥، ٢٤٦.

(٣) مجموع الفتاوى ١٧/٣٩٠.

فيما يجب الإمساك عنه؛ فإنهم ما أولوا نصوص الصفات ولا عطلوها عما دلت عليه، حتى تصوروا كيفياتها وظنوا أنها مشابهة لكيفيات المخلوقين فنفروا من ذلك وراموا التنزيه بامتطاء صهوة التأويل، ولهذا كان كل معطل مشبهًا، لأنه لم يعطل إلا بعد أن تصور الكيفية.

الفائدة الخامسة: أخرج الدارمي في سننه[1] عن سليمان بن يسار أن رجلاً يقال له صَبِيغ بن عِسْل قدم المدينة، فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر، وقد أعد له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبدالله صبيغ. فأخذ عمر عرجونًا من تلك العراجين فضربه، وقال: وأنا عبدالله عمر، فجعل له ضربًا حتى دمي رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين، حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي».

(١) ٥٤/١.

القاعدة العاشرة

حجية فهم السلف الصالح لنصوص الكتاب والسنة

صورة القاعدة: إذا كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، أقرب عصر من النبوة، وأعمق صلة بكلام الله ورسوله، وأصح لسانًا، وأفصح بيانًا: كان فهمهم لنصوص الكتاب والسنة ـ ولا سيما ما يتعلق منها بمسائل الاعتقاد ـ حجة على من بعدهم.

المبحث الأول

فقه القاعدة

ذكر الإمام الشاطبي ـ رحمه الله ـ في كتاب الموافقات أن من أنفع طرق العلم الموصلة إلى غاية التحقيق، أخذه عن أهله المتحققين به على الكمال والتمام، **ثم ذكر أن من علامات هؤلاء**:

أن يكون ممن رباه الشيوخ في ذلك العلم، لأخذه عنهم وملازمته لهم، فهو الجدير بأن يتصف بما اتصفوا به من ذلك، وأن أول ذلك ملازمة الصحابة لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأخذهم بأقواله

وأفعاله، واعتمادهم ما يرد منه كائنًا ما كان، وعلى أي وجه صدر، فهم فهموا مغزى ما أراد به أولاً، حتى علموا وتيقنوا أنه الحق الذي لا يُعارض، والحكمة التي لا ينكسر قانونها، ولا يحوم النقص حول حمى كمالها، وإنما ذلك بكثرة الملازمة وشدة المثابرة.. ثم قال الشاطبي: «وصار مثل ذلك أصلاً لمن بعدهم، فالتزم التابعون في الصحابة سيرتهم مع النبي، صلى الله عليه وسلم، حتى فقهوا، ونالوا ذروة الكمال في العلوم الشرعية»[١].

ففضيلة الصحبة التي اختص بها الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لا تعدلها ـ فضلاً عن أن تفوقها ـ فضيلة أخرى عند غيرهم من الناس، فهم صفوة مختارة، وثلة مجتباة. قال، صلى الله عليه وسلم: «**إن الله اختار أصحابي على الثقلين سوى النبيين والمرسلين**»[٢]. وهذه الخيرية لا شك أنها في كمال العلم، وتمام الفهم عن الله ورسوله، وصحة الدين، وصدق العزم في الدعوة إلى الله وإلى شرعه، قال ابن تيمية: «وكل من له لسان صدق من مشهور بعلم أو دين معترف بأن خير هذه الأمة هم الصحابة»[٣].

---

(١) الموافقات ١/٩١ ـ ٩٥.

(٢) ذكره الحافظ في الإصابة ١/١٣، ١٤ ورجاله موثقون.

(٣) شرح الأصفهانية ١٢٨.

* **قال قتادة في قوله ـ تعالى ـ: ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي إلى صراط العزيز الحميد﴾.** [سورة سبأ، الآية: ٦]. قال: «أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم». وقال سفيان في قوله ـ تعالى ـ: **﴿قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى﴾**. [سورة النمل، الآية: ٥٩]. قال: «هم أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم».

فالصحابة أفقه الأمة، وأبرّهم قلوبًا، وأعمقهم علمًا، وأقلهم تكلفًا، وأصحهم قصودًا، وأكملهم فطرة، وأتمهم إدراكًا، وأصفاهم أذهانًا. شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول، وليس من سمع وعلم، ورأى حال المتكلم كمن كان غائبًا لم ير ولم يسمع، أو سمع وعلم بواسطة، أو وسائط كثيرة. وعليه فالرجوع إلى ما كان عليه الصحابة من الدين والعلم متعين ـ قطعًا ـ على من جاء بعدهم ممن لم يشركهم في تلك الفضيلة، فضيلة الصحبة.

* **قال الشافعي ـ رحمه الله ـ:** «وقد أثنى الله ـ تبارك وتعالى ـ على أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في القرآن والتوراة والإنجيل، وسبق لهم على لسان رسول الله، صلى الله عليه وسلم،

من الفضل ما ليس لأحد بعدهم . . أدوا إلينا سنن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وشاهدوا والوحي ينزل عليه ، فعلموا ما أراد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عامًّا وخاصًّا ، وعزمًا وإرشادًا ، وعرفوا من سنته ما عرفنا وجهلنا ، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل ، وأمر استدرك به علم واستنبط به ، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا ، ومن أدركنا ممن يُرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا ، أو قول بعضهم إن تفرقوا ، وهكذا نقول ، ولم نخرج عن أقاويلهم ، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله»[1] .

وعليه ، **فإن أهل السنة والحديث** المشتغلين بعلم الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وعلم بطانته من أصحابه وحواريه ، هم أعلم الناس بهذا الموروث ، فتكون أحوالهم في الديانة علمًا ، وفهمًا ، وعملاً ، واعتقادًا ، لها ثقلها ، واعتبارها في فهم مراد الله ورسوله ، ولهذا كان الأخذ بالفتاوى الصحابية والآثار السلفية أولى من آراء المتأخرين وفتاويهم ، وأن أقربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر النبوة ، ففتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعيهم ، وهلمَّ جرًّا ، فكلما كان العهد بالرسول ، صلى الله عليه وسلم ، أقرب كان الصواب فيه

(١) أعلام الموقعين ١ / ٨٠ .

أغلب، وهذا الحكم بحسب الجنس لا بحسب كل فرد من أفراد المسائل، فعصر التابعين وإن كان أفضل من عصر تابعيهم، فإنما ذلك بحسب الجنس، لا بحسب كل شخص، وهكذا الصواب في أقوالهم وفتاويهم، فالتفاوت بين علوم المتقدمين وعلوم المتأخرين كالتفاوت الذي بينهم في الفضل والدين[1].

السلف أعلم بلغة القرآن الكريم:

لقد نزل القرآن الكريم بلسان العرب، جاريًا على معهودهم في الكلام، وعادتهم في الخطاب، فكل من كان من لسان العرب متمكنًا كان للقرآن أشدّ فهمًا، وأحسن إدراكًا، ولا يعلم أحد أفصح لسانًا وأسدّ بيانًا وأقوم خطابًا من أهل القرون الأولى المفضلة وأولاهم في هذا الفضل والسبق أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلا يكون في الأمة من بعد القرون الأولى أحد أفصح منهم لسانًا، ومن ثم فلا يقدر أحد أن يفهم القرآن من هذه الجهة ـ جهة كونه عربيًّا ـ أفضل ولا أحسن من أصحاب القرون الأولى، بل كل من جاء بعدهم فهو دونهم في الفصاحة والبيان، والفهم والإدراك، عقلاً وحسًّا: وما تصانيف العربية وغريبها ومعاجمها ـ والتي ظهرت في العصور المتأخرة وهي تزداد كثرة وتنوعًا كلما تأخر الزمان ـ إلا شاهد على صدق ما نقول.

---

(١) انظر: أعلام الموقعين ٤/١١٨.

ولهذا كانت أول بدعة ظهرت في المسلمين من قبل العجمة، قال الأوزاعي ـ رحمه الله ـ: «أول من نطق في القدر: رجل من أهل العراق، يقال له سوسن، كان نصرانيًّا فأسلم ثم تنصر فأخذ عنه معبد الجهني وأخذ غيلان عن معبد»[١] ولهذا قيل: أهلكتهم العجمة[٢]. وقال الشافعي: «ما جهل الناس ولا اختلفوا إلا لتركهم لسان العرب وميلهم إلى لسان أرسطاطاليس»[٣].

* وقال السيوطي: «وقد وجدت السلف قبل الشافعي أشاروا إلى ما أشار إليه من أن سبب الابتداع الجهل بلسان العرب»[٤].

وأخرج البيهقي عن الأصمعي أنه قال: «جاء عمرو بن عبيد إلى أبي عمرو بن العلاء ـ يناظره في وجوب عذاب الفاسق ـ فقال له: يا أبا عمرو: آلله يخلف وعده؟ قال: لن يخلف الله وعده، قال عمرو: فقد قال. قال: أين؟ فذكر آية وعيد. . ، فقال أبو عمرو: من العجمة أتيت؛ الوعد غير الإيعاد ثم أنشد:

---

(١) شرح أصول السنة، اللالكائي ٤/ ٧٥٠ رقم ١٣٩٨، وانظر: الشريعة ص: ٢٤٢.

(٢) قاله الحسن البصري. انظر: التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ٩٣ برقم ٢٥٩.

(٣) صون المنطق ص: ١٥.

(٤) صون المنطق ص: ٢٢.

«وإني وإن أوعدته أو وعدته ... سأخلف إيعادي وأنجز موعدي» [(١)]

السف أعلم بتفسير القرآن الكريم:

ولما كان السلف بالمنزلة التي وصفتها من تمكنهم من العربية، وهي لغة القرآن، كان فهمهم له أرسخ، وإدراكهم لمعانيه أعمق من غيرهم، ممن جاء بعدهم، إضافة إلى شدة حرصهم على حفظه، وتعلم معانيه، ومعرفة تفسيره من الرسول، صلى الله عليه وسلم، فيما أشكل عليهم فهمه، أو من بعضهم بعضًا ممن هو فوقهم في العلم والفهم: فما فهمه الصحابة والسلف من القرآن أولى أن يصار إليه مما فهمه من بعدهم، إذ اتفقت كلمتهم في باب معرفة الله - تعالى -، ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله، واليوم الآخر وغير ذلك من مسائل الاعتقاد والأصول، ولا يحفظ عنهم في ذلك خلاف مشهور ولا شاذ [(٢)].

ولهذا كان من أحسن طرق تفسير القرآن الكريم: تفسير القرآن بالقرآن، ثم بالسنة، ثم بأقوال الصحابة والتابعين[(٣)] وطائفة من أهل

---

(١) الجامع لشعب الإيمان ٢/١٠٣ - ١٠٥.

(٢) انظر: الصواعق المرسلة ٢/٥٠٩، ٥١٠.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ١٣/٣٦٣ - ٣٧٠، وتفسير ابن كثير ١/١٢ - ١٥، ومختصر الصواعق ٢/٣٣٦.

الحديث جعلت تفسير الصحابي في حكم المرفوع[1]: قال أبو عبدالله الحاكم في مستدركه: «ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل عند الشيخين (البخاري ومسلم) حديث مسند»[2]. وذلك لما عرف عنهم من توقي القول في القرآن بغير علم.

ولا تجد كتابًا من كتب السلف ـ ومن هم على طريقتهم من أهل السنة ـ إلا ويذكرون فيه أقوال الصحابة والتابعين وأئمة الهدى، يفسرون بها القرآن والحديث ويستدلون بها على من خالفهم، ويعتصمون بها في معرفة الحق والصواب.

ثم إن التابعين وتابعيهم قد حصل لهم من العلم بمراد الله ورسوله ما هو أقرب إلى منزلة الصحابة ممن هم دونهم؛ وذلك لملازمتهم لهم، واشتغالهم بالقرآن حفظًا وتفسيرًا، وبالحديث رواية ودراية، ورحلاتهم في طلب الصحابة وطلب حديثهم وعلومهم مشهورة معروفة، ومن المعلوم أن كل من كان بكلام المتبوع وأحواله وبواطن أموره وظواهرها أعلم، وهو بذلك أقوم: كان أحق بالاختصاص به، ولا ريب أن أهل الحديث من سلف الأمة هم

(١) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم ص: ١٩ ـ ٢١، والمستدرك ١/٥٤٢، ٢/٣٤٥، ٤/٥٧٥. وانظر: مختصر الصواعق ٢/٣٤٦، وأعلام الموقعين ٤/١٥٣، وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص: ١٢٧، ١٢٨.

(٢) المستدرك ٢/٢٥٨.

أعلم الناس وأخصهم بعلم الرسول، صلى الله عليه وسلم، وعلم خاصته مثل الخلفاء الراشدين، وبقية العشرة المبشرين وغيرهم، ولهذا كان عند علماء الحديث العلم بخاصة الرسول وبطانته، كما أن خواص كل إمام هم أعلم من غيرهم بعلوم هذا الإمام وبواطنه، قل ذلك في الفلاسفة والمتكلمين والقرامطة وغيرهم من أهل الملل والنحل[١].

طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم:

شاع عند المتأخرين من المتكلمين أن طريقة السلف أسلم، وأن طريقة الخلف أعلم وأحكم[٢]:

* **قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ:** «ومن هنا قال من قال من النفاة: إن طريقة الخلف أعلم وأحكم، وطريقة السلف أسلم، لأنه ظن أن طريقة الخلف فيها معرفة النفي، الذي هو عنده الحق، وفيها طلب التأويل لمعاني نصوص الإثبات، فكان في هذه عندهم: علم بمعقول، وتأويل لمنقول، ليس في الطريقة التي ظنها

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية ٤/٩١ ـ ٩٤.

(٢) انظر: الكافية في الجدل لإمام الحرمين الجويني ص: ٣٤٦، ٣٤٧، وأساس التقديس ص: ٢٢٢ وما بعدها، وانظر: جوهرة التوحيد للشيخ إبراهيم اللقاني مع حاشيتها: تحفة المريد للشيخ إبراهيم بن محمد الباجوري ص: ٩١ ـ مطبعة الاستقامة القاهرة، وانظر: شرح الطحاوية ص: ١٢.

طريقـة السلف، وكـان فيه ـ أيضًـا ـ رد على من يتمسك بمدلول النصوص، وهذا عنده من إحكام تلك الطريق.

ومذهب السلف عنده عدم النظر في فهم النصوص، لتعارض الاحتـمالات، وهـذا عنده أسلم؛ لأنه إذا كان اللفظ يحتمل عدة معان، فتفسيره ببعضها دون بعض فيه مخاطرة، وفي الإعراض عن ذلك سلامة من هذه المخاطرة.

فلو كان قد بُين وتبـين لهذا وأمثاله أن طريقة السلف إنما هي إثبات ما دلت عليه النصوص من الصفات، وفهم ما دلت عليه، وتـدبـره، وعقله، وإبـطال طريقـة النفاة، وبيان مخالفتها لصريح المعقـول وصحيح المنقـول ـ علم أن طريقة السلف أعلم وأحكم وأسلم، وأهدى إلى الطريق الأقوم... وأن طريقة النفاة المنافية لما أخـبر به الرسول طريقة باطلة شرعًا وعقلاً، وأن من جعل طريقة السلف عدم العلم بمعـاني الآيات، وعـدم إثبات ما تضمنته من الصفات، فقد قال غير الحق: إما عمدًا وإما خطأ... وهؤلاء النفاة هم كذابون: إما عمدًا وإما خطأ: على الله وعلى رسوله، وعلى سلف الأمة وأئمتها، كما أنهم كذابون: إما عمدًا، وإما خطأ، على عقول الناس، وعلى ما نصبه الله ـ تعالى ـ من الأدلة العقلية والبراهين اليقينية»[١].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥/٣٧٨، ٣٧٩.

وهـذه الـدعوى (طريقة الخلف أحكم وأعلم من طريقة السلف). هي محاولة لبسط العذر للمتأخرين في مخالفتهم سلف الأمة وأئمتها، **فقالوا**: السلف من الصحابة والتابعين لم يُمهِّدوا أصول الدين، ولم يُقرِّروا قواعده، وذلك لانشغالهم بالجهاد وفتح البلاد؛ كما يزعم أرباب السياسة والملك أنهم وضعوا من القواعد والمناهج لتسيير دفة الحكم ما ذهل عنه السلف، لانشغالهم بالعلم والعبادة؛ وكما يقوله أرباب التصوف من أنهم حققوا من المقامات والأحوال ما قصر عنه السلف، وذلك لانشغالهم بالجهاد والقتال، أو بعلم الظواهر والرسوم[1]. «**فكل هؤلاء محجوبون عن معرفة مقادير السلف**، وعمق علومهم، وقلة تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتالله، ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشد معاقدها، وهممهم مشمرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدرًا»[2].

---

(١) انظر: التسعينية لابن تيمية (ضمن الفتاوى الكبرى) ٥/٣٠٥.

(٢) من كلام شارح الطحاوية ـ رحمه الله ـ شرح الطحاوية ص: ١٢.

المبحث الثاني
أدلة القاعدة

أولا: دلالة القران الكريم على القاعدة:

وذلك من وجوه، أذكر طرفًا منها:

١ - قوله - تعالى -: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا**﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٤٣]. والوسط: الخيار العدل، فالصحابة خير الأمة، وأعدلها في أقوالهم وأعمالهم وإراداتهم ونياتهم، وبهذا استحقوا أن يكونوا شهداء للرسل على أممهم يوم القيامة[١]، والله - تعالى - يقبل شهادتهم عليهم، فهم شهداؤه، والشاهد المقبول عند الله هو الذي يشهد بعلم وصدق، فيخبر بالحق مستندًا إلى علمه به، كما قال - تعالى -: ﴿**إلا من شهد بالحق وهم يعلمون**﴾. [سورة الزخرف، الآية: ٨٦].

٢ - قوله - تعالى -: ﴿**يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين**﴾. [سورة التوبة، الآية: ١١٩]. قال عبدالله بن عمر: «اتقوا الله وكونوا مع الصادقين»: مع محمد، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه»[٢]. وقال الضحاك: «مع أبي بكر وعمر وأصحابهما»[٣].

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير ١/ ٢٧٥، ٢٧٦.

(٢، ٣) رواه ابن كثير في تفسيره ٤/ ١٧٠.

وهذه المعية المأمور بها في هذه الآية لا شك أنها معية ائتمام واقتداء في العلم والفهم والعمل والاعتقاد.

٣ ـ قوله ـ تعالى ـ: ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعدَّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا وذلك الفوز العظيم**﴾. [سورة التوبة، الآية: ١٠٠].

والاتباع للسابقين إن لم يكن في الدين والعلم والإيمان ففي أي شيء يكون؟!!

* **قال الحافظ ابن كثير ـ رحمه الله ـ في تفسير هذه الآية**: «فيا ويل من أبغضهم أو سبهم، أو أبغض أو سب بعضهم، ولا سيما سيد الصحابة بعد الرسول، وخيرهم وأفضلهم، أعني: الصديق الأكبر، والخليفة الأعظم، أبا بكر بن أبي قحافة ـ رضي الله عنه ـ فإن الطائفة المخذولة من الرافضة يعادون أفضل الصحابة، ويبغضونهم، ويسبونهم ـ عياذًا بالله من ذلك ـ وهذا يدل على أن عقولهم معكوسة، وقلوبهم منكوسة، فأين هؤلاء من الإيمان بالقرآن؛ إذ يسبون من رضي الله عنهم»[١].

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/١٤٢.

ثانيا: دلالة السنة النبوية على القاعدة:

وذلك من وجوه، أذكر طرقًا منها:

١ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم: «**خير الناس قرني ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[(١)].

وهذه الخيرية خيرية دين وعلم وفضل، فلا يجوز أن تخلوا هذه العصور الفاضلة من الحق والصواب، حتى يكون فيمن بعدهم من أهل القرون المفضولة من يعلمه، لأنه يلزم من ذلك أن يكون هذا القرن المتأخر خيرًا من القرون الفاضلة، ولو في هذا الوجه، وهذا ما يدل نص الحديث على بطلانه؛ بل يجب تقديمهم على من بعدهم في كل باب من أبواب الخير[(٢)].

٢ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم، في الفرقة الناجية: «**ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[(٣)]. فكل من أراد أن يكون من الفرقة الناجية لزمه أن يركب سفينتها، وسفينة النجاة: ما عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه: من العلم والاعتقاد، والعمل الصالح. ومن يرغب عنها، فقد سفه نفسه.

---

(١) البخاري ١١/٢٤٤ رقم ٦٤٢٩.

(٢) وانظر: أعلام الموقعين ٤/١٣٦.

(٣) تقدم تخريجه.

٣ ـ قوله، صلى الله عليه وسلم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء المهديين الراشدين تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» (١).

* قال ابن القيم ـ رحمه الله ـ: «فقرن سنة خلفائه بسنته، وأمر باتباعها كما أمر باتباع سنته، وبالغ في الأمر بها حتى أمر بأن يعض عليها بالنواجذ..» (٢).

ثالثاً: دلالة الإجماع وأقوال العلماء على القاعدة:

(أ) الإجماع: حكى شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق أهل السنة والجماعة من جميع الطوائف على: «أن خير قرون هذه الأمة ـ في الأعمال والأقوال والاعتقاد وغيرها من كل فضيلة ـ أن خيرها: القرن الأول، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.. وأنهم أفضل من الخلف في كل فضيلة: من علم وإيمان، وعقل ودين، وبيان، وعبادة، وأنهم أولى بالبيان لكل مشكل، هذا لا يدفعه إلا من كابر المعلوم بالضرورة من دين الإسلام، وأضله الله على علم» (٣).

(ب) أقوال علماء الأمة وأئمتها:

١ ـ من شعار أهل السنة بيان عظم منزلة الصحابة والسلف

(١) تقدم تخريجه.

(٢) أعلام الموقعين ٤/ ١٤٠.

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤/ ١٥٧، ١٥٨.

الصالح عندهم، حتى صاروا يذكرون ذلك في جملة عقائدهم، مظهرين مباينتهم للمنتقصين لهم، والغالين فيهم من فرق الرافضة والخوارج، حتى قال الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ: أصول السنة عندنا: التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والاقتداء بهم، وترك البدع»[1].

٢ ـ قول عبدالله بن مسعود ـ رضي الله عنه ـ: «إن الله ـ عز وجل ـ نظر في قلوب العباد فاختار محمدًا فبعثه برسالاته وانتخبه بعلمه، ثم نظر في قلوب الناس بعده فاختار له أصحابه فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، صلى الله عليه وسلم، فما رآه المؤمنون حسنًا، فهو عند الله حسن، وما رآه قبيحًا فهو عند الله قبيح»[2].

قال ابن مسعود: «من كان منكم متأسيًا فليتأس بأصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلها تكلفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالاً، قومًا اختارهم الله لصحبة نبيه، صلى الله عليه وسلم، وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم، واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى

---

(١) طبقات الحنابلة ١/٢٤١، وشرح السنة، اللالكائي ١/١٥٦ برقم: ٣١٧، وتحريم النظر لابن قدامة ص: ٢٢.

(٢) رواه الطيالسي في مسنده ١/٣٣، وأحمد في مسنده ٥/٢١١ رقم ٣٦٠٠ وإسناده صحيح.

المستقيم»[١].

٣ ـ وقال حذيفة بن اليمان ـ رضي الله عنه ـ: «اتقوا الله يا معشر القراء، خذوا طريق من كان قبلكم، والله لئن استقمتم لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن تركتموه يمينًا وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيدًا»[٢].

٤ ـ وكتب عدي بن أرطأة إلى عمر بن عبدالعزيز ـ رحمه الله ـ يقول: «إن قِبلَنا قومًا يقولون: لا قدر، واكتب إلي برأيك فيهم، واكتب إلي بالحكم فيهم». فكتب إليه... وكان في كتابه: «... فعليكم بلزوم السنة، فإن السنة إنما سنها من قد عرف ما في خلافها من الخطأ والزلل، والحمق والتعمق، فارض لنفسك بما رضي به القوم لأنفسهم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر ناقد كفوا، وإنهم كانوا على كشف الأمور أقوى، وبالفضل لو كان فيها أحرى، فلئن قلتم: أمر حدث بعدهم، ما أحدثه بعدهم إلا من اتبع غير سنتهم، ورغب بنفسه عنهم، إنهم لهم السابقون، فقد تكلموا فيه بما يكفي، ووصفوا منه ما يشفي، فما دونهم مقَصِّر، وما فوقهم محسِّر، لقد قصر عنهم آخرون فضلوا، وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم...» **ثم قال**: «فلئن قلتم: قد قال الله ـ عز وجل ـ في كتابه كذا وكذا، ولِمَ

---

(١) رواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم ٢/١١٩.

(٢) كتاب البدع لابن وضاح ١٠، وجامع بيان العلم ٢/١١٩، وأصله في البخاري ١٣/٢٥٠، رقم ٧٢٨٢.

أنزل الله (عز) آية كذا وكذا؟ لقد قرأوا منه ما قد قرأتم، وعلموا من تأويله ما جهلتم . . . »[١]. **وقال عمر بن عبدالعزيز - أيضًا -**: «سن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وولاة الأمر من بعده سننًا، الأخذ بها تصديق لكتاب الله - عز وجل - واستكمال لطاعته، وقوة على دين الله، ليس لأحد تغييرها، ولا تبديلها، ولا النظر في رأي من خالفها، فمن اقتدى بما سنوا اهتدى، ومن استبصر بها بصر، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاه الله - عز وجل - ما تولاه وأصلاه جهنم وساءت مصيراً»[٢]. **قال ابن القيم - رحمه الله -**: «كان مالك بن أنس وغيره من الأئمة يستحسنونه ويحدثون به دائمًا»[٣]. أي بكلام عمر المتقدم.

٥ - **وقال إبراهيم النخعي - رحمه الله -**: «لم يُدخر لكم شيء خبيء عن القوم لفضل عندكم»[٤].

٦ - **وقال الأوزاعي - رحمه الله -**: «اصبر نفسك على السنة،

---

(١) رواه الآجري في الشريعة ص: ٢٣٣، ٢٣٤، وكذا أبو داود في سننه ٥/ ١٨ - ٢٠ كتاب السنة (باب لزوم السنة) أثر رقم: ٤٦١٢.

(٢) رواه اللالكائي في شرح السنة ١/ ٩٤ أثر رقم: ١٣٤، والآجري في الشريعة ص: ٤٨، ٦٥، ٣٠٧، وابن عبدالبر في جامع العلم ٢/ ٢٢٨.

(٣) أعلام الموقعين ٤/ ١٥١.

(٤) الموافقات ٤/ ٧٨.

وقف حيث وقف القوم، وقل بما قالوا، وكفّ عما كفّوا عنه، واسلك سبل سلفك الصالح، فإنه يسعك ما وسعهم. . ولو كان هذا خيراً ما خصصتم به دون أسلافكم، فإنه لم يدخر عنهم خير خبىء لكم دونهم لفضل عندكم، وهم أصحاب نبيه، صلى الله عليه وسلم، الذين اختارهم وبعثه فيهم، ووصفهم بما وصفهم به، فقال: ﴿**محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم رُكّعًا سُجّدًا يبتغون فضلاً من الله ورضوانًا**﴾. [سورة الفتح، الآية: ٢٩][(١)].

رابعا: دلالة العقل على القاعدة:

لو قدر أن رهطًا من الناس يريد بلدة معينة، لتكن مكة ـ مثلاً ـ وأمامهم أكثر من طريق، أحدها يوصل إلى الغاية من غير تعيين، وبينما هم في حيرة من أمرهم إذ طلع عليهم رجل دال، خبير بالطرق الموصلة، فعينها لهم؛ فصدقته طائفة وسارت حتى وصلت الغاية، وتأخرت الأخرى، حتى بلغها وصول الطائفة الأولى، أفيجوز لعاقل منهم أن يرغب بنفسه عن متابعتهم على الطريق نفسها، إن هو أراد الوصول والفلاح؟

---

(١) رواه اللالكائي في شرح السنة ١/ ١٥٤، ١٥٥ برقم ٣١٥، وابن قدامة في تحريم النظر ص: ٢٣.

فهؤلاء أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قد أخبرنا الله أنه رضي عنهم، وأنهم مبشرون بالجنة، بل نص على عشرة منهم[١]، وفيهم الصديق، والمحدَّث الملهم[٢]، ومَنْ شهادته تعدل شهادتين[٣]، ومن حكم فوافق حكمه حكم الله من فوق سبع سمٰوات[٤]، ومن قال: إني أجد ريح الجنة[٥]، وهؤلاء أصحاب بئر معونة، وهم سبعون من القراء يقولون حين غُدِرَ بهم وقُتلوا: «بلغوا عنا قومنا، أنا لقينا ربنا، فرضي عنا وأرضانا»[٦].

فكيف يجوز لمن بعدهم أن يلتمس الهدى: علمًا وفهمًا وعملاً، في غير طريقهم؟

---

(١) حديث العشرة المبشرين بالجنة رواه أبو داود في سننه ٥/ ٣٩، رقم: ٤٦٤٩، وابن ماجه في سننه ١/ ٢٨، (صحيح ابن ماجه) رقم ١١١، والعشرة هم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالرحمن بن عوف، وسعيد بن زيد، وأبو عبيدة بن الجراح ـ رضي الله عنهم جميعًا ـ.

(٢) وهو: عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ انظر: البخاري ٧/ ٤٢ رقم ٣٦٨٩.

(٣) وهو: خزيمة بن ثابت الأنصاري ـ رضي الله عنه ـ انظر: البخاري ٨/ ٥١٨، رقم: ٤٧٨٤.

(٤) وهو: سعد بن معاذ ـ رضي الله عنه ـ انظر: البخاري ٦/ ٤١١، رقم: ٤١٢١.

(٥) وهو: أنس بن النضر ـ رضي الله عنه ـ انظر: البخاري ٦/ ٢١، رقم: ٢٨٠٥.

(٦) البخاري ٦/ ٣٨٥، رقم: ٢٠٩.

خامسا: دلالة الفطرة على القاعدة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: «من المحال أن تكون القرون الفاضلة ـ القرن الذي بعث فيه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم ـ كانوا غير عالمين، وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين، لأن ضد ذلك: إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع:

أما الأول: فلأن من في قلبه حياة، وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه، أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، . . . وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضي ـ الذي هو من أقوى المقتضيات ـ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟! هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدّهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله ـ تعالى ـ فكيف يقع في أولئك؟

أما كونهم معتقدين فيه غير الحق، أو قائليه: فهذا لا يعتقده مسلم، ولا عاقل عرف حال القوم»[1].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٥/٧، ٨.

المبحث الثالث

فوائد الالتزام بالقاعدة العاشرة

الفائدة الأولى: من أعظم الأصول التي تميز أهل السنة والجماعة على مر العصور هو تمسكهم بكتاب الله ـ تعالى ـ وسنة نبيه، صلى الله عليه وسلم، وإجماع سلف الأمة وأئمتها من الصحابة والتابعين، فكان هذا الأصل عاصمًا لهم من التفرق والاختلاف، وتضارب العقول والأهواء، فَمَنْ غير الصحابة وتابعيهم أفقه بكتاب الله ـ تعالى ـ وأعلم بسنة نبيه، صلى الله عليه وسلم؟!!

الفائدة الثانية[1]: النظر في عمل السلف وفهمهم للدليل، شاهد على صحة الاستدلال به، ومصدق له، فعمل السلف بالدليل مخلص له من شوائب الاحتمالات المقدرة، قاطع بوجه معين، ومبين للمجمل، ورافع للإشكال، ودافع للإيهام.

* **قال الشاطبي ـ رحمه الله ـ:** «فلهذا كله يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون، وما كانوا عليه في العمل به، فهو أحرى بالصواب، وأقوم في العلم والعمل»[2].

---

(١) انظر: الموافقات ٣/٧٦.

(٢) انظر: الموافقات ٣/٧٧.

الفائدة الثالثة: كل ما سكت عنه الصحابة والسلف وتكلّم فيه الخلف، وذلك فيما يتعلّق بمسائل الاعتقاد والإيمان، كان السكوت فيه أولى وأليق، ولم يأت فيه الخلف إلا بباطل من القول وزورًا.

الفائدة الرابعة: حسم مادة الابتداع والضلال، لأن كثيراً من فرق الضلال يتعلّق ببعض ظواهر النصوص فيوجهها ـ ليًّا وتحريفًا ـ لنصرة مذهبه، وتأييد بدعته. وفهم السلف لهذه النصوص هو الفيصل، وهو الحق، وليس دونه إلا الضلال والشقاق: ﴿**فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما هم في شقاق**﴾. [سورة البقرة، الآية: ١٣٧].

الفائدة الخامسة: استعمال السلف وأهل السنة هذه القاعدة في الرد على الخصوم، وأذكر لذلك نماذج:

الأول: قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ للخوارج يوم أن ناظرهم: «جئتكم من عند أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله»[1].

وفي هذا الكلام العظيم الرصين فوائد عدة، منها:

١ ـ بيان أن أهل البدع ليس فيهم أحد من أصحاب رسول

(١) جامع بيان العلم ٢/١٢٧.

الله، صلى الله عليه وسلم، مع العلم أن أصول جميع الفرق قد ظهرت في عهدهم، فلم تجد منهم إلا الإنكار والتشنيع.

٢ - أن كل فرقة أو طائفة أو مذهب ليس فيهم أحد من الصحابة - أو مذهب الصحابة وطريقتهم في الديانة - فهم على ضلالة اجتمعوا، ولبدعة أسسوا.

٣ - أن الانحياز إلى جانب الصحابة، أعني مذهبهم، والتمسك بطريقتهم هو عين الفلاح، وأساس النجاة.

٤ - أنه يحتج على كل أحد بما كان عليه الصحابة، وليس العكس.

٥ - أن الصحابة أعلم بتأويل القرآن، وذلك لمشاهدتهم نزوله، ومعاينتهم وقائعه، ففهمهم له، وفقههم فيه مقدم على فهم كل أحد - ممن هو دونهم - وفقهه.

الثاني: روى الحافظ الدارقطني بسنده إلى عباد بن العوام، قال: «قدم علينا شريك بن عبدالله، فقلنا له: يا أبا عبدالله، إن عندنا قومًا من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «**إن الله - عز وجلّ - ينزل إلى سماء الدنيا**»، و«**إن أهل الجنة يرون ربهم**». فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين، عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فهم

عمن أخذوه»[١].

الثالث: قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ في مناظرة الواسطية[٢]: «وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ـ أي العقيدة الواسطية التي كتبها ابن تيمية إلى قضاة واسط ـ ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة ـ التي أثنى عليها النبي، صلى الله عليه وسلم، حيث قال: «**خير القرون القرن الذي بعثت فيه، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٣]ـ يخالف ما ذكرته، فأنا أرجع عن ذلك، وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف ـ عن القرون الثلاثة، توافق ما ذكرته ـ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم». ثم قال في موضع قريب[٤]: «ولم يستطع المنازعون مع طول تفتيشهم كتب البلد، وخزائنه أن يخرجوا ما يناقض ذلك عن أحد من أئمة الإسلام وسلفه».

---

(١) كتاب الصفات للحافظ الدارقطني ص: ٤٣، ورواه عبدالله بن الإمام أحمد في كتاب السنة ١/٥٨.

(٢) ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/١٦٩.

(٣) تقدم تخريجه.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣/٢١٧.

الفهرس